

تصویر کتب و اسناد

الرقم و الاماره

داخل کتابخانه

۱۶

۱۶

منطقه

۱۶

المرکب عام

۱۶ - ۱۶

۱۶ ۲۴

شماره ۱۶

منطقه

A0024

بدا کتاب تنویر السیاح و در علم خلق
کذا این معنی اول و دوم و سوم و چهارم
و پنجم و ششم و هفتم و هشتم و نهم و دهم

۲۹-۲

در فقه و حقوق
۱۳۶

سنگین سنگ

۱۶

الحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

قد اهتم به الشافعي من شروعه في السور

بِقُوْرِ السَّلَامِ

مرتبة الفضل الاعلى في مدح خليفته

العباد اعلى في الطبعة الاولى من النسخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أكرم الإنسان بتصور معارفه وخاطبه بتصديق الوهية
والصلوة على محمد وآله واصحابه أجمعين أما بعد فيقول محمد حنيف الدمشقي
لما سئلني بعض الأعيان من الفضلاء الراغبين عن اطالة الشرح للسلم ان
اشرح التسليم له شرحاً سهلاً وجيزاً مشتملاً على ما يوضح مطلب الكتاب خالياً
عن الاطناب فشرعت في شرحه على حسب مرامه بتوفيق الله المعين سبحانه
وان كان تشبيهاً بمنطوقه لكنه يستلزم الحمد فلذا بدؤ به ما موصولة اى الذم
اعظم شأنه اى اعلى شأنه وحاله عن احاطة الادراك لا يجد لانه بسيط و
البسيط لا يجد اما فى الخارج فلانه مجرد وكل مجرد بسيط واما فى الذهن
فلان الاجزاء الذهنية تؤخذ من الاجزاء الخارجية ولما لم تكن هنا اجزاء
خارجية لم يكن اجزاء ذهنية ولا تصور لان التصور عبارة عن حصول
الصورة وضورة الشئ ما يؤخذ منه بعد حذف شخصياته وتخصيص
بارئ تعالى عنه فلا يمكن حذفه واذا قرئ بصيغة المعلوم فالمعنى حينئذ

ان علمه تعريضه والقصور حصوله ولا ينتج لان من شرط الاتناج اندراج
 الحدود بعضها تحت بعض وهو غير مندرج تحت شئ تعالى عن الجنس لان الجنس
 لا يكون للبيسط كما ذكرنا ولا نه واحد لا شريك له في الماهية فلا يكون له جنسا والجهات
 اما عن الستة فلانها من خواص الماديات وهو مخرج اما عن الجهات المنطقية فلان
 الجهة عندهم عبادة عن اللفظ الدال على كيفية بثوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
 وصفاته تعبر كما كانت عين ذاته بحسب المصداق فلا تكون هناك كيفية حتى
 يدل عليها اللفظ جعل الكليات والخزنيات اى خلقها اما الجزئيات وهي مخرجة بالذات ^{والكليات}
 منتزعة عنها الايمان به اى بالله الموصوف بهذه الصفات نعم التصديق
 والاعتصام به اى بالله حمدا والتوفيق ومعناه ظاهر والصلوة والسلام
 على من بعث الينا بالدليل الذي فيه شفاء لكل عليل وهو القرآن العظيم
 فان فيه شفاء للامراض البدنية كما هو المذكور في اعمال المشايخ وشفاء للامراض
 الاعتقادية الفاسدة للكفا والمنافقين بوجود ما في ان تاملوا فيه ارتدوا عن الكفر
 والنفاق وعلى الله واصحابه فيه تخصيص بعد تعميم وجاء به لرعاية ما جاء به من
 قوله الدين هم متقدموا الدين اى السابقون في الدين اولان قولهم وفعلهم حجة لنا
 في الدين فكانهم موقوف عليهم في الدين وبجح الهداية واليقين في اضافة الحجج اشارة
 الى ان كل واحد من الصنفين بجملة كاملة لنا لان اضافة الجمع تفيد الاستغراق كما في قول
 النبي صلى الله عليه وسلم اصحابي كالبحر اى تقيد الاستغراق اما بعد الحمد
 الصلوة فهذه اى المفهومات الحاصلة في الذهن المعبرة بعبارات اتية رسالة
 مختصرة في صناعة الميزان في اشارة الى ان للنطق غير مقصودة بالذات

بل هو آلة لتحصيل العلوم الحكمية سميتها بعلوم العلوم اي وببطله العروج الى العلوم
 الحكمية لان العلوم الادبية والدينية لا دخل للمنطق فيها اللهم جعله بين المتون
 المنطقية كالشمس بين النجوم في الظهور والنور مقدمة العلم اي ما يتوقف عليه
 الشروع في العلم على وجه البصيرة وهو تعريف العلم وبيان موضوعه وبيان الحاجة
 الى المنطق ولما كان ذكر بيان الحاجة اليه اهم عند المصنف ذكره او لا وشرع في بيان مقد
 وقال العلم التصور منطوق العبارة نص على ان المراد بالعلم هنا العلم المحصول
 لان الحصول معتبر في التصور الذي هو مرادف او متحد للعلم وهو العلم
 التصور الحاضر عند المدرك اي حاصل عنده والا يلزم ان يكون التعريف بالاعم
 لان الحاضر عند المدرك يصدق على الحضور ايضا وذا غير جائز قدم التعريف
 لتحصيل البصيرة في التقسيم الذي هو من مقدمات بيان الحاجة اليه ثم اعلم ان
 في العلم ثلاثة مذاهب احدها انه ضروري وثانيها انه نظري تحديده غير
 وثالثها انه نظري ولا تعسر في تحديده فالاول مذهب الامام وهو المختار عند
 المصنف فلذا قال والمحق انه من اجل البديهيات لا حاجة الى تعريفه كالنور والسرور
 بديهيات الاول من المحسوسات الخارجية والثاني من الامور الذهنية والثاني
 مذهب الغزالي فاشارة بقوله نعم تنقيح حقيقته عسير وطريق التعريف عنده
 التقسيم والمثال كقول الاعتقاد اما جارم او غيره والجارم اما مطابق او غير
 والمطابق اما ثابت او غيره فعلم من هذا التقسيم ان العلم اعتقاد جازم مطابق
 ثابت ونقول في المثال كالا اعتقاد بان الواحد نصف الاثنين ويحتمل ان يكون
 جوابا لسؤال مقدر وهو ان العلم اذا كان من اجل البديهيات فما وجه اختلافه

في التعبير عن العلم حاصل الجواب ان هذا الاختلاف لاجل عسر تنقيح حقيقة لا
 لاجل انه ليس بديهيا والثالث مذهب الحكماء ولما اختار مذهبهم في تعريف
 العلم قسمه على طريق مذهبهم وقال فان كان العلم اعتقاد النسبة خبرية مقصداً
 والافقصور ساذج اى خال عن الاعتقاد المذكور لما فرغ عن التقسيم شرع في
 تمهيد الاعتراض الاقوى وقال وهما نوعان متباينان من الادراك وهو المقسم
 او الحاضر عند المدرك ضرورة اى تباينهما ظاهر لا حاجة الى البيان في اثبات تباينهما
 لان صدق كل واحد منهما مغاير لصدق الاخر وما معنى التباين الا هذا فلو لم يكن
 مقصود المصمم تمهيد الاعتراض لم يتعرض الى ذكر التباين بينهما لان الاقسام
 كلها سواء كانت من العلم او غيره مباشرة لا ستره فيه نعم لا يجرى في التصديق
 بالتصديق ويقال ان التصديق متصور جراب لما يرد على ظاهر العبارة وهو ان
 التباين ينافى التعلق لان التعلق يقتضى الاجتماع والتباين خلافه وحاصل الجواب
 ان التباين بحسب المصادق وهو لا ينافى التعلق فيتعلق كل شئ حتى بنفسه
 وهما اى في كون تباين الصور والتصدق وتعلق الصور بالتصديق شك مشهور
 بينهم وهوان العلم والمعلوم متحدان بالذات لان الحاصل في الذهن من حيث
 انه مكتشف بالعوارض الذاتية علم ومن حيث هو معلوم فاذا تصورنا
 التصديق كان الصور علما والتصديق معلوما فاما واحد هذا اذا كان التحقيق
 بوصول الاشياء بانفسها والا فلا والحال انكم قلتم انهما متطابقان حقيقة فاذا
 تعلق الصور بالتصديق يلزم عدم التباين بينهما وحله على ما تقدمت به في منع
 لزوم المناقات هو ان العلم في مسألة الاتحاد بالمعلوم اى في موضع حيث

بان اتحادها بمعنى الضوئية الحاصلة في الذهن فانها من حيث انها حاصلة في الذهن معلوم ومن حيث
 يميز حيث لاكتناف بالعوارض الذهنية علمها العلم بمعنى الحالة الادراكية
 التي توجد بعد الحصول فليس بمتحد مع العلوم وهو المراد هنا كما هو الظاهر
 عن تعريفه واقول في جوابه على ما تفرقت به وهو ان الاتحاد بالذات عبارة
 عن الاتحاد في المصدق وتعلق التصور بمفهوم التصديق يستلزم ان يكون
 مفهوم التصديق معلوما بالتصور ولا قباحة فيه تامل ثم بعد التفهيم
 من الكتب المنطقية يعلم ان تلك الصورة العلمية انما صارت علما لان الحالة
 الادراكية اى الكيفية الحاصلة بعد حصول الصورة قد خالطت بالصورة
 بوجودها الانطباعي في الذهن خلطا رابطيا اتحاديا كالحالة الذوقية بالذوق
 فصارت باعتبار الخلط صورة ذوقية فتلك الحالة تنقسم الى التصور
 والتصديق بالذات والصورة بالطبع فتفاوتهما اى التصور والتصديق كتما
 النوم واليقظة العارضتين لذات واحدة المتباينين بحسب الحقيقة والمصدق
 فتفكر في هذا التفاوت والاتحاد فانه دقيق واشاره الى ان هذا شك انما يرد اذا كان
 العلم بمعنى الصورة العلمية لان الاتحاد بين العلم والمعلوم لا يتصور الا على هذا
 التقدير وما اذا كان العلم عبارة عن الحالة الادراكية التي هي منقسمة الى
 التصور والتصديق فالاتحاد بين العلم والمعلوم مفقود لان الحالة الادراكية
 التصورية ليست بمتحدة مع المتصور ولا مع المصدق به فهما وان كانا عارضين
 لذات واحدة لكنهما متباينان حقيقة تامل لما فرغ عن بيان المقدمة الاولى
 من مقدمات بيان الحاجة ومتعلقاتها شرع في بيان المقدمة الثانية لها و

وقال وليس الكل من كل منهما بديهيا ولا اى وان كان الكل بديهيا فانت مستغن
 عن الكسب وليس كذلك ولا الكل نظريا متوقفا على نظروا ولا اى وان كان الكل ^{نظريا}
 فيلزم تقدم الشئ على نفسه بمرتبتين بل بمراتب غير متناهية فان الدور ^{مستلزم}
 للتسلسل وهو باطل فاللزوم مثله وقال البعض ان هذا التسلسل ليس بحال
 لانه انما وقع في الامور الاعتبارية وهي تنقطع بانقطاع الاعتبار واما بطلانه
 اى التسلسل فاما ضروري كما هو من ذهب الامام واما استدلاله ^{بطلانه}
 بالبرهان التلوي غير اولان عدد الضعيف وهو الاربع مثلا اريد من عدد ^{اصل}
 وهو الاثنان وكل عدد من احدهما اريد من الاخر فزيادة الزائد لا يكون الا بعد
 انصرام جميع احاد المزيد عليه لان المبدء لا يتصور عليه الزيادة والا لم يكن ^{المبدء}
 مبدءا ولا واسطة متضمنة متوالية فلا تكون هنا زيادة والا لم تكن متوالية
 فح لو كان المزيد عليه غير متناه لزم الزيادة في جانب عدم التناهي وهو ^{باطل}
 لان الزيادة يقتضي تناهي المزيد عليه فيلزم الخلف وتناهي العدد يستلزم
 المعدود وجواب سوال مقدور وهو ان التقريب غير تام لان الكلام في بطلان
 التسلسل الذي يلزم على تقدير نظرية الكل من التصور والتقدير وهما من
 قبيل المعدود ودليل بطلان التسلسل في الاعداد لا في المعدود والجواب ان
 تناهي العدد يستلزم تناهي المعدود في التقريب موقفا برأشارة الى منع الاستلزام
 لان العدد من العوارض وتناهي العوارض لا يستلزم تناهي المعروض قائل
 ولا يعلم التصور من التقدير مقدمة ثالثة من مقدمات بيان الحاجة و
 يحتمل ان يكون جواب سوال وهو ان لزوم الدور على تقدير نظرية الكل انما

يلزم اذا كان كسب التصور من التصور والتصديق من التصديق وهو غير
 مسلم لا يجوز ان يعلم من التصور والتصديق وبالعكس فاجاب المصنف بطلان السند و
 استدلال على بطلانه بقوله لان المعرب مقول على المعرفة فلو علم التصور من
 التصديق لان التصديق معرفه لان كاسب التصور مختص
 وكل معرف مقول فينبغي ان يحمل التصديق على التصور وليس كذلك لان لكل
 يقتضي الاتحاد بينهما تبين كما مر والتصور متساوي النسبة بالنسبة الى
 التصديق وعدمه فلو يحصل التصديق من التصور كان مرجحاً هذا خلف
 كل واحد بدعي وبعضه نظري يعني اذ لطل الكليات السالبتان تحقق بينهما ^{الوجه}
 الجزئية بازاء كل واحد منهما واما بداهة البعض كتصور الحرارة والتصديق بان
 الكل اعظم من الجزء واما نظرية البعض كتصور الملك والتصديق بان العالم
 حادث والبيسط لا يكون كاسباً مقدمة رابعة من مقدمات بيان الحاجة
 ويحتمل ان تكون جواب سوال مقدم وهو ان الحاجة الى المنطق انما هو على
 تقدير وقوع الخطأ في الفكر واما اذا كان الكاسب بسيطاً فلا وقوع للخطأ
 فيه فمما الحاجة اليه والجواب ان الكاسب لا يخلو اما ان يكون جملة او قسماً
 وكلاهما مركب فلا يكون بسيطاً واما الزاقي من المعرفة فلا اعتبار له في هذا
 الباب فلا بد من ترتيب امور الاكتساب كتقديم الجنس على الفصيل او ^{الخاصة}
 في المعرفة وتقديم الصغرى على الكبرى في القياس وهو النظر والفكر
 للترتيب المذكور عندهم يسمى بالنظر والفكر وفي العطف اشارة الى اتحادهما
 ترادفهما كما لا يخفى فالنظر عند ارباب التعليم عبارة عن ترتيب امور معلومة

لنا دى الى مجهول نظري وهما اى فى الكسب وتعين الترتيب المذكور فى الكسب

يا اصل

شك خوطب به السقراط وهو ان المطلوب اما معلوم فالطلب حينئذ تحصيل

واما مجهول فكيف يتحقق الطلب حاصل الشك ان الكسب باطل مطلقا فان الشك

له على ترتيبا مورا اما بطلا فلان الملم اما للعلوم آه واجيب بمنع الاختصاص فى الشك

واختيار الشك الثالث بمعلوم من وجه ومجهول من وجه وسند التعم لا يجوز ان يكون شكا ثالثا

الكسب يتحقق فيه وهو للعلوم من وجه ومجهول من وجه ويكون الوجه للعلوم

وجها الطلب الوجه للمجهول فالكسب فى هذه الصورة ممكن فعاد الشك بعد الجواب قائلا

بان الوجه للمجهول مجهول مطلقا والوجه للمعلوم معلوم مطلقا فالشك باق بحاله

وحله ايضا بالعود ومنع الاختصاص فى الشك واختيار الشك الثالث الوجه للمجهول

ليس مجهولا مطلقا حتى يمنع طلبه فان الوجه للمعلوم وجه فلا يكون مجهولا مطلقا

ايد الجواب بقوله الا ترى ان المطلوب بالكسب فى النظريات التصورية هى الحقيقة

المعلومة ببعض اعتباراتها والمجهول باعتبار اخر فلا يكون الطلب محالا هذا اى خذ

هذا الحل فى الجواب لانه قاطع لمادة الاشكال وليس كل ترتيب مفيد للمطلوب ولا

طبعيا واقعا على ينظم طبعي ينتقل الذهن منه الى المطلوب مقدمة خامسة

من مقدمات بيان الحاجة ومحتل ان يكون جوابا بالسؤال مقدروا انه لا نسلم

الحاجة الى المنطق لولا يجوز ان يكون نفس الترتيب مفيد للمطلوب بحيث لا يغير

فيه الغلط فلا حاجة اليه ومن ثم اى لاجل عدم كون كل ترتيب مفيدا ولا يليا

ترى الاراء متناقضة مثلا فى مادة حدوث العالم وقدمه واذا كان الامر كذلك

فلا جند من قانون عام عن الخطا فى الترتيب وهو المنطق لما فرغ عن بيان الحاجة

المشرع في بيان موضوع النطق وقال وموضوعه المعقولات من حيث الايضاح
 الى التصور والتصديق لا من حيث انها حاصلة في الذهن او من حيث انها كينيات
 من كينيات النفس ولما كان بحث المطالب متعلقا بالموضوع ذكرها متصلا
 بذكره وقال ما يطلب به التصور والتصديق يسمى مطلباً بالكسر لكونه آلة الطلب
 لكن المشهور الفتح وامهات المطالب اي اصولها اربع احدها ما وثاينها اي وثاينها
 هل ورابعها لم فما لا يخلو اما ان يطلب به التصور بحسب شرح الاسم اي تصور شيء
 يعلم وجوده في الخارج فتسمى شارحة لشرحها مفهوم الاسم قبل العلم بوجوده
 ويقع في جوابه اقسام التعريف او يطلب به التصور بحسب الحقيقة فتسمى حقيقة
 لبيانها ذات الشيء الذي علم وجوده في الخارج سواء كان بيانها بالذاتيات او
 بالعرضيات واي يستعمل تارة لطلب المميز بالذاتيات كما تقول الانسان اي شيء
 في ذاته فيجاب بالناطق وقد يستعمل لطلب المميز بالعوارض كما قال المصم وبالعوارض
 كما تقول الانسان اي شيء في عرضه فيجاب بالضاحك لانه من عوارضه المختصة به
 فلذا عد من مميزاته وهل ايضا لا يخلو اما ان يكون لطلب التصديق بوجود شيء في
 نفسه بدون صفة زائدة على الوجود فتسمى بسيطة اضافة بالنسبة الى المركبة كما
 تقول هل الانسان موجود او يكون لطلب التصديق بوجود شيء على صفة زائدة على وجوده كما تقول
 هل الانسان كاتب في مركبة اي شئ مركبة لكون الطلوعا مركبا ولم يطلب الدليل لغير التصديق
 بالعلية كما تقول لمركان هذا متعفن الاطلا او لطلب الدليل للامر بحسب نفسه كما تقول
 لمركان هذا محموم او اما مطلب من ذكره وكيف تأتي ومتى فهي اما ضابطة لالاى من حيث
 تقصدها تصديق بوجود ذلك الاحوال الاشياء او منبذة في المل المركبة اذا كانت المقصودها وجوب شيء على

بضمة العيال

ومقتل ان جواب سوال فليس بشئ لان الحصر لا يمتد الى المطلق للطلب حتى يرد المنع
 على الحصر بل المقصود منه تتبعها بالاي او للهل تاخر فصل التصورات قد منها ^{ضعف}
 اي ذكر التقدمها على التصديق طبعاً جواب سوال مقدر وهو ظاهر غير مخفي
 على احد واستدل على تقدم الطبعي التصور على التصديق بقوله فان الجهول المطلق
 يمتنع عليه الحكم يعني متى لم يتصور او لا محكوم عليه لم يمكن وجود الحكم الذي ^{هو}
 التصديق على مذهب الحكيم فعلم منه ان التصور مقدم على التصديق بالتقدم
 الطبعي لان التقدم الطبعي عبارة عن كون المقدم موقفاً عليه للتاخر ولا يكون
 علته له قيل في اي في قوله ان الجهول المطلق آية حكم بامتناع الحكم على الجهول المطلق
 فهو كذب اي منافي لما قلتم في الاستدلال وحله بعد تسليم الحكم فيه انه اي الجهول
 المطلق في القول المذكور معلوم بالذات بعنوا الجهولية و ^{بجهول} مطلق العرض اي بعروض وصف
 الجهولية له فالحكم عليه سلباً باعتبارين اي الحكم باعتبار الاول وسلبه باعتبار الثاني فلا
 منافاة لغير الاعتبارين لا فائدة اي فائدة للعاني من اللفظ وانما يتم بالدلالة ثم يبدل
 اقسام الدلالة ويراد بحث الالفاظ هنا هو جواب سوال مقدر كما ذكره البعض
 وهو ان المنطقي يبحث عن المعقولات وهو ظاهر من قوله وموضوعه المعقولات
 فما وجه ذكر الدلالة واللفظ في هذا الفن ترك تعريف الدلالة لشهرته وشرع في
 تقسيمها وقال منها عقلية ان كانت بعلاقة فائتية بين الدال والمدلول بحيث ينتقل ^{من} الدال
 بواسطة من الدال الى المدلول كدلالة لفظ السموع من وراء الجدار على وجود
 الالفاظ ومنها وضعية ان كانت بمجعل الجاهل اي بوضع الواضع كدلالة لفظ زيد على
 المسمى ومنها طبيعية ان كانت باحداث الطبيعة الدال عند عروض المدلول كدلالة

الخ ح على وجع الصدر وكل منها اللفظية ان كان الدال لفظا وغير لفظية فلهذا
 الدال غير لفظ كدلالة المخطوط مثلا لما فرغ من بيان اقسام الدلالة شرع في بيان
 تمهيد اعتبار الدلالة اللفظية الوضعية وقال فان كان الانسان مدني الطبع
 كثير الامتقار الى التعليم والتعلم في المطالب وكانت الدلالة اللفظية اعمها
 اعم الدلالات فائدة تفي لكل واحد اما غيرها فلا لتفاوت الناس في الافهام و
 اسهلها ما فاعلها الاعتبار في العلوم ومن ههنا اي من ان افادة المعاني
 لا يحصل من الالفاظ الا بالدلالة لتبين ان الالفاظ موضوعات للمعاني من حيث
 هي لان الغرض من الوضع افادة المعاني من حيث يجمع قطع النظر عن كونها
 موجودة في الذهن او في الخارج كما هو مذهب البعض فلذا قال دون الصور
 الذهنية او الخارجية كما قيل وجعل الضعيف ظاهرا ما سبق ولما كان تعريف
 الدلالة اللفظية الوضعية مشهورا فلذا ترك وشرع في تقسيمها وقال فدلالة اللفظ
 على تمام ما وضع له من تلك الحشيتة اي حيث انه تمام ما وضع له مطابقة لها
 اللفظ والمعنى كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وعلى خربة من تلك الحشيتة
 تضمن لكون معنى المدلول في ضمن المعنى المطابق كدلالة الانسان على الحيوان
 او الناطق فقط وهو اي التضمن لازم لها اي المطابقة في المركبات لانها لا تفلو
 عن جزء وعلى الخارج من تلك الحشيتة التزام يكون معنى المدلول خارجا عن المعنى
 الموضوع لازم له كدلالة الانسان على الضاحك ولا بد في الالتزام من علاقة
 عقلية او عرفية لان اللفظ لا يدل على الامر الخارج عن المعنى الموضوع له ف
 ان لم تكن العلاقة التي هي واسطة انتقال الذهن من الدال الى المدلول لم يكن

الخارج مفهوم ما من اللفظ قليل الالتزام بمجوري العلوم لان التعليم والتعلم
 لا يكون الا بالالفاظ الموضوعه للمعاني لانه عقلي فلا يفي للانفاة النامة ونقص
 بالتضمن لانه ايضا عقلي مع انه معتبر في العلوم واجيب عنه انه ليس عقليا محضا
 لان مدلوله جزء المعنى الموضوع له ويلزمهما اى التضمن والالتزام المطابقة في
 التحقيق فنتي تحقيقا تحقق المطابقة لان الجزء واللازم لا يتحقق بدون الكل والمذكور
 ولا عكس لجواز ان يكون المعنى بسيطا لا لازم له وكونه ليس غيره ليس بما سبق
 اليه الذهن دائما جواب سوال يرد على قوله ولا عكس وتقريره ان الالتزام لازم
 للمطابقة على ما ذهب اليه الامام من ان لكل شئ لازم اقله انه ليس غيره فاللزم
 بينهما ثابت قطعا وجوابه نعم انه لازم لكل ماهية لكنه لازم بالمعنى الاعم والمعتبر في
 الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو غير متحقق في كل مفهوم لانا تصور
 كثيرا من الاشياء مع ذهولنا عن سلب الغير عنها واما الدلالة التقصينية والدلالة
 الالتزامية فلا لزوم بينهما لجواز ان لا يكون لكل مركب لازم بين بالمعنى الاخص ولجواز
 ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيطا لا لازم له بالمعنى المذكور لما فرغ المصنف من بيان
 الدلالات واللزوم وعدمه بينهما شرع في بحث اللفظ وقدم التقسيم لانه المقصود
 هنا واما تعريف اللفظ مفرد فلا يرد وما قيل انه يلزم تقسيم المجهول وهو غير جائز
 الافراد والتركيب حقيقة صفة اللفظ جواب سوال مقدرو هو ان الافراد والتركيب يكون
 صفة للمعنى ايضا فاما وجه تخصيصهما باللفظ والجواب ان الافراد والتركيب ^{تأ} صفة للمعنى
 لكن بتبعية اللفظ واما اللفظ فهو موضوع ^{بمخلون} في الحقيقة لان اللفظ ما خوفي ومفهومهما
 المعنى وعلى هذا التصريح ينبغي له ان يذكر هذا القول بعد تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب لكن قد مره ^{هنا}

شرع في استدلال التقسيم وقال لانه اى اللفظ ان دل جزؤه على جزء معناه مركب
 ويسمى قولا ومؤلفا في اصلاحيهم ايضا والاى وان لم يدل جزء لفظه آه مفردا
 فرغ عن تقسيم اللفظ شرع في تقسيم المفرد وقال وهو اى المفرد ان كان مرة لتعرف
 حال الغير فاداة عند المنطقين كفى وعلى في قولهم زيد في الدار وعمر على السطح
 اذ هاتان لتعرف الطرفين والحق ان الكلمتين الوجودية منها اى من الاداة جواب سؤال
 مقدر وهوان الكلمات الوجودية ايضا وسائط لتعرف حال الغير فمما وجه تسميتها
 بالكلمات دون الاداة وتقرير الجواب انها من الاداة واثبت المص هذه الدعوى بقوله
 فان كان مثلا معناه كون الشئ شيئا ولم يذ كر بعد ما دام يذ كر كان وتسميتها بكلمات ^{لنفسها}
 ودلا لهما على الزمان واما كونها وجودية فلان معناها شئت النسبة التي هي مرة
 بتعرف حال الغير والاى وان لم يكن مرة فان دل المفرد بهيئته وصيغته على
 الزمان كضرب ويضرب فكلمة وليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقين ^{لها} فنع
 يتوهم ان الدال على الزمان عند العرب وكلمة عند المنطقين فعلم منه ان كل فعل عند
 العرب كلمة عندهم وليس كذلك فان نحو امشى فعل عند العرب لا قترانه باحد الازمنة
 الثلاثة وليس بكلمة عندهم لاحتماله الصدق والكذب لانه مشتمل على حكاية المشي
 فهو مركب والكلمة قسم من المفرد بخلاف عيشى فانه كلمة عندهم كما انه فعل عند العرب
 لعدم احتماله الصدق والكذب والاى وان لم يدل المفرد بهيئته على الزمان فهو
 اسم كزيد وبكر ومن خواص الحكم عليه اى كونه محكوما عليه من خواص الاسم اعلم
 ان بيان خواص الاسم هنا فقط تمهيد لذكر ما بعد من جواب سؤال مقدر وهو منع
 كون المحكوم عليه خاصة للاسم لان من وضرب في قولهم من حرف الجر وضرب فعل

الصوت
الذي
يكون
المراد

ماض محكوم عليه مع انه ليس باسم فاجاب عنه وقوله من حروف جهر وضرب فعل
ماض لا يرد فانه حكم على نفس الصورة لا على معناه والمختص به اي بالاسم هو
هذا اي كون المحكوم عليه بحسب المعنى والاول اي كون المحكوم عليه بحسب
الصورة يجزئ في المهمات ايضا نحو قوله حسب ممل وايضا تقسيم ثان للمفرد باعتبار
تحققه في ضمن الاسم والا يلزم ان يكون الفعل والحرف مشككا ومتواطيا وليس
كذلك كما هو المذكور في المطولات ان اتحد اي وجد معناه فع تشخصه يسمى المفرد
جزئي لكونه مانعا عن وقوع الشركة وتدخل فيه للضمير واسماء الاشارات فان
الوضع فيها وانما كمال الموضوع له خاص على ما هو التحقيق لان الواضع لا حظ
الامر الكلي لان يلاحظه بواسطة الجزئيات ثم وضع اللفظ لكل ما يندرج تحت الكلي
كلفظ انت مثلا ثم اعلم ان الواضع والموضوع له قد يكونا كوضع زيد لسماء وقد يكون
عاما كوضع الفاعل لذات من قام به الفعل وقد يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا
كوضع المضمير وقد يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما كوضع الانثى للمفهوم الكلي
وبدونه اي بدون الشخص كل متواط ان شلوت افراده في الصدق والتحقيق كالا
فان افراده مساوية في تحقق المفهوم الكلي فيها والا اي ان لم يكن افراده متساوية في الصدق
بل متفارقة فمشكك اي كلى مشكك كالوجود بالنسبة الى الواجب الممكن وحصر التفاوت في
الاولية والاولوية والشد والزيادة ولا تشكك في الماهية لان نسبة الماهية الى الافراد
والا يلزم التبرع بلا مرجع ولا في العوارض لان نسبة العوارض متساوية في التفاوت فيها بلا مرجع ترجع بالامر
وانه حال في انفس الافراد اذا كان الامر كذلك فلا تشكك في قولهم الجسم في ما الجسم في السمع الفاعل الجسم

فجاء مرسل لا رسال التشبيه فيه وحصره في أربعة عشر من أنواعها كإطلاق
السبب على المسبب وعكسه وإطلاق الكل على الجزء وعكسه وإطلاق اللازم على
اللزوم وعكسه وإطلاق المقيد على المطلق وعكسه وإطلاق العام على الخاص وعكسه
وغيره ولا يشترط في المجاز المرسل سماع الجزئيات من أهل اللغة بل يجب الاستعمال
سماع أنواعها أي الجزئيات وإذا لم يكن الامتياز بين المعنى الحقيقي والمجازي بحسب
الظاهر مست الحاجة إلى بيان علامتهما فلذا قال علامة الحقيقة التبادر إلى الفهم
وإن لم يكن اللفظ موضوعاً له والعراء عن القرينة عند الإطلاق اعتماداً على الاستعمال
وعلامة المجاز الإطلاق على المستحيل كإطلاق الأسد على زيد لا تشخص الأسد بما ينشخص ^{زيد}
تخصاً يكون بينهما اتحاداً بالمصادق واستعمال اللفظ في بعض المعنى أي في بعض مواد
تحقق المفهوم كالذابة أي كإطلاق الذابة على الحمار الذي هو البعض من أفرادها و
النقل والمجاز أولى الاشتراك يعني إذا دار اللفظ بين النقل والمجاز والاشتراك أي
يتم لها فعمله على النقل والمجاز أولى من الاشتراك لأن الاشتراك محل
لفهم المعنى المقصود والمجاز أولى من النقل إذا دار اللفظ بينهما لأن المجاز يبلغ في
الاستعمال بعد الفراغ عن بحث الحقيقة والمجاز وما يتعلق به شرع في بيان أن
المجاز بالذات لا يكون إلا في الاسم وقال والمجاز بالذات إنما هو في الأسماء في
البدء والصدور أما الفعل وسائر المشتقات والأدوات فأنما يوجد فيها بالابتداء ^{البتة}
لأن ضرباً إذا استعمل مجازاً في قتل فلا يكون استعماله في المعنى المذكور إلا باعتبار
أن الضرب أولاً يستعمل في القتل وفي الأدوات بتعبية المتعلق كاللام إذا استعمل في
التعقيب فيستعار أولاً لتقليل الذي هو متعلق معناه ثم بواسطة يستعار ^{له}

له لما فرغ عن تقسيم اللفظ باعتبار تكثر المعنى ومتعلقه شرع في بيان تكثره مع اتحاد
 معناه فقال وتكثر اللفظ كالغيث والمطر مع اتحاد المعنى مرادفة وذلك واقع في الواقع
 والاستعمال لتكثر الوسائل لفهم المعنى المقصود والتوسع في الحال المبداء بان يعبر
 احد المترادفين دون الاخر ولا يجب فيه اى في الترادف قيام كل مقام الاخر جواب سؤال
 وهو انه اذا كان معناه واحدا فيجب ان يتعمل كل منهما مقام الاخر لعدم الترجيح
 وان كانا من لغة واحدة فان صحت الصم اى ضم احد المترادفين بلفظ اخر من العوض
 كما يقال صلى عليه ولا يقال دعا عليه مع انها من لغة واحدة ولا يلزم الترجيح
 بلامرجح لانه يجوز ان يكون لاهدا خصوصية خارجية عن المعنى مع ما يتصل
 به ولا يكون هو الاخر هل يفرق والركب تادف اختلاف في المقصود من هذا الاستف
 اظهر بالاختلاف الواقع في توادف المفرد والمركب والافعل من السابق ان
 الترادف من عوارض المفرد فمن ينكر الترادف بينهما يستدل بانه لا بد من
 الترادف من اتحاد المعنى الوضعي ولا اتحاد بينهما بحسبه ومن هو قائل به يقول
 ان الاتحاد بينهما متصور كما في الانسان والحيوان الناطق اقول بل بين الانسان
 والحيوان الناطق تضاد وهو الاتحاد في المصادق لا الترادف لما فرغ عن تقسيم
 المفرد وما يتعلق به شرع في تقسيم المركب فقال المركب ان صح السكوت عليه بدون ضم كلمة
 اخرى قسام وهو خبر وقضية فيه اشعار على الترادف كما يشعر به قوله ان قصد
 الحكاية عن الواقع ومن اراد لاجل الحكاية يوصف المركب المذكور بالصدق والكذب
 بالضرورة لان الحكاية ان كانت مطابقة للحكي عنه فالمركب صادق والافكاذب
 وقول القائل كلامي هذا ليس بخبر لان الحكاية عن نفسه غير معقول جواب نقض

مشهور وهو ان هذا القول خبر ولا حكاية فيه ولا يلزم الحكاية عن نفسه وان
 محال فاجاب المصنف عنه بحيث لا يلزم المحال المذكور باثبات الحكاية في القول بان
 والمحق انه اى القول المذكور بجميع اجزائه ما خوذ في جانب الموضوع فالنسخة
 اجالا في جانب الموضوع فهي المحكى عنها ومن حيث تعلق الايقاع بها لمحوطه
 تفصيلا فهي الحكاية فالتمييز بين الحكاية والمحكى عنه في القول موجود بالاجمال
 والتفصيل وهذا القدر من التمييز لصحة الحكاية وكونه خبرا كاف تدبر فاخل
 الاشكال بجميع تقاديره ومنجمله التقادير ما يقال قال قائل يوم الخميس كلامي
 يوم الجمعة صادق وقال يوم الجمعة كلامي يوم الخميس كاذب فصدق كل
 يستلزم كذبه وبالعكس ونظير ذلك اى كلامي هذا كاذب قولنا كل حمد لله
 فانه حمد من جملة كل حمد لله فيكون فردا لنفسه فالحكاية فيه هي المحكى عنها وحيث
 ما مر من قوله والمحق انه بجميع اجزائه آه فتأمل اشارة فيه الى ان هذه القول ليس
 بنظير لذلك القول لان هذا القول كلية وذلك شخصية تكون الهدية ما خوذ
 فيه والجواب المذكور يجري في هذا القول لاني ذلك او اشارة الى انه ان اريد
 بموضوع الكلية ما هو خارج عن هذا القول فالتمييز بين الحكاية والمحكى عنها
 فح يكون القول المذكور جنرا وان اريد بموضوع الكلية اعم بحيث يشمل هذا
 القول ايضا فالحكاية في قولنا كل حمد لله والمحكى عنه هو هذا القول مع
 الخارج فح يكون الحكاية من افراد المحكى عنه لاعينه تامل فانه جذرا صم اى
 اى هذا الاشكال جذرا صم لا تسمع له جواب الا الجواب المذكور والاى
 اى وان لم يقصد به الحكاية فانشاء وهو ايجاد ما لم يوجد ومنه امران كان

المقصود منه اى من الانشاء طلب الفعل كاضرب فان المقصود من هذا القول
 طلب الضرب وتتم انكار المقصود منه اظهار محبة الشيء وترجح ان كان المقصود منه
 طلب الشيء الممكن واستفهام ان كان المقصود منه طلب الفهم وغير ذلك من
 الدعاء والالتماس وان لم يصح السكوت على المركب بل يحتاج في افادة المعنى الى
 اخر فناقص منه تقييدى ان كان الجزأ الثاني قيداً للاول وامتزاجى ان كان الجزأ الثاني
 ممزوجة بالاول كعبلك وغيره تركيب الفعل مع المفعول نحو ضرب زيد فصار
 لما فرغ عن المقدمة وما يتعلق بها شرع في بحث المبادئ للمعرف وقال المفهوم
 اى ما حصل في العقل لان الاحكام الالهية مترتبة عليه لهذا الاعتبار لا غيره
 ان جزأ العقل تكثره بحسب الصدق من حيث تصوره وحصوله في الذهن
 فكل سواء كان متمتع الافراد كالكيانات المفترضة فانها كيانات باعتبار فرض العقل
 وان لم يكن لها افراد في الواقع ولا يتمتع افرادها وهو لا يخلو اما ان يكون المكون
 منه واحداً مع امتناع الغير كالواجب ومع امكان الغير كالشمس والممكن البراء
 بالممكن الممكن الخاص فلا يرد ما قيل ان اريد بالامكان الامكان العام فلا يصح
 التقابل بالتمتع لانه ايضا ممكن بالامكان العام وان اريد به الامكان الخاص فلا
 يصح قوله كالواجب والممكن والآي لان لم يجوز العقل تكثره من حيث تفخري قيل
 جعل الجزئي قسماً من المفهوم غير صحيح لان الجزئي عبارة عن المفهوم مع الشخص
 الشخص لا يحصل في العقل بخلافه ان لم يحصل العقل بنفسه يحصل في العقل بواسطة الحواس تامل
 فحسوس الطفل في ميد الولادة وشيخ ضعيف البصر والصورة الخيالية من
 البيضة المعينة كلها جزئيات لان شيئا منها لا يجوز العقل تكثرها على سبيل
 لا

طلب تترك الفهم
 ان كان المقصود

شيخ

وهو المراد جواب سوال وهو ان هذه المذكورات بخرثيات مع انها تصدق على كثيرين
وتقر الجواب نعم انها تصدق على كثيرين على سبيل البدلية لكن هذا الصديق غير
معتبر في الكل بل المعتبر هو الصديق على سبيل الاجتماع وهو غير متحقق فيها وهما
اي في الجواب المذكور شك مشهور وهو ان الصورة الخارجية لزيد وصورة الخالة
منه اي من زيد في اذهان طائفة تصوره كلهما متصادقة لاتحاد مصداقها
وهو شخص زيد واستدل على التصديق بقوله فان التحقيق ان حصول الاشياء
بانفسها في الذهن لا باشباهها كما هو المذكور في موضعه واذا كان الامر كذلك
فلذلك الصورة الخارجية تكثر لصدقها على الصور الخاء لانه في اذهان طائفة يعنى
اذا اعتبر التكثر في الكل على سبيل الاجتماع فيلزم ان يكون الصورة الخارجية لزيد كلها
لصدقها على الكثير على سبيل الاجتماع مع انها تجري وجوابه على ما تقررت به
وهو ان الصورة الخارجية لزيد عبارة عن هويته الخصوصية التي يمتاز بها عن
الاغيار والصورة الذهنية عبارة عما يحصل في الذهن بعد حذف الشخصيات
الخارجية فاذا حذفت الهوية الخارجية لزيد فكيف تصدق على الصور الذهنية
لمتحذف يحصل الصورة الذهنية فلا صدق هنا ايضاً فان تنفى التصديق بينهما تامل ومن
فهمنا اي من صدق الصورة الخارجية لزيد على الصور الذهنية يستبين كون الجزئي
الحقيقي محمولاً لان الصورة الخارجية لزيد جزئي ومحمول على الصور الذهنية و
هو الحق عنده لان التقاير الاعتباري يكفي للحمل خلافاً للسيد الشريف وهو
انه لا يخلو اما ان يكون محمولاً على نفسه او على غيره فعلى الاول الحمل غير مفيد الكلام
في المفيد وعلى الثاني لا يجوز الحمل لان الغيرية منافية للحمل ولا يجاب عن الشك المشهور

بان المراد صدقها على كثيرين هو اى الكلى ظل لها اى للكثرة ومنترع عنها بحد
 الشخصات والملازم ههنا اى في مادة النقض ان لها ظلا متعدد اى المتعد ينتزع
 عنها الا انها ظلا متعدد اى ينتزع عنه والمطلوب في تعريف الكلى هو الثاني وهو
 المقصود ههنا لان التصادق بين الصوتين ^{بمعنى} الا تراع والظلية من الطرفين فان الاتحاف
 من الطرفين في باب التصادق فكون صورة زيد كليا ح ظاهرا والنقض باق على حاله
 بل الجواب ان المراد في تعريف الكلى تكثر المفهوم بحسب الخارج باعتبار الافراد
 هو غير متحقق في صورة زيد لان الهوية آتية عن التكرار لصوره الحاصلة من
 زيد باعتبار الازدهان يستحيل ان تتكرر في الخارج بل كلها هوية ^{لله} فلا تكثر لها
 في الخارج والمعتبر في تعريف الكلى هذا التكرار وهو غير موجود بل غير ممكن ههنا
 واما الكليات الفرضية والمعقولات الثانية فليعدم اشتغالها على الهدية لا
 ينقبض العقل مجرد تصورهما عن تجويز تكثرها في الخارج جواب من النقض وهو
 ان التكرار المذكور مقصود في الكليات الفرضية فينبغي ان لا تكون كليا بل ليس
 ههنا فرد موجود مع انكم قلتم انها كليات وتقرير الجواب ان للمعتبر في تعريف
 الكلى تجوز التكرار لا التكرار في الخارج بالفعل كما هو الظاهر عن تعريفه ولا شك
 ان تجوز التكرار فيما نحن فيه متحقق فتكون كليا بهذا الاعتبار واما صورة زيد
 فلا شتمالها على الهدية لا يمكن تجوز التكرار فيها حتى قيل ان الكليات الفرضية
 بالنسبة الى المحقق الوجود كليات يعنى بالنسبة الى نقايتها كالشئ والممكن
 والموجود كليات فاذا ارتفع الشئ والممكن والموجود كان الاشئ واللاممكن
 الالاموجود كليا ههنا اى خذ هذا الجواب لما قسم المفهوم الى الكلى والجزماني اراد ان

ان يصرح بان الكلية والجزئية صفة للمفهوم من حيث هو ومن حيث الاكتشاف على وجه
 يعلم منه ان المذهب المنصور هو الاول وقال الكلية والجزئية صفة للمعلوم الذي
 هو الحاصل في العقل من حيث هو وقيل صفة للعلم اي لما حصل في العقل من حيث
 الاكتشاف كما ذهب اليه السيد لكن الحق هو الاول لان المفهوم من حيث هو
 منقسم اليهما لان من حيث الاكتشاف ما بطلان القول الثاني فلان الحاصل في
 الذهن بعد الاكتشاف جزئي فلا يكون كلياً والجزئي لا يكون كاسياً ولا مكتسباً
 اقول الجزئي يقع في المثال كما تقول كيف الانسان فيجاب بنيد والعلم يحصل
 بالثال فينبغي ان يكون الجزئي كاسياً وايضاً ينبغي ان يكون مكتسباً من الكلي الذي هو
 جزئي منه كما تقول زيدي الحيوان فيقال في جوابه انسان تامل اقول واذا لم يكن
 الجزئي كاسياً ولا مكتسباً فينبغي ان لا يذكر في هذا الفن لان البحث فيه اما عن الموصوف
 او عن مباديه فتوضح مفهوم الكلي لان الشيء يعرف باصداءه وقد يقال الجزئي
 لكل مندرج تحت كل اخر اشعار على الاصطلاح الجديد كالانسان فانه جزئي
 اضافي عندهم لانه مندرج تحت الحيوان ويختص هذا المعنى بالاضافي كالاول
 يختص بالحقيقى والجسلي الاصنافي هو الذي يندرج تحته غيره الآت
 شرع في بيان النسب بين الكليتين لان يعلم في باب المعرفة ان المساوي يقع في الجزأ
 عن المساوي لاخص واما غيرهما فلا فلان قال والكليان تضاداً كلياً اي صدقاً كلياً من
 الجانبين فتساويان كالانسان والناطق فانهما متساويان في الصدق والحق
 لتساويهما في المصدق والآي وان لم يتصادقا كلياً فتفارقا وهو لا يخلو فانك
 التفارق كلياً فتباثان كالانسان والفرس فانهما لا يجتمعان في الصدق وان كان

وهو خارج عن المذكور اللهم الا ان يقال يذكر هنا

التفارق جزئياً وهو أيضاً لا يخلو فاما ان يكون من الجانبين فاعم واخص من وجه
 كالحَيوان والابيض فانهما قد يجتمعان في الصدق وقد لا يجتمعان او من جانب واحد
 فقط فاعم واخص مطلقاً كالحَيوان والانسان فان التفارق هنا من جانب ^{الحَيوان}
 فقط لما فرغ عن بيان النسب بين العينين شرع في بيان النسب بين النقيضين و
 قد تم تعريف النقيض ليعلم اولا ان النقيض ما اذا قال اعلان ^{نقيض}
 كل شئ رفعه حقيقياً او حكماً فالسلب نقيض الايجاب باعتبار انه رفع حكمي ^ب الايجاب
 والرفع الحكمي عبارة عن اللزوم المساوي الرفع الحقيقي ولا شك ان السلب لازم لرفع ^{الحق}
 واذا عرفت ان نقيض كل شئ رفعه فقيضا المتساويين متساويان واستدل عليه بابطال
 نقيضه فقال والآي وان لم يكن متساويان فلم يتصادقا كلياً فتقارقا في الصدق
 فيلزم على تقدير تحقق التفارق من النقيضين صدق احد المتساويين من العينين
 بدون الآخر هل هذا لا هدف ثبت ان نقيض المتساويين متساويان وهم هنا اي
 في قوله والافتقار ^{نقيض} قوتى وهو ان نقيض التصديق على ما مر من تعريف ^{النقيض}
 رفعه لا صدق التفارق بل هو نقيض رفع التفارق الا ان يقال انه رفع حكمي للتصادق يعني لا
 تلم صدق التفارق على تقدير عدم التصادق ^{نقيض} ويمر من بقوله وربما الواو هنا بمعنى اذا تعليلية
 يكون نقيض المتساويين بما لا فرد له في نفس الامر كقائض المفهومات الشاملة فيصدق
 الاول وهو رفع التصادق لعدم المصادق دون الثاني لان التفارق عبارة عن صدق
 احدهما بدون الآخر ولما لم يكن المصادق هنا لم يصدق احدهما بدون الآخر فلم يرد ^{حد}
 التفارق الا ان يقال ان التفارق عبارة عن عدم التصادق وهو لا يقتضى المصادق ^{قابل}
 فيه لان هذا الجواب مما انفردت به وما قيل في جواب هذا الشك ان صدق السلب

على شيء لا يقتضي وجوده اكتفى وجود ذلك الشيء لان السلب يصدق بعدم
الموضوع ايضا ف اذا لم يقتض صدق السلب وجود ما صدق عليه رفع التضاد
يستلزم التقابل لان النقيض هنا عبارة عن رفع الشيء لا عن سلب شيء عن شيء
يقتضي وجوده فبعد تسليمه يعني لا نسلم اولا ان صدق السلب لا يقتضي وجود ^{الموضوع}
لان السلب يرد على ما يرد عليه الايجاب فهو كالانجاء في اقتضاء وجود الموضوع وان سلمنا
يتم هذا الجواب على تقدير وهو اذا كانت تلك المفهومات الشاملة وجودية كالشيء
والممكن ف نقاينها سلبية عدمية وهي لا يقتضي وجود المصدق واما على تقدير
الذي اذا كانت تلك المفهومات سلبية كلاك شريك الباري وغيره فيكون نقاينها
وجودية وهي يقتضي وجود الموضوع فلا مساع لذلك الجواب فيه اى في الشك
الله الا ان يقال ان شريك الباري وان كان باعتبار اللفظ وجودي لكنه سلبى باعتبار
المصدق لان مصداقه ممتنع فيرمو وجود فيجربى الجواب هناك ايضا تامل فيه فانه من
مزال الاقدام لعلماء الاعلام فلا جواب للشك ح الا بتخصيص الدعوى بغير نقاين
تلك المفهومات وان كان هذا التخصيص خلاف داب هذا الفن هذا يعني جند هذا
التخصيص في جواب هذا الشك لانه لم ياتي احد بجواب شاف له ونقيض ^{شاع} لا
والاخص طلقا بالعكس بعكس العينين فان انتفاء العام ملزوم لا انتفاء الخاص ولا عكسه
تحقيقا للمعنى العموم لان بعض افراد الانسان بعينه افراد الحيوان فلو صدق
اللاحيوان عليه ايضا لزم اجتماع النقيضين بانه محال وشكك بالنقض بان اجتماع
النقيضين اعم من الانسان لانه كما يصدق على الانسان
فكذا يصدق على غيره مع ان بين نقيضيهما وهما الانسان واجتماع النقيضين

لان اجتماع النقيض محال فلا يصدق على شئ وغيره من الالان ايضا لا يصدق
 عليه لا متناعه وقبل لا تبين بين نقيضيهما لان الانسان يصدق على اجتماع النقيضين
 فلا تبين هنا وايضا شك بان الممكن العام اعم من الممكن الخاص واذا كان نقيض
 الاعم اخص من نقيض الاخص فم يصدق كل لا يمكن عام لا يمكن خاص والمحال كل
 لا يمكن خاص اما واجب او ممتنع وكلاهما يمكن عام فكل لا يمكن عام ممكن عام يمتنع
 منه محال فلا يكون نقيض الاخص اعم والا يلزم المحذور والمذكور وجوابه على ما تقرت
 به وهو منع نسبة العموم والخصوص بين الامكانين لان النسبة بين الكلين
 تعتبر بحسب المصادق وظاهر ان كلما يصدق عليه الممكن بالامكان العام لا يصدق
 عليه الممكن بالامكان الخاص لان الممكن بالامكان العام تعتبر فيه سلب الضرورة عن
 الطرفين وفي الممكن الخاص من الطرفين فكيف هذا من ذلك الا ان يقال ان الثالث
 اثبت عليه عموم المفهوم بالمصادق ولما لم يتحقق هذا الفرق عند المصنف قال والجواب
 من التخصيص بين نقيض الاعم والاخص من وجه تبين جزئي كالتباينين يعني
 كما ان بين نقيض التباينين تبين جزئي فكذا بين نقيض الاعم والاخص من وجه
 تبين جزئي وهو التفارق في الجملة اى في بعض مواد التحقق لان بين العينين و
 الاعم والاخص من وجه تفارق جزئي بحيث يصدق عين احدهما بدون الاخر يصدق
 نقيض الاخر والا يلزم ارتفاع النقيضين وصدق احدهما النقيضين بدون الاخر
 تبين وتفارق واذا فرغ عن اثبات التباين الجزئي شرع في بيان موافق التباين
 الجزئي وقال هو قد يتحقق اى التباين في ضمن التباين الكلي كاللاجر والاحيان والنسبة
 بينهما عموم وخصوص من وجهين نقيضيهما وهما الحجر والحوان تباين كلي وقد يتحقق في

ضمن العموم من وجه كالبيض والانسان فان بينهما أيضا عموم ومخصوص من وجه والجوهر والحيوان ومرد ذكرهما اتفاقا وهما سؤال وجواب على طبق ما مر مثلا تقول ان بين الاشياء واللا يمكن تبين لعدم اجتماعهما في المصادق وبين نقيضيهما كما في الشيء والممكن مساوات وتقرير الجواب ان القول بالتبائن الجزئي بين نقيضين الاعم والاحض مسلّم لكن في ما سوى المفهوم الشاملة لما فرغ عن بيان النسب شرع في تقسيم الكل وقال ثم الكل اما عين حقيقة الافراد والمراد بالحقيقة الحقيقة الكلية لا الشخصية كالانسان فانه عين حقيقة زيد وعمر و بكر والمراد من الافراد هنا الاشخاص لان الفرد ما يدخل فيه القيد والتقييد كلاهما والكل ليس كذلك والشخص هو الذي لا يكون القيد والتقييد داخل فيه يعني هو عبارة عن الكل حال كونه معروضا للشخص واطلاق الافراد على الاشخاص في هذا الفن شائع والكل الذي يكون التقييد فيه داخلا والقيد خارجا يسمى بالحققة وقال للكل الذي هو عين حقيقة الافراد نوع او داخل فيها في الحقيقة وهو لا يخلو اما ان يكون تمام مشترك بينها يعني بين حقيقة الافراد وبين نوع اخر فيسمى جنسا او لا يكون مشتركا بل يكون ممثرا لذلك الحقيقة فيسمى فصلا في اصطلاحهم ويقال لها اي لافراد المذكورة ذاتيات لانها اما عين الذات او جزء الذات فالذاتي على هذا التقدير ما لا يكون خارجا عن حقيقة الافراد اعم من ان يكون داخل فيها او عينها وديها يطلق الذاتي بمعنى الداخل اشعارا على الاصطلاح الاخر ولا يكون النوع على هذا التقدير من الذاتي وخارج عن حقيقة الافراد مختص بحقيقة واحدة نوعيته كانت او جنسية فيسمى خاصة ولا يختص بها بل يوجد في غيرها ايضا ويسمى

بالعرض العام ويقال لها أي الخفض وغيره عرضيات والمراد بالجمع هنا الجمع المنفرد
 والعرضي عندهم عبارة عن الكلي الخارج المحمول والجمهور على أن العرض غير العرضي
 غير المحتمل حقيقة لأن العرضي يحتمل بالمواطاة
 والعرض لا يحتمل بذلك الحمل والمحل ما يقوم به العرض فلا يكون محلا لأن الشيء لا يكون
 معروضاً لنفسه والمقصود من ذكر مذهب الجمهور هنا دفع الاشتباه الواقع هنا بين ^{العرض}
 والعرضي باعتبار اتحاد المبدء والمشتق منه والرد على المحقق فإنه قائل بالاتحاد الذي
 والتغاير الاعتباري بين العرض والعرضي كما أشار إليه المص بقوله وقال بعض ^{الافاضل}
 طبيعة العرض لا بشرط شيء أي مع قطع النظر عن القيام وعدمه بالمحل عرضي
 محمول وبشرط شيء أي بشرط القيام المحل وبشرط لا شيء أي بشرط عدم القيام العرض
 للقابل للجمهور لأن الجمهور عبارة عن الموجود لا في الموضوع والعرض هو الموجود في
 الموضوع ولذا أي لفظة الاتحاد الذاتي والتغاير الاعتباري صح قولهم النسبة
 أربع والماء ذراع لتحقيق الاتحاد والتغاير المذكورين الدين هما مدار الحمل ومن
 أي لأجل الاتحاد الذاتي قال بعض الافاضل إن المشتق لا يدل على النسبة ولا
 على الموصوف في قولهم الجسم أسود لأن المشتق متحد مع المبدء وهو حال قائم
 بالمحل والمحل والنسبة خارجتان عن المبدء فلا يدخل في المشتق أيضاً بل معناه
 هو القدر الناعت وحد وهو قيام المبدء مع الموصوف كما يعبر عنه في الفاعل
 ببيان وسفيد وهذا هو الحق كما هو مذهب السيد ويؤيده أي قول بعض
 الافاضل ما قال الشيخ من أن وجود الإعراض في أنفسها هو وجودها لها ^{بغير}
 لا وجود لها دون المحل بحيث يمتاز عن الغير بل لها وجود واحد في الخارج فالأ ^{اتحاد}

لا عام ولا خاصاً

في الوجود يدل على الاتحاد الذاتي كما ان التباين في الوجود يدل على الغيرية فاما
 الكلمات خمس الاول في المرتبة الجنس لانه الذاتي الاعم فيكون اشرف من الخارج
 والاخص وهو كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وفوائد
 القيود ظاهرة لاسترة فيها بعد الفراغ عن تعريفه شرع في تقسيمه وقال فان كان الجنس
 جوابا عن الماهية وجميع المشاركات فقرب كالحیوان بالنسبة الى الانسان
 والا اي وان لم يكن الجنس جوابا عن الماهية وجميع المشاركات بل يقع عن
 البعض جوابا اخر فبعد بالنسبة الى الماهية كالنامى بالنسبة الى الانسان وههنا ^{سأبحث}
 اي تحقيقات متعلقة بهذا المقام الاول ان ما هو سؤال عن تمام الماهية المختصة
 ان اقتصرنه اي في السؤال على امر واحد سواء كانت الماهية شخصية او نوعية او
 جنسية فالامر الواحد ان كان جزئيا كما نقول زيد ما هو فيجاب بالنوع بان يقال انه
 انسان لما في وجهه الحصر انه عين حقيقة افراده واما الشخص فهو عاين
 خارج كما هو المذكور في موضعه ويقع في الجواب الحد التام ان كان ذلك الامر
 كلياً نوعاً كان او جنساً كما نقول الانسان ما هو فيجاب بانه حيوان ناطق واذا
 قلت الحيوان ما هو فيجاب بانه جسم عام وما هو سؤال عن تمام الماهية المشتركة
 ان جمع السائل في السؤال بين امور فيجاب بالنوع ان كانت تلك الامور متفقة للحقيقة
 كما نقول زيد وبكر وعمر ما هم فيجاب بانه انسان لانه نوع لهم ويجاب بالجنس ان كانت
 تلك الامور مختلفة كما نقول الانسان والفرس والبقر ما هم فيجاب بالحيوان الذي
 هو الجنس بالنسبة اليها ومن ههنا اي من وقوع الجنس في جواب ما هو يتفرج
 ويظهر عدم امكان جنسين في مرتبة واحد لماهية واحدة والا فيلزم الترجيح بلا

مبرح ان اجيب بجنس واحد يلزم ان لا يكون احد الجنسين جنساً للماهية لانها انحصرت
 بانضمام احد الجنسين فيكون الاخر لغوا ولا يكون لها جنسا هذا خلف والبحث الثاني هو
 الجنس هو وجود النوع وهذا خارجا يعني وجود الفصل للجنس هو وجود النوع بحسب
 المصادق واما وجوده بحسب المفهوم فلا لان الجنس بحسب المفهوم عبارة عن
 الماهية لا بشرط شيء والنوع عبارة عن الماهية بشرط شيء فكيف ناك من هذا
 فهو اي الجنس محمول عليه على النوع فيهما اي في الوجودين ومنشأ ذلك اي كون وجود
 الجنس في وجود النوع خارجا وهذا هو ان الجنس ليس يحصل قبل وجود النوع
 فيها لان النوع مادة تحقق الجنس فلا يكون الجنس متحصلا قبله وان كانت قبلية
 لا بالزمان وهي عبارة عن قبلية دائمة لان الذاتي يتقدم على الذات بهذا القبليته
 جواب سوال وهو ان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل فلعلم ان الجنس
 موجود قبل وجود النوع مع انك قلت ان الجنس ليس له تحصل قبل النوع
 واستدل على الدعوى بقوله فان اللون اذا خطرنا ه اي تصورناه بالبال فلا يقع
 بتحصل شيء متقرر الوجود بالفعل من البياض والحارة متى لم يتغير
 اللون بشيء من الفصول فثبت ان الجنس ليس له تحصل قبل النوع فلهذا قالوا ان وجود
 الجنس هو وجود النوع تاملا وما طبعية النوع فليس يطلب فيها تحصيل معناه بل يطلب
 فيها تحصيل الاشارة جواب عن النقض وهو ان
 النوع ايضا كذلك اذ لا وجود له قبل وجود الافراد فينبغي ان يكون وجود النوع
 هو وجود الافراد وليس كذلك وتقرير الجواب ان النوع ليس مثل الجنس في الالام
 بل هو يحصل في نفسه لكنه محتاج الى الاشارة فلا نقض البحث الثالث ^{في} الفرق

بين الجنس والمادة فانه يقال للجسم مثلاً انه جنس للانسان فهو محمول عليه كما
 نقول الانسان جسم ويقال انه مادة له فهو الجسم مستحيل الحمل عليه لانها
 من الاجزاء الخارجية والحمل من خواص الاجزاء الذهنية والجسم في الحالتين شيء
 واحد فما وجه حمله في حالة دون الاخرى بين المصنفين بين الحالتين بقوله
 الجسم المأخوذ بشرط عدم الزيادة كالنمو وغيره مادة الانسان والجسم المأخوذ
 بشرط الزيادة نوع كالجسم النامي فانه نوع عن مطلق الجسم والجسم المأخوذ بشرط
 شيء من الزيادة وعدمها بل كيف كان الجسم من حيث هو ولو مع الف معني
 مقوم كالهولي والصورة جنس فهو محمول على الانسان بعد لا يدري انه
 على اي صورة من النامي وغير محمول اي الجسم على كل مجتمع متركب من مادة وصورة وان
 كانت والفا وهذا التغاير الاعتباري عام فيما ذاته مركب من الهولي والصورة
 وما ذاته بسيط فيقال الماهية لئلا اخذت بقيد زائد عليها لشيء مخلوط وبشرط
 واذا اخذت بشرط عدم قيد زائد سميت مجردة وبشرط لا شيء واذا اخذت الماهية
 من حيث هي هي سميت مطلقة وبلا شرط شيء لكن في المركب تحصيل معنى الجنس عسير وفق
 وفي البسيط تنقيح المادة متعسر ومشكل جواب عن المنع وهو لا نسلم ان الاعتبار
 المذكورة جاز في كل ماهية واستدل عليه بقوله فان ابهام المعين وتعين الابهام
 امر عظيم كفنشر مرتبة لان المادة في المركبات امر متعين والجنس لا يكون الا بمها
 فابهام المعين امر مشكل واما الدعوى الثانية التي تعين الابهام فلان الجنس باعتبار
 فرض العقل موجود في البسيط والمادة انما تكون بحمله معينا بحيث يؤخذ بشرط
 لا شيء وهو متعين بالنسبة الى لا بشرط شيء الذي هو مرتبة الجنس ولا يكون هذا

داخل في جملة كنه من معناه

الفرق امر عظيم فلان المادة في المركبات امر ياتي عن ان يصدق على شئ وينجرح عنه
وما يفرضه العقل في البسائط امر لا يلبي عن الصدق وهذا بعينه هو الفرق بين
الفصل والصورة لان الفصل محمول والصورة غير محمول لانهما من الاجزاء الخارجة
والحمل من خواص الاجزاء الذهنية ومن ههنا اي لاجل اتحاد الذاتي والتغاثر الاعتباري
لستمهم يقولون ان الجنس مأخوذ من المادة والفصل مأخوذ من الصورة فعلم من هذا
ان الاجزاء الذهنية لا تكون الا للمركبات الخارجية البحث الرابع قالوا ان الكل
للحمية فهو اي الكل اعم واخص من الجنس معا اما كونه اعم فلصدق الكل عليه و
على غيره من الكليات واما كونه اخص فلاضافة الى جنس الحمية وجنس الحمية
اخص من مطلق الجنس حاصل الاعتراض ان الكليات لا يكون بينهما الانسبة
واحدة كما هو الظاهر من وجه المحصر وههنا يتحقق النسبتان المتنافيتان بين
الشئيين لغيرهما وهو محال وحله اي حل البحث الرابع ان كلية الجنس باعتبار
الذات لان الكل مأخوذ في مفهومه وجنسية الكل باعتبار العرض يعني باعتبار
اضافته الى الحمية واعتبار الذات غير اعتبار العرض فالعموم والخصوص هنا
لجنسين مختلفتين وهو غير محال ومن ههنا اي من هذا الجواب بين جواب
ما قبل ان الكل فرد لنفسه لكونه كلياً متكرراً بالنوع يحمل على نفسه وعلى غيره كما
الكل والجميع كل والفرد يكون مغايراً له الفرد فهو غيره فينبغي ان يلبس عن نفسه
لان الغير جليز السلب عن الشئ وسلب الشئ عن نفسه محال لان ثبوت الشئ لنفسه
ضروري فلا يكون مسلوباً عنه وتقرير الجواب كلية الجنس باعتبار ذاته وجنسية
الكل باعتبار العرض وحله على نفسه على قسمين حل اول وهو يقتضي الثبوت لنفسه

وتجاوزات الاعتبار تتجاوز الاحكام

متعارف مع هرجسة من الكل عارضة لمفهوم الكل فيصدق ان الكل ليس بكل يكون
الحققة مغايرة للكل فلا محال في هذا السلب تعامل نعم يقطع الاعتراض بهذا الجواب لكن
يلزم عليه الاعتراض الاخر وهو كون حقيقة الشيء عينه له وخارجا عنه لان مفهوم
الشيء عينه وفردة غيره لانه هو المفهوم مع قيد زائد فيكون مغاير له لكن لما كان
هذا اللزوم باعتبارين احدهما انه فرد والفرد يكون مغايرا لصح السلب عنه فلا محذور
لتغاير جهة الاجتماع ومن تمت اي لاجل تغاير الاعتباري قيل لولا الاعتبارات لم يثبت
الحكمة البحث الخامس على ان كان الجنس موجودا فهو مشخص وكل شخص جزئي
لان الشخص آب عن الاشتراك فالنتيجة منه ان الجنس جزئي فكيف يكون على كثيرين
والا اي وان لم يكن موجودا فكيف يكون مقوما للجزئيات الموجودة لان الشيء
ما لم يكن موجودا في نفسه لم يكن مقوما لغيره وهو ظاهر وعمله باختيار الشواهد
ومنع حصر الموجود في الشخص بحيث يكون الشخص فيه داخلا يعني ان اراد القائل من
قوله ان الموجود مشخص ان كل موجود معروف الشخص مسلم وذلك دليل التقسيم
اي تقسيم الموجود الى افراد لانه باعتبار العوارض المختلفة يصير مورد التقسيم و
الاشتراك في افراد لانه وان اراد منه ان الشخص داخل فيه والحال ان دخول الشخص
في كل موجود ممنوع لجواز عروضة لبعض الموجودات والثاني من الكليات النوع و
هو المقول على الافراد المتفقة الحقائق في جواب ما هو كالانسان فانه يحمل على زيد
وعمر و بكر وغيرهم وهم متفقة في الحقيقة الكلية واما الشخص فهو خارج عن
حقيقتهم كل حقيقة بالنسبة الى حصصها فوع حقيقة جواب سوال يرد على حصر
الكل في الخمسة وهو ان الكل المحمول على الافراد المتفقة الحقيقة لا يكون الا واحدة

وثانيهما كونه نفسا فاستحال سلبه عنده

مغايرة للنوع والكل المحمول على المحصر غير النوع وغير مذكور في المحصر فالمحصر في الخمسة جليل
 الجواب ان المحصر حاصر واما الكل المحمول على المحصر فهو نوع لان المحضة ليست الا
 الحقيقة المضادة والصفات اليه خارج عنها واذا كان الامر كذلك فالمحصر حاصر ايضا
 متفقة الحقيقة والمحمول عليها نوع تام وقد يقال على الثاني المقول عليها وعلى غيرها الجنس
 في جواب ما هو قول اوليا خرج بهذا القيد الاخير الصنف لان الجنس يحمل عليه بوا^{سطة}
 حمل النوع كالرومي والهندي فان الحيوان لا يحمل عليهما الا بواسطة حمل الانسان
 عليهما ومقصود المص عن هذا اليان امران امتياز الصنف عن النوع والاشعار
 على هذا الاصطلاح والاول يسمى بالنوع الحقيقي والثاني بالاضافي لان نوعه لا^{ول}
 الى افراده ونوعه الثاني بالنسبة الى ما فوقه ولزيادة التوضيح والفرق بين المعنيين^{بين}
 النسبة بينهما وقال بينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما في الانسان و^{تحقق}
 الاضافي دون الحقيقي في الحيوان وتحقق الحقيقي دون الاضافي في النقطة و^{قل}
 ان النسبة بينهما عموم وخصوص مطلقا يعني كل نوع حقيقي نوع اضافي ولا عكس
 ووجه الضعف ان النوع المفرد نوع حقيقي والاضافي هنا مقصود تاما ولما كان
 في مراتب النوع نوع خفاء بالنسبة الى مراتب الجنس قال وهو اي النوع كالجنس اما مفرد
 ان لم يكن في طرفيه نوع كالنقطة او مرتب اي واقع في سلسلة الترتيب فاما ان
 المرتب اخص الكل يسمى السافل لانه تحت الكل والسفل هو التحت وان كان اعم الكل يسمى^{المرتبة}
 العالي لانه فوق الكل والاحض بالنسبة الى ما فوقه الاعم بالنسبة الى ما تحته يسمى^{سط}
 لانه في الوسط واستدل على ان الجنس العالي يسمى بجنس الاجناس والنوع لس^{فل}
 بنوع الانواع ولم يرد عكس الامر في التسمية بقوله ولان الجنسية باعتبار

العموم بالنسبة الى ما تحتها والنوعية باعتبار الخصوص بالنسبة الى ما
 فوقه فيسمى النوع السافل نوع الانواع لانه اخص الكل ويسمى الجنس العالي جنس
 الاجناس لانه اعم الكل الثالث من الكلمات الفصل اى المميز للماهية من
 بين مشاركات تسمية المشتق باسم المبدء وهو المقول في جواب اى شئ
 هو في ذاته وجوهه وما اى الشئ الذي لا جنس له كالوجود لا فصل له
 مميز عن مشاركاتة في الجنس فكما لا جنس له لا فصل له بعد الفراغ عن
 التعريف شرع في تقسيمه وقال فان ميز الشئ اى الماهية عن مشاركات
 الجنس فريب فريب كالناطق بالنسبة الى الانسان او ميزه عن مشاركا
 الجنس البعيد بعيدا لنامى للانسان وله نسبة الى النوع بالتقويم اى
 مقوما ومحصلا له اشعار على ان اطلاق القوم عليه لهذا المناسبة فيسمى الفصل
 مقوما للنوع وكل مقوم للعالي مقوم للسافل لان العالي مقوم للسافل ومقوم
 المقوم مقوم ولا عكس لان السافل خارج عن العالي فكذا مقومه وله نسبة
 الى الجنس بالتقسيم باعتبار انضمامه الى الجنس عدم انضمامه اليه كما تقول الحيوان الناطق وغيره
 فيسمى الفصل لهذا النسبة مقسما صريح به ايضا لاطهار وجه تسميته بالمقسم
 وكل مقسم للسافل مقسم للعالي لان السافل قسم من العالي وقسم القسم قسم
 ولا عكس لان تقسيم العالي لا يستلزم تقسيم السافل وهو في تقسيم الجسم
 الى النامى وغيره ظاهر لان هذا التقسيم لا يستلزم تقسيم الحيوان الى الناطق و
 غيره قال الحكماء الجنس امة بهم في نفسه لا يحصل نوعا الا بالفصل ومراد المصنف
 نقل قول الحكماء هذا ذكر التعريفات الالائية وهو اى الفصل علة له اى علة يحصل

الجنس فلا يكون فصل الجنس جنسا للفصل والا لكان معلولا له ولا يكون لشيء واحد
 فصلان قريبان في مرتبة واحدة والا فيلزم ان يكون لمعلول واحد علتان مستقلتان
 ولا يقوم الفصل باعتبار وجوده الانواعا واحدا وانما قيدنا بالوجود لانه لو لم يقيد
 به بل يترك على اطلاقه فهو حينئذ مقوم للنوعين كما نقول الحيوان اما ناطق
 او غير ناطق وفيه نظر لان غير الناطق وان ميز عن الناطق لكن لا يصير هذا القدر
 نوعا محصلا متى لم يضم اليه فصل بحسب الوجود من الصاهل وغيره تامل
 ولا يقارن الاجنسا واحدا لانه اذا قارن بحسب فيلزم ان يكون مقوما للشيء ^{عين}
 وهو باطل كما مر انتفا وفصل الجوهر جوهر والا يلزم تقوم الجوهر بالعرض وانه
 محال خلافا لاشراكية لانهم يجوزون ان يكون فصل الجوهر عرضا واستدلاله
 المذكور في موضعه وههنا اني في مقام الفصل شك من وجهين الاول ما اورد
 في الشفاء وهو ان كل فصل معنى من المعاني فلما ان يكون اعم المحمولات بحمل
 على كلها او تحتها اى تحت اعم المحمولات والاول باطل لانه من خواص المقولات
 وهو ليس منها واذا كان هو تحت اعم المحمولات فهو منفصل عن المشاركات
 بفصل وهو ايضا تحت اعم المحمولات فهو ايضا منفصل وهو مجزا فاذا كان لكل
 فصل فصل فيتسلسل وحاصله ان وجود الفصل يستلزم المحال فهو غير موجود
 فكيف يتفرغ هذه التفرعات المذكورة على الامر المحال وحله لا نسلم انفصال
 كل مفهوم بالفصل حتى يتسلسل وانما يجب انفصال كل مفهوم بالفصل لو كان
 ذلك العام الذي يندرج تحته الفصل مقوما له وهو ممنوع لجواز امتياز

بعض المفهومات عن البعض بالعرضيات فلا تسلسل فيثبت والثاني أي الوجه

الثاني من الشك ما نسخ لي وهو ان الكلي كما يصدق على واحد من افراده بان

يقال النوع كلى يصدق على كثيرين من افراده بان يقال ان الجنس والعرض العام والخاص والنوع ^{متممة والفضل}

كلى يصدق واحد بلافرق بين الصديقين فمجموع الانسان والفرس حيوان كما

ان الانسان والفرس وحده انسان فله أي لمجموع الانسان والفرس حال كونهما

حيوان واحد فصلان قريبان وهما الناطق الصاقل ومع انكرا قلتس ولا يكون

لشي واحد فصلان قريبان لا يقال في جواب هذا النقض لو كان كذلك يلزم

صدق العلة الواحدة على المعلول المركب لانه مجموع المادية والصورية وهما

علتان للجسم فلو صدق العلة على المجموع ايضا يلزم ان يكون المعلول علة وهو

محال لا ستلزامه تقدم الشيء على نفسه واستدل على لا يقال بقوله لان ^{محالة} الا

المستلزمة من صدق العلة على المعلول المركب ممنوعة فانه معلول واحد ^{عتبار}

الهيئة الواحدة اية وعلى كثرة فلو صدق العلة لكان من جهة الكثرة وهي

جهة العلة لا من جهة المعلولية حتى يلزم المحال و

كثرة جهات المعلولية لا يتلزم كثرة المعلولية حقيقة جواب سوال وهو انه

اذا كان لمجموع المادة والصوت علة فيبغي ان يكون معلولا متعدد ا فكيف قلت

انه معلول واحد وتقرير الجواب ان المعلول المركب له جهات المعلولية وكثر ^{تقار}

لا يتلزم كثرة المعلول كالسرير له جهات المعلولية وهو واحد بوجه ^{هيئة} الماء

بامل ولا يقال في جوابه ايضا لو كان صدق الكلي على الواحد والكثير واحدا

لمجموع شريك البارى شريك البارى فبعض شريك البارى

وهو مجموع شريك الباري مركب وكل مركب ممكن
لانه محتاج الى الاجزاء وكل محتاج الى الغير فهو
ممكن مع ان كل شريك الباري ممتنع واستدل على بطلانه بقوله لان امكن كل
مركب ممنوع لجواز ان يكون بعض المركب مركبا من الاجزاء الممتنع الوجود فامتناع
الاجزاء يستلزم امتناع الكل لان الكل عبارة عن ذلك الاجزاء فلا يكون ممكنا
فان اقتدار الاجتماع على تقدير الوجود الفرضي لا يضر بالامتناع في نفس الامر
لعدم منافاتهما الا ترى انه يعني كون بعض شريك الباري ممكنا او كون صدق
الكل على الواحد والكثير واحدا يستلزم المحال بالذات وهو كون الممتنع ممكنا
والستلزم للمحال محال فلا يكون ممكنا لان الممكن لا يستلزم منه المحال فبدل
اشارة الى منع بانه لا نسب له انه ممتنع في نفس الامر بل هو ممتنع باعتبار طر
وهما شريك الباري والممتنع وكلاهما محال وحله اى حل الشك بالوجه الثاني
ان وجود الاثنين يستلزم وجود الثالث وهو المجموع وذلك واحد تقرير
الحل كما ان الناطق والصاهل فضل لكل واحد من الانسان والفرس فكذا
مجموعهما فضل للمجموع الحيوان المركب من الانسان والفرس وهو واحد
فلا يلزم ان يكون له فصلان قويلان لا يقال في رد هذا الحل على هذا اى على
تقدير انه وجود الاثنين يستلزم وجود ثالث وهو المجموع يلزم من تحقق الاثنين تحقق
غير متناهية لانه بضم الثالث وهو الهيئة الاجتماعية يتحقق الرابع وهكذا
فيتسلسل وانه محال لا فانقول ان هذا التسلسل غير محال وانه غير واقع
بان الرابع اعتبارى محض فانه حصل باعتبار شئ واحد وهو الهيئة الاجتماعية

او الثالث مرتين والتسلسل في الاعتبارات منقطع بانقطاع الاعتبار
 فافهم اشارة الى منع كون الرابع اعتباريا محضادون الثالث اذ لا فرق بين الثا^{لث}
 والرابع باعتبار وجود الاجزاء بل الرابع من الكلمات الخاصة هو اى الرابع هو الكلى
 الخارج عن حقيقة الافراد المقول على ما تحت حقيقة واحدة نوعيته او جنسية
 كالصاحك والماشى بالنسبة الى الانسان والحيوان فالاول يسمى خاصة
 النوع والثاني يسمى خاصة الجنس بعد الفراغ عن تعريفها شرعا في تقسيمها وقال
 شامل ان عمت الافراد القى هي خاصة لها كالكتابة بالقوة للانسان والافتر^س
 شاملة كالكتابة بالفعل له الخامس من الكلمات العرض العام وهو الكلى الخ^{ارج}
 عن حقيقة الافراد المقول على حقائق مختلفة وكل منهما اى من الخاصة و
 والعرض العام جمعها في التقسيم لا اشتراك وجه التقسيم وقال ان امتنع انفكا^{كه}
 اى الكلى الخارج عن المعروف فلازم كالكتابة بالقوة للانسان والماشى للحيوان
 والانفراق وهو لا يخلو اما ان يزول بسرعة فهو سريع الزوال او بطيئة فبطي
 الزوال او لا يزول كحركة الفلك ثم اللازم اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية
 مطلقا من غير اعتبار الوجود وغيره كزوجية الاربعة مثلا فانها لازمة
 للاربعة حيث كانت في الخارج او في الذهن لعللة كحركة الاصابع عند الكتا^{بة}
 فان العلة هنا لا امتناع الانفكاك هي الحالة العارضة للاصابع او ضرورة غير
 العلة لعدم عدم الواجب لازم لوجود الباري نعم ويسمى هذا القسم الذي
 امتنع انفكاكه عن الماهية مطلقا لازم الماهية او يمتنع انفكاكه بالنظر الى
 احد الوجودين الخارجى كالحراق للنار فيسمى لازم الوجود الخارجى والذخى

كالكلية للانسان مثلاً وليسى لازم الوجود الذهني وليتمى الثاني
 اى لللازم للوجود الذهني معقولاً ثانياً ايضاً لمحصله في الذهن ثانياً
 وعرفوه اى المعقول الثاني بما يعرض الشئ في الذهن ولا يكون بخداً
 امر في الخارج اعم من ان يكون الوجود الذهني شرطاً للعروض كالكلية
 او لا يكون شرطاً بل يكون ذات المعروض كافياً في العروض كالذاتية فانها
 لا تحتاج في العروض الى الوجود والا يلزم ان يكون الذات مجعولة وهو
 محال عندهم والدوام لا ينخلو عن لزوم سببي سوال على ما سبق وهو ان
 دوام ثبوت شئ بشئ لا ينخلو عن لزوم سببي كحركة المفلك فينبغي ان تكون
 من العرض اللازم لا من المفارق وتقرير الجواب كون الدوام سبب لا يتلزم
 اللزوم لجواز ان يكون السبب ممكن الانفكاك فيكون العارض ايضاً ممكن
 الانفكاك وما معنى المفارق الا هذا لما ذكر المصنف اللازم للوجود الخارج
 والذهني وترك ذكر الوجود المطلق فلم يعلم حال لازم الماهية باختيار
 وجودها في نفسها مع قطع النظر عن الخارج والذهني ومع هذا كان لبعض
 المتأخرين فيه خلاف قال المصنف هل لطلق الوجود اى لوجود المعروض
 دخل ضروري في لوازم الماهية ام لا فنذهب البعض الى ان له دخل
 والا لكان العارض مستنداً الى ما ليس له وجود اولاً وثبوت الشئ
 بشئ يستلزم ثبوت المتيث له وبعضهم ذهبوا الى ان العارض مستند
 الى نفس الماهية مع قطع النظر عن الوجود لكن قوله هذا يحكم لان
 الماهية لا تكون ماهية الا بالوجود لانه هو المدار لترتب الاثار عليها

والحق عند لا اي لا دخل لمطلق الوجود في ثبوت اللازم فان الضم لا يقل
 لان لازم الماهية ضروري الثبوت فلما كان للوجود دخلا لكان الوجود ظلة
 لثبوته والضروري لا يقل حتى يجب وجود العلة او لا كوجود الواجب لازم لماهية
 الواجب من حيث هي على مذهب المتكلمين وهو ان وجوده تعالى عين ذاته
 غير معلة بعلة وايضا اشارة الى ان التفسير الاقي بمطلوب
 اللازم اما بين وهو الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم
 كلزوم البصر للمعنى فانه عبارة عن عدم مضاف الى البصر
 ولا شك ان المضاف اليه يكون لازما للمضاف وقد يقال البين على الذي
 يلزم من تصورهما الجزم بالزوم كالزوجية للاربعية فان الجزم بلزومها لا
 يحصل الا بعد تصور معنى الزوج والاربعية وهو اي المعنى الثاني اعم من
 الاول لانه متى تحقق الاول تحقق الثاني ولا عكس والا لم يكن اعم اعم او
 غير بين وهو الذي يكون بخلافه بخلاف البين للمعنى الاول هو الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم
 بالقول لا نشا والغير البين بالمعنى الثاني هو الذي لا يلزم من تصورهما الجزم بالزوم كالحديث
 للعالم لان الجزم به لا يحصل الا بعد قيام البرهان فكما ان البين معنيين فكذلك
 لغير البين فالنسبة بين معنى الغير البين بالعكس اي بعكس النسبة التي هي بين
 معنى البين لان غير البين فيج البين فيج الام خص ورفع الاخص اعم كما هو وكل منهما
 موجود بالضرورة وهما شك اي في وجود الزوم وهو المنع ودعوى البين
 مكابرة وهو ان الزوم لازم بطرفيه وهما اللازم والمملزوم والاي معنى لم
 يكن الزوم لازما في عدم اصل الملازمة ولزوم الزوم ايضا لازم هكذا

فتسلسل الزومات والازم باطل فاللزوم مثله وحله باثبات المقدمة
 المنوعة ان الزوم من المعاني الاعتبارية الانتزاعية التي ليس لها تحقق
 الا في الذهن بعد اعتباره فيقطع بانقطاع الاعتبار فلا يكون هذا التسلسل
 محالا اقول فيه نظرا لان الزوم عبارة عن اتصال الطرفين بحيث يمتنع انفكاكها
 وهو متحقق في نفس الامر قطع النظر عن الاعتبار فلا يكون الزوم اعتباريا
 فاللازم محال البتة اجاب للمعترض بقوله نعم منشاء اى الزوم متحقق
 في نفس الامر وذلك يعنى وجود المنشأ هو الحافظ لنفس الامرية الانتزاعية
 متناهية او غير متناهية مرتبة او غير مرتبة لا وجود لها في نفس الامر
 الا بالاعتبار والاعتبار منقطع بانقطاع المعترف فهي لا يكون الامتنائية
 والتسلسل عبارة عن ترتيب امور غير متناهية واذ لم يكن هذا الموضوع متناهي
 فلم يحقق التسلسل هنا فامعنى لقولهم التسلسل فيها ليس بمحال الا عدم وجود
 التسلسل هنا كما قال المصنف فقولهم التسلسل فيها ليس بمحال صادق لانه متناهي
 والسالبة تصدق لعدم الموضوع ايضا لان السلب لا يقتضى وجود الموضوع
 فقد برأشارة الى المعارضة وهى ان التسلسل مطلقا محال سواء كان في
 الاعتباريات او غيرها لانه عبارة عن ترتيب امور غير متناهية وهو
 محال مطلقا لما فرغ عن بحث الكليات شرعا في خاتمها وان لم يتعلق بها غير
 على لكن جرى عادة بذكرها فاتبع المصنف لم وقال خاتمة مفهوم
 الكلن الذي مر ذكره يسمى كليا منطقيا لان المنطق لا يراد منه الا هذا المفهوم
 ومعروض ذلك المفهوم يسمى كليا طباعيا لانه طبيعية من الطبايع كالحيوان

مثلاً والمجموع من العارض والمعرض يسمى كلياً عقلياً نحو الحيوان كلى إذا وجد
 له إلا في العقل لأن الذهن طرف الخلط والتعريف بخلاف الخارج فانه طرف
 الخلط فقط فان شئت الاطلاع على تفصيل هذا البحث فعليك مطالعة فصل
 الوجود من المواقف والتجريد وكذا الكليات الخمس منها منطقي وطبعي وعقلي
 مثلاً مفهوم الجنس جنس منطقي وهو الحيوان جنس طبعي والعارض والمعرض
 كلاهما نحو الحيوان جنس عقلي ثم الطبعي له اعتبارات ثلاثة الأولى بشرط لا شئ
 أي المأخوذ بشرط عدم العوارض يسمى هذه التسمية ووجه التسمية ظاهر
 ويسمى مجردة أيضاً التجرد الماهية عن العوارض والثاني بشرط شئ أي المأخوذ
 مع العوارض يسمى مخلوطة لخلطها مع العوارض والثالث لا بشرط شئ أي من
 حيث هو مع قطع النظر عن العوارض وعدمها ويسمى مطلقة أيضاً لاطلاقها
 عن اعتبار العوارض وعدمها بعد الفراغ عن بيان الاعتبارات شرع في بيان
 ان الماهية بالاعتبار الثالث ليست بموجودة ولا معدومة وقال وهي أي
 الماهية من حيث هي هي ليست موجودة لعدم اعتبار الوجود فيها ولا معدومة
 لعدم اعتبار عدمها قبل انه ارتفاع النقيضين وهو محال فلدفع هذا
 الاعتراض قال المصنف ولا شئ من العوارض موجودة في مرتبة الماهية من حيث
 ففي هذا المرتبة ارتفاع النقيضين يعني لا وجود للنقيضين فيها حتى يلزم ارتفاعها
 بل المرتبة المذكورة مرتفعة عنهما قيل تقسيم الماهية المعرات الى المطلقة تقسيم
 الى نفسه والى غيره وانه غير جائز فاجاب المصنف عنه والطبعي من حيث هو
 اعم باعتبار من الماهية المطلقة لان الطبعي خال عن جميع الاعتبارات بخلاف

الطلقة التي اعتبر فيها الاطلاق عن العوارض اعلم ان المراد من هذا البيان
انهم اتفقوا على ان الكلي المنطقي والعقلي غير موجود والاختلاف في وجود
الطبعي ولذا قال ان المنطقي من المعقولات الثانية التي تفرض للمفهوم في الذهن
ولا يجاذبها امر في الخارج ومن ثم اى لاجل انه لا يعرض للمفهوم الا في الذهن
لم يذهب احد من المتقدمين والمتأخرين الى وجوده في الخارج واذا لم يكن
للمنطقي الذي هو جزء العقلي موجود المكن العقلي موجودا في الخارج لانتفاء
الكل بانتفاء الجزء بقي الطبعي من الاقسام الثلاثة اختلف فيه اى في وجوده فذهب
المحققون منهم الرئيس ذهب الى انه موجود في الخارج بعين وجود الافراي بمصدق
واحد فالوجود واحد بالذات والوجود اثنان بتغايرا الاعتبار والوجود عارض لها
من جهة الوحدة فلا يلزم ما قيل انه يلزم حينئذ قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين
وانه محال وما قيل لا نسلم ان الطبعي موجود بعين وجود الافراد لان الافراد محسوس^ة
وهو غير محسوس فجوابه ومن ذهب منهم الى عدمية التعين وقال انه امر
اعتباري قال بحسوسيته اى الطبعي ايضا في الجملة اى في ضمن الافراد وهو الحق
عند المصومين لم يقل بحسوسيته فهو يقول انه امر اعتباري غير محسوس كس^ة
الاعتبارات وذهب شريحة قليلة من المتفلسفين الى ان الموجود هو الهوي^ة
البيضة اى الشخص والكليات مشترعات عقلية عن الاشخاص المتصفة
بصفات متضادة ولا يلزم ان يكون الشئ الواحد متصفا بصفات متضادة
وانه محال وما قيل كما ان الموجودات الخارجية كالمخبريات فكذا الموجودات الذ^{هنية}
خبريات لعروض الشخص الذهني لها ليس بشئ لان الذهن عندهم طرف التعر^ف

والخلط بخلاف الخارج فانه طرف الخلط فقط ولما كان مذهب الشريعة بطر
 عند المص قال وليت شعري اذا كان زيد مثلاً بسيطاً من كل وجه ولا يكون
 فيه كثرة بوجه من الوجوه ولو حظ اليه من حيث هو من غير نظر الى
 مشاركات ومباينات حتى عن الوجود والعدم هذا على مذهب من هو
 قائل بزيادة الوجود على الماهية واما على مذهب من هو قائل بجزئية او
 عينيه فلا يصح هذا القول كيف يتصور منه انتزاع صور متغايرة لان
 البسيط لا ينتزع عنه الكثير وما قيل ان الواجب بسيط حقيقى مع انتزاع
 عنه صور متغايرة كالعلم والقدرة وغيرها ليس بشئ لان صفاته
 عينه فلا يكون متغايرة تامل فلا بد لهم اي للفلسفين القائلين بوجود الماهية
 البسيطة من القول بان البسيط الحقيقى في مرتبة تقومه وتخصه صورتين
 متغايرتين من الاجمال والتفصيل وهو اى القول المذكور قول بالتناهيين
 لان هذا القول مناف للباطة وهذا اى الاختلاف المذكور في الماهية
 المخلوطة بالعوارض والماهية المطلقة عن العوارض واما الماهية المجردة فليد
 احد الى وجوده في الخارج لانه طرف الخلط فقط لا افلاطون فانه قائل بوجود
 الماهية المجردة في الخارج بان كل نوع فردا موجودا مجردا عن العوارض ويقال له
 رب النوع والمثال يعنى مثال للنوع المادى في عالم العقل وهو المثال الاول
 المشهورة كما هو المذكور في المواضع وهذا اى هذا القول لا افلاطون مانع
 بملكه لكن لا تشيع عليه لانه اراد بالمثال ارباب الاجسام المادية للذرة والاجسام
 وهى العقول وايضا لم يوجد على بطلان قوله دليل واما حال وجود الماهية

طابقين له

البجدة في الذهن فيظهر من قوله هل توجد في الذهن قيل لا توجد لانها لو وجدت في الذهن ^{لكانت}
 معروفة للوجود والذهني فلا يكون مجردة هف وقيل نعم توجد في الذهن
 لانه طرف التجربة ايضا وهو الحق من المذاهب فانه لا يجري في التصورات يعني
 يمكن ان يتصور الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض الذهنية
 حتى عن الوجود فمثل فصل لما فرغ عن بحث المبادئ للمعرف شرع في المعرفة
 وقال معرف الشيء ما يحمل عليه في جواب ما هو ما قيل ان تعريف المعرفة غير
 جائز لانه يستلزم التسلسل وهو محال ليس بشئ لان معرفت المعرفة
 عينية او يقال ان هذا التسلسل غير محال لان معرفت المعرفة امر اعتباري
 تصويري تحصيل لا اشارة الى تقسيم المعرفة يعني جملة لا يخلوا اما ان يكون لتعريف
 صورة ذلك الشيء الذي يحمل عليه المعرفة او يكون جملة عليه تفسير ^{للمعرفة}
 والثاني الذي يقصد منه تفسير المعرفة يسمى اللفظي بحث عنه في اللغة
 والاقل اي ما يكون جملة عليه لتعريف صورة يسمى الحقيقي فبینه تعريف
 صورة غير حاصلة بعد الفراغ عن مطلق المعرفة شرع في تقسيم الحقيقي
 وقال فان علم وجو ^د هك فهو اي التعريف الحقيقي يسمى بحسب
 الحقيقة كتعريف الانسان بالحيوان الناطق حين علم وجوده والآي وان
 لم يعلم وجوده في الخارج فبحسب الاسم كتعريف سعدانة بنت لما فرغ عن
 تعريف المعرفة واقسامه شرع في بيان شرائط صحته وقال ولا بد ان يكون
 للمعرفة اجلي من المعرفة ولو لم يكن كذلك فلا يخلوا اما ان يكون من
 له في المعرفة او اخفى عنه فيها فلم يكن معلوما قبل المعرفة فلم يكن موصفا

فلا يصح التعريف بالمساوي معرفة وبالاختلاف لا بد ان يكون المعرف مساويا
 للمعرف بحسب المصادق فيجب الاطراد والانعكاس تفريع وجود على هذا الشرط كما
 تقول الانسان ناطق والناطق انسان فلا يصح التعريف بالاعم والاخص تفريع
 على الشرط المذكور وما قيل ان التعريف قد يكون بالمثل وهو انما يكون اخص
 كما تقول الاسم كزيد والفعل كضرب مع انك لم قلت لا يصح بالاخص فجوابه ما قال
 المص والتعريف بالمثل تعريف بالمشابهة المختصة بين الممثل والمثال لا بالمثل
 حتى يرد عليه والحق جوازه بالاعم عند من يقول ان المقصود منه هو ^{الامتياز} ^{الامتياز}
 في الجملة واما عند من يقول ان الغرض امتياز المعرف عن جميع ما عداه فلا
 يجوز به الآن شرع في تقسيمه بحسب المصادق وقال وهو اى المعرف حد ^{الامكان}
 المميز ذاتيا كالحیوان الناطق او الناطق فقط ^{لا} لا اى وان لم يكن المميز ذاتيا بل ^{ضمنا}
 فهو رسم وكل واحد منهما تام لان اشتغال على الجنس القريب مع المميز كالحیوان الناطق
 للانسان والا فاقص كالجسم الناطق للانسان فالحد التام ما اشتغل على الجنس
 والفصل القريبين وهو الموصل الى الكنه لانه مشتمل على الجملة الذاتيات التي هي
 كنه الشيء الآن شرع في بيان ترتيب اجزاء المعرف وقال يستحسن تقديم الجنس
 لانه اعرف والتقديم بالاعرف اولى بعد بيان ترتيب الاجزاء شرع في هبة المعرف
 وقال ويجب تقييد احدهما بالآخر هني تقييد الجنس بالفصل او الخاصة ^{لان}
 الجنس في نفسه امر مبهم فلا بد تقييده باحد هما حتى يصير محصلا وهو ^{الذات}
 لا يقبل الزيادة والنقصان لانه عبارة عن جميع الذاتيات ففي صورة الزيادة
 يلزم ان يكون المذكور جملة الذاتيات هه وفي صورة النقصان ان لا يكون ^{حدا}

والتركيب والتحديد

تاما ايضا ولما بين حال الماهية المركبة شرع في بيان البسيط وقال البسيط لا
يحد وهو ظاهر لان الحد لا يكون الا بالاجزاء والبسيط لا يجر له وقد يجذب به الماهية
الاشخى لجواز دخول البسيط فيها كتعريف الانسان بالجوهر وفيه نظر وقد لا
به كالنوع السافل فانه وان كان مركبا في نفسه لكن الماهية الاشخى لا تتركب عنه
والتحديد الحقيقي للاشياء عسير فان الجنس مشتبه بالعرض العام في العموم
والفصل بالخاصة في الخصوص واما التحديد اللغوي والاصطلاحي فليس بعسير
والفرق بين الجنس والعرض العام والفصل والخاصة من الغوامض لا يجب
الاصطلاح ولا مناقشة فيه قوله والتحديد الحقيقي للاشياء عسير اعتبارا
على تقسيم المعرفة الى الحد والرسم وهو ان التحديد عسير فان الحد والجواب
ما مر انفا ثم ههنا اي في باب المعرفة مباحث اي تحقيقات الاول في بيان
طريق الحد وقاديتة الى المحدود رداعلى الامام في امتناع التحديد وهو
ان الجنس وان كان مبهما في نفسه غير محصل لكن الذهن قد يخلق له من حيث
التعقل وجودا منفردا عن العوارض الذهنية واصناف العقل اليه زيادة
لاعلى انه معنى خارج لاحق به والا لم يكن له وجود منفرد بل قيده العقل
لاجل تحصيله وتعيينه في نفسه فيصدق على النوع بل يصير النوع بعد القيد
منضمما فيه اي حال كون ذلك المعنى منضمما في الجنس قبل اضافة المعنى اليه
وداخلا فيه بحيث لا يكون الجنس باضافة المعنى اليه شيئا اخر بل يصير بالا
امرا محصلا فاذا اصاب الجنس اليهم محصلا بهذا المعنى لم يكن ذلك اليهم شيئا
اخر فان التحصيل ليس بغيره بل بحقيقته ويجعله مطابقا لامر محصل وهو

النوع فاذا نظرت الى الحد وجدته مؤلفا من عدة معان كل منها كالدر والنشور
 غير الاخرين جو من الاعتبار وهو اعتبار المفهوم واما اعتبار المصدق فلا تغاير
 ثم فهناك اى فى الحد كثرة بحسب المفهوم بالفعل فى الذهن فلا يحمل احدها على
 الاخر لا اعتبار التباين وعدم تحقق الاتحاد فى المصدق اقول مدار الحمل امران تغاير
 فى الذهن واتحاد فى الخارج والتباين فى المفهوم تغاير اعتباري تام ولا على
 المجموع ايضا لانه مغاير للاجزاء وليس معنى الحد بهذا الاعتبار اى اعتبار الكثرة
 بالفعل التى هى آية عن الحمل معنى المحدود المعقول فلا يتبادى اليه الحد بهذا
 الاعتبار واما جهة التبادى الى المحدود فبينها بقوله لكن اذا لوحظ فى الحد الى
 ابهام احدها وهو الجنس فقيد هو بالآخر وهو الفصل حال كونه منضماتية اى
 فى الجنس ووصف الجنس توصيفا لاجل التحصيل والتقويم كان الحد حينئذ ^{شيئا}
 موديا الى الصورة الوجدانية التى للمحدود فى مرتبة الاجمال الذى يحمله ^{العقل}
 الى الجنس والفصل وكان الحد كاسبا لها اى للصور الوجدانية كما تقول
 مثلا الحيوان الناطق فى تحديد الانسان يفهم منه شئ واحد فى الوجود ^{هو}
 بعينه الحيوان الذى ذلك الحيوان بعينه الناطق ^{في}
 الوجود ويودى الحيوان الناطق بهذا الاعتبار الى الصورة الوجدانية للانسان
 لما ان العقد الحمل في مثل زيد كاتب يفيد الصورة الوجدانية التى للوضع
 المحمول فى الخارج وهى الاتحاد فى المصدق الا هناك اى فى العقد الحمل تركيب
 خبرى ففيه حكم وهذا اى فى الحد تركيب تفيدى بين الفرق بين المحدود
 العقد الحمل لدفع توهم باش من قوله ان الحد يفيد الصورة الوجدانية كالعقد ^{الحمل}

وهو ان العلم المتعلق بهما حينئذ ينبغي ان يكون من قسم التصور وليس كذلك
لان العلم المتعلق بالخبري يقيد بقوله وبالحمد تصور وقال ان الحمد يقيد بتصور
الاتحاد فقط بدون الحكم فجميع التصورات المتعلقة بالاجزاء تفصيلا هو
الحمد الموصل الى التصور الواحد المتعلق بجميع الاجزاء اجمالا وهو الحمد ودواحصل
التغاير بين الحمد والمحدود بهذا الاعتبار فاندفع شك الرازي وهو ان تعريف الماهية
غير ممكن لانه لا يخلو اما ان يكون بنفسها اي بنفس الماهية او بجميع اجزائها وهو
اي الجميع نفسها فالتعريف على كلا التقديرين لا يكون الا تحصيلا للمحصل
لان المعرفة يجب ان يكون معلوما قبل المعرفة وتحصيل المحصل محال فاذا
كان بين جميع اجزائها ونفسها تغاير فلا محذور ثم الشك الاول من الشك و
وشرح في بيان الشك الثاني منه فقال او يكون التعريف بالعوارض كما في الرسوم
لا علم بالحقيقة اي بحقيقة المعرفة الا العلم بالكنه والعوارض لا تعطيه
اي العلم بالكنه لانه لا يحصل الا بالذاتيات فالاقسام للتعريف بأسرها باطل
من الحمد والرسم ومن ههنا اي من بطلان جميع اقسام التعريف ذهب الامام
الى بدهية التصورات كلها وقال ان تصور كل احد لنفسه بدهي وهو تصور خاص
وبدهية الخاص يستلزم بدهية العام وفيه نظر لا يخفى على من له ادنى لب
وهو ان تصور كل احد لنفسه ليس تصورا بل هو علم حضوري تامل الثاني
من المباحث التعريف اللفظي مر ذكره من المطالب القصورية فانه يقع في خوا
ما هو وكل ما يقع في جواب ما هو فهو تصور كما هو مذهب المحقق لان ما لا
مقدم على جميع المطالب فعلم منه ان التعريف اللفظي يقيد فهم المعنى من اللفظ

وايداه بقوله الا ترى اذا قلنا الغضنفر موجود فقال الخاطب ما الغضنفر ^بفما
 بالاسد فليس هناك اى فى التعريف اللفظى حكم فلم تكن من المطالب ^{يقية} التقيد
 والبعض ذهب الى انه من المطالب التقيد يقية لانه يقع فى جواب هل
 كل ما هو يقع فى جواب هل هو يقيد بيق فلا نعمة قال نعم بيان موضوعية
 اللفظ فى جواب هل هذا اللفظ موضوع لمعنى بحث لفظى يقصد اثباته
 بالدليل فى علم اللغة فمن قال انه اى التعريف اللفظى من المطالب التقيد يقية
 لم يفرق بينه وبين البحث ^{اللفظ} اللغوى والحال ان الفرق بينهما ظاهر لان المقصود من
 التعريف المذكور تفسير مدلول اللفظ والمقصود من البحث اللفظى اثبات وضع اللفظ
 للمعنى فاین هذا من ذلك الثالث اى البحث الثالث مثل المعروف كمثل نقاش ينقش
 شيئا فى اللوح فالتعريف ح تصوير بحث لا حكم فيه صراحة فلا يتوجه عليه الشئ
 من للنوع المذكورة فى المناظرة لكنه قد ينقض بانه غير مانع او انه غير جامع
 فلا يصح قوله لا يتوجه عليه الشئ من النوع على الاطلاق وقال فى جوابه نعم هنا
 احكام ضمنية مثل دعوى الحدية والمفوضية والاطراد والانعكاس الى
 غير ذلك فيجوز منع تلك الاحكام لا التعريف لكن العلماء اجمعوا على ان منع
 التعريف لا يجوز فكانه اى اجماعهم على منع التعريفات شرعية نسخت قبل العمل بها
 يعنى ان العلماء لما وجدوا الدعاوى هنا جواز المنع ولما نظروا الى ان التعريفات ^{ليس} شرعية
 لا تصويرا محضات من اشتمالها على الدعاوى اجمعوا على عدم جواز المنع لكنهم
 لم يعملوا بالاجماع الثانى فكان اجماعهم شرعية نسخت قبل العمل بها ولذا قال نعم
 ينتقض بابطال الطرد والعكس مثلاً لبيان اصطلاحهم على هذا والمعارضة ^{الى}

الخلف المعارضة المشبهة لا يتحقق في الأحكام إنما يتصور في الحدود الحقيقية إذ حقيقة
 الشيء لا يكون إلا واحدا بخلاف الرسوم يجوز تعدد الرسوم كما لا يخفى الرابع
 البحث الرابع اللفظ المفرد إذا وقع معرفا فهو لا يدل بحسب الوضع على التفصيل
 والآي وإن دل المفرد على التفصيل لمجاز تحقق قضية احادية عند إطلاق اللفظ
 ولم يقل به أحد قول لا نسلم إمكان تحقق قضية احادية على تقدير دلالة المفرد
 على التفصيل لأن القضية قسم من المركب فلا بد لتحقيقها أن يكون اللفظ مركبا
 وهنا ليس كذلك وأيضا كلامنا في المعرفة فلا يلاحظ هنا اجزاء القضية
 على تقدير الدلالة على التفصيل تأمل ومن ههنا أي من أجل أن المفرد لا يدل
 على التفصيل قالوا المفرد إذا عرفت بمركب تعريفيا لفظيا لم يكن التفصيل المتفقا
 من ذلك المركب مقصودا لأن التفصيل يصير حينئذ مرادة لمعنى واحد
 كما يكون في التعريف الحقيقي فلا يكون لفظيا ههنا ولما كان الشيخ ثقة في
 الفن نقل قوله لتأييد قوله وقال قال الشيخ الإسماء والكلم في الألفاظ نظير
 المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب ولا صدق ولا كذب بل لا يفيد
 المعنى إلا أي وإن دل المفرد على المعنى لزم الدور لأن فهم المعنى من المفرد
 موقوف على الوضع وهو موقوف على تصور المعنى فلو دل على المعنى لدارو
 فيه نظرا لأن هذا الدليل بعينه جار في الحجة بالنسبة إلى اجزائها وإنما
 منه أي من المفرد الاحضار أي احضار المعنى في الذهن فقط والاعادة غير
 الافادة فلا يصح التعريف به أي بالمفرد باللفظية لأن المراد من اللفظي
 الاحضار فقط لما فرغ عن المعرفة شرعا في بحث مبادئ الحجة وقال

التصديقات الحكم هو التصديق كما صرح به في اول
الكتاب منه اجمالى وهو انكشاف الاتحاد في المصداق بين الامرين اى طرفي
القضية دفعة واحدة بلحاظ وحداني ومنه تفصيلي وهو التصديق بالنطق
الذي يستدعى صوراً متعددة منفصلة ملحوظة بلحاظات متعددة و
النسبة انما تدخل في متعلق الحكم اى التصديق بالتصديق بالتبعية اى
بتبعية الطرفين جواب سوال مقدرو هو ان متعلق الحكم لا بد ان يكون
مستقلاً واذا دخلت النسبة في متعلقه لم يكن مستقلاً لانها من المعاني
الحرفية التى لا تلاحظ بالاستقلال اقول ان النسبة هى المتعلق للحكم بالذات
لان الحكم اى التصديق عبارة عن ادعاء النسبة وهو انكشاف الاتحاد وانما
هى مروة بملاحظة حال الطرفين بل انما يتعلق الحكم حقيقة بمقادير الهيئته
التركيبية وهو الاتحاد مثلاً الذى يفصله العقل الى الموضوع والمحمول والنسبة
فتدبر اشارة الى رد قوله ان النسبة انما تدخل لان النسبة حال كونها
رابط بين الطرفين مأخوذة في مفهوم القضية التى هى متعلق التصديق
فلا بد لدخولها بالذات وكونها من المعاني الحرفية لا يقتضى دخولها في المتعلق
بالتبع ولا نسلم انها لا تلاحظ بالاستقلال كما ايدى بقوله ثم القضية التى
متعلق التصديق انما تتم بامور ثلاثة ثالثها نسبة اخبارية حاكية عن الواقع
فان كانت الحكاية مطابقة له فالقضية صادقة والا فلا ومن ههنا يتبين
يعنى من اتمام القضية بامور ثلاثة ان الظن ادعان بسيط اى بجانب الراجح
والا اى وان لم يكن ادعانا بسيط الصار اجزاء القضية هناك اى في الظن

اربعة لان النسبة الواحدة لا يكون ذاتها مرجوحا فلا بد هناك من النسبتين
 لتكون احدهما باجحة والاخرى مرجوحة وهو اى الظن ايضا من التصديق فلو
 لم يكن الظن اذعاناً بسيطاً يلزم ان يكون اجزاء القضية اربعة ولم يقل به احد المتأخرين
 زعموا اشارة الى فساد قولهم كما ينبغي ان الشك متعلق بالنسبة التقيد به
 تقيد بها الموضوع بالبحول وهي مورد الحكم ويسمونها النسبة بين بين بين
 الوقوع واللاوقوع فاذا صار تصديقا ينبغي ان يكون هناك اجزاء اربعة فعلم
 ان القضية لا تتم بالثلاثة ولما كان مراد المص من نقل مذهب المتأخرين رد مذ
 هبهم
 شرع في رده وقال اعجبني قولهم بتغاثر متعلق الشك والتصديق اما فهموا ان
 التردد المتعلق بالنسبة في صورة الشك لا يتقوم حقيقة ما لم يتعلق بالوقوع
 واللاقوع لان التردد في صورة الشك ليس في نفس النسبة بل التردد في وقوعها
 وعدم وقوعها فالمدرك في الصورتين اى صورة الشك والتصديق واحد هو
 الوقوع واللاوقوع وانما التفاوت في الادراك بانه ادعاني كما في التصديق او تردد
 كما في الشك فنقول القديما وهوان القضية انما تتم بامور ثلاثة هو الحق و
 ههنا اى في قول القديما شك على سبيل المعارضة وهوان المعلومات
 الثلاثة التي هي جميع اجزاء القضية متحققة في صورة الشك مع انها اى
 القضية غير متحققة هنا على ما هو المشهور من ان متعلق الشك غير متعلق
 بالتصديق قيل في حله اى محل الشك ان القضية بالنسبة الى تلك المعلوما
 كل بالعرض واما الكل بالذات فهو مجموع تلك المعلومات كالكاتب بالنسبة الى
 الحيوان الناطق كل بالعرض والانسان كل بالذات فتحقق الحيوان الناطق

يستلزم تحقق الانسان لا الكاتب بل لا بد لتحقيقه من قيام المبدء بالكل
 بالذات اقول في حله على ما تفردت به من ان القضية عبارة عن متعلق
 التصديق والتصديق غير مقصود في صورة الشك فلا يكون هناك قضية
 ولذا قال فيجيب ان يعتبر لتحقيق القضية امر اخر بعد الوقوع وليس هو الا
 ادراك اى الازعان بالوقوع وذلك الازعان خارج عن القضية لانها
 عبارة عن متعلق التصديق وهو جزء من التصديق اجماعا فلو اعتبر لتحقيق القضية يلزم
 من الداخل والخارج وذا غير جائز الا ان يقال لم لا يجوز ان يكون ادراكه
 شرطا لتحقيقها فلا يلزم المحذور ثم اخذ الوقوع بشرط الايقاع يصح المجعولية الذي
 وهو محال جواب سوال وهو انه يجوز ان يكون الوقوع بشرط الايقاع فلا
 يلزم زيادة اجزاء القضية على الاربعة والجواب انه لو اخذ الوقوع بشرط
 الايقاع يلزم ان يكون وقوع الذي هو ذات القضية مجعولا بالايقاع وهو محال
 وايضا لو كان الايقاع شرطا لتحقيق القضية فينبغي ان لا يتحقق مفاد القضية قبل
 الايقاع وليس كذلك كما قال الله والآفاده اى افادة القضية وهي احتمال
 الصدق والكذب متقدم على الايقاع فلا دخل للايقاع في تحقق القضية والقضية
 اى الحال ان القضية ليست منتظرة التحصيل بعد هاى بعد الافادة فاعبا
 تعلق الايقاع بالوقوع لتحقيق القضية مما لا دخل له في تحصيل هذه الحقيقة فالحق
 عنده ان قولنا نريد هو قائم قضية على كل تقدير من الازعان والشك والظن
 فانه يفيد معنى محتملا للصدق والكذب اقول لان سلم افادة معنى المذكور
 في صورة الشك لان مدار تحقق المعنى المذكور هو الحكاثة وهي منتف في صورة

الشك وما قال المصنف في صورة الشك انما التردد في مطابقة الحكاية لافي اصل
 الحكاية واحتمالها ليس على ما ينبغي فامثل نعم القضايا المعتمدة في العلوم هي التي
 تعلق بها الافعال جوابا لمقدم وهو ان القضية اذا كانت متحققة في
 صورة الشك فما وجه عدم ذكرها في بحث القضايا بتقرير الجواب نعم ان القضية
 متحققة في صورة الشك لكنها غير معتبرة في العلوم لان المقصود من العلوم
 تكميل النفس لا تكميل يحصل الشك كما قال اذ لا كمال في تحصيل الشك لنفسه
 هذا اي كون زيد هو قائم قضية على تقدير الشك كما مما لم يرفع سمعك لكنه
 التحقيق اقول ليس هذا بتحقيق لما مر انما افرغ عن بيان اجزاء القضية شرع في
 بحث الرابطة تمهيدا للتقسيم الاتي وقال ثم اذا كانت الاجزاء ثلاثة فتحقق ان تدل
 عليها اي على القضية بثلاث عبارات كما في قولنا زيد هو قائم واذا كانا
 كذلك فالدال على النسبة يسمى رابطة كما ان الدال على الطرفين يسمى بالوضوء
 والمحمل وفي لغة العرب ربما حذفت الرابطة اكتفاء بعلامات اعرابية دالة
 عليها جواب سؤال وهو انه اذا كان حقا ان يدل عليها بثلاث عبارات
 فينبغي ان لا يكون زيدا قائم قضية تامة لعدم ذكر الجزء الثالث بتقرير الجواب
 ان الجزء الثالث وهو عبارة عن الرابطة محذوف في القول المذكور اكتفاء
 دلالة التزامية لان الرفع على زيد قائم في القول المذكور اعراب مبتدأ
 والجزء الربط خارج عنه فالدلالة عليه التزامية فتسمى القضية حينئذ ثنائ
 لا شقها على ذكر الجزئين وربما ذكرت الرابطة في القضية فتسمى ثلثية ثم
 اعلم ان الرابطة لا بد ان يكون اداة لدلالة على النسبة لغير المستقلة

لكنها قد تكون اسما وقد تكون كلمة فلا يقع هذا قال والمذكور في القضية وانما
 اداة لكنه ربما كان في قالب الاسم كقولنا زيد هو عالم اقول لو كان هذا جازما
 لا دفع الاما عن الا لفاظ لان هو اسم والاسم موضوع لمعنى مستقل فينبغي
 ان لا يكون مدلوله غير مستقل وحاصل الجواب ان الرابط ما دام تكون اداة
 لكنه قد استعير لها الاسم فيكون في قالبه كما في المثال المذكور وقد استعير لها
 الكلمة فتكون قالبها كما ينبغي يسمى الاسم المستقار ابطه غير زمانية لعدم فهم الزمان منها فان
 في اليونانية وهست في الفارسية منها اى من غير الزمانية وربما كان المذكور في قالب الكلمة
 كما في قولنا زيد كان قائما ويسمى رابطه زمانية لفهم الزمان منها لما فرغ عن تقسيم
 القضية باعتبار الرابط مشرع في تقسيمها باعتبار الحكم وقال والقضية ان حكم
 فيها بثبوت شئ لشيء لو تفيد عنه عملية لاشتغالها على الحمل والا لكانت
 فيها بثبوت شئ آه بل يكون الحكم فيها بتعليق احدا بالآخرين بالآخر في الوجود او
 نفيه شرطية وبين اسمى اجزاء القضية فيها بحسب حالها وقال ويسمى الحكم
 عليه موضوعا في العملية ومقدما في الشرطية ويسمى المحكوم به محمولا في العملية
 وقالوا في الشرطية ووجه تسميتها ظاهرا وبين اسمى الاجزاء لاطهارا امتياز
 العملية والشرطية بحسب اسمى الاجزاء ايضا واعلم ان الاختلاف الا في لفظ
 له في الاتصال بالجهول ولا يحسن ذكر المع لاطهارا بما هو الحق عنده وان عذبوا
 قال اهلون مذهب النطقين ان الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي بالافتقار
 او الانفصال ومذهب اهل العربية انه اى الحكم في الجزاء والشرطية بالسند
 اى في الجزاء بمنزلة الحال والظروف فمعنى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود على مذهبهم ان التهام موجود حال كون الشمس طالعة او وقت طلوعها
 ذكره السكاكي في الفتاح قال السيد قدس سره نقل قول السيد تائيد الله المنطقية
 لانه يقتضي هذا الفن وقول الثقة بسند الاول هو القطع بصدق الشريعة مع
 كذب التالي في الواقع كقولنا ان زيدا كان ناهقا فلو كان الخبر هو التالي لم يتصور
 صدقها مع كذبها كذب التاكيد ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد يعني اذا
 انتفى كون زيد ناهقا مطلقا في نفس الامر انتفى كون زيد ناهقا على تقدير كونه حارا
 ايضا لما كان قول العلامة في هذا المقام مخالفا لقول السيد نقل قول العلامة
 رداعلي السيد وقال قال العلامة الدواني كذب التالي في جميع الاوقات الواقعة
 لا يلزم من كذب هذا الكذب كذب التاكيد في الاوقات التقديرية فان مقتضى
 في جميع اوقات قد ريفها بما رتبة زيد ثابتة له وان كانت بحسب الاوقات
 مسلوكة عنه الا ترى تلينا لقول العلامة زيد قائم في ظني لم يكذب بانتفاء التاكيد
 في الواقع قيل كذب القائل لازم لان انتفاء المطلق يستلزم انتفاء المقيد لان المقيد
 المطلق مع قيد زائد فاجاب عنه بانه وما ذكر من الاستلزام اي من استلزام انتفاء المطلق
 للمقيد فسلم لكن لا نسلم ان المطلق ههنا منتف وموقام زيد سواء كان في نفس الامر
 او في ظن القائل فانه لما خولف على مجراهم ما في نفس الامر وفي ظن القائل بل المطلق متحقق
 في الغير بالثاني كما هو الظاهر من منطوق القول المذكور غاية ما يقال في هذا المقام ان العبارة
 غير موضوعة لتأكيد ذلك المعنى مطابقة ولا خيرة فيه لان التضمن في الالتزام ايضا مستعمل في
 العلم في مثل ذلك فخلل شبهة معدو التظير وهي ان زيدا معدوم الظير صادق مع ان
 الاستلزام المذكور يقتضي ان يكون قول المذكور كاذبا ووجه الحل للنوع يعني لا نسلم ان المطلق
 هنا منتف لان المطلق اعم من ان يكون معدوما في نفسه او معدوما باعتبار تظيره

فالمتفق هو الفرد الأول ومن انتفاء فرد لا يلزم انتفاء المطلق يجوز تحققه في فرد
 آخر وهو غير مستغنى قول انهم ومنهم المحقق الذي هذا تمهيد لبيان حقيقة ^{هـ}
 المنطقيين وهو ان الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي جواز الاستلزام شيء
 لتقيضه كاجتماع التقيضين يستلزم لرفع التقيضين وللتقيضين كافي
 قولنا ان لم يكن شيء من الاشياء موجودا كان زيد قائما وليس بقائم بناء على ^{جواز}
 استلزام محال محال لا وتشبهوا بذلك الجواز في مواضع عديدة منها في جواب المغالطة
 العامة الورد والمشهورة من ان المدعى ثابت والافتقار ثابت لان انتفاع
 التقيضين محال وكلما كان تقيضه ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا لان تقيض ^{للك}
 ايضا شيء ينتج منه فكلما يكن ^{للك} ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا ونعكس النتيجة بعكس التقيض
 الى قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا لان المدعى ايضا شيء
 وانتفاء جميع الاشياء يستلزم انتفاء المدعى وعلى هذا التقدير يلزم ثبوت هدف
 وفي هذه المغالطة المقدم وهو كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا محال لانه يستلزم
 انتفاء الواجب ايضا وانتفاء محال وبعد تمهيد ذلك فنقول لو كان الشرط قيدا
 للسند في الجزاء كما هو مذاهب اهل العربية لزم اجتماع التقيضين في نفس الامر فيما
 اذا كان المقدم ملزوما لهما اي للتقيضين كافي قولنا اذا لم يكن شيء من الاشياء
 ثابتا كان زيد قائما وليس بقائم كالمقدم في هذا القول ملزوم للتقيضين وهو
 قيام زيد وعدمه ولا يلزم ذلك عند المنطقيين لان احدهما ليس بهما الاخر
 عندهم بل بين ^{حتى} باليهما متافا فيجوز ان يلزم استلزام المقدم المحال للتنافيين ولا جبا
 فيه فان قولنا زيد قائم وقت عدم مشي شيء من الاشياء يناقض قولنا زيد ليس

بقائه في ذلك الوقت يعني على تقدير تجويزهم استلزام الحال محال لا يصح ان يقال كلما
 لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان زيدا قائما وكلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا
 كان زيدا ليس بقائم يعني على تقدير تجويزهم يصح ان يقال كلما لم يكن شئ من الاشياء
 ثابتا كان زيدا قائما وكلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان زيدا ليس بقائم وعلى مذهب اهل
 العربية يكون المقدم لم يكن شئ من الاشياء قيد للسند في الجراء وهو قائم وليس بقائم
 فيصير معناه زيدا قائم في وقت عدم ثبوت شئ من الاشياء وليس بقائم في ذلك
 الوقت فعلى تقدير الاستلزام يكون كلاهما متحققان في نفس الامر وهو محال
 للمستلزم للمحال محال فعلم ان مذهب اهل العربية باطل وذلك بدیهي ای لزوم
 اجتماع النقيضين على تقدير كون الشرط قيد للسند في الجراء بدیهي لاسترة
 فيه واما اذا كان الحكم في الشرطية بالانصال بين النسبتين فلا يلزم ذلك ای
 اجتماع النقيضين فان نقيض الاتصال حينئذ رفعه لا وجود انصال اخراي
 اتصال كان لان الحكم على مذهبهم في قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان
 زيدا قائما بين المقدم والتالي فنقيضه على هذا التقدير ليس البتة كلما لم يكن
 شئ من الاشياء ثابتا كان زيدا قائما واما قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء
 لم يكن زيدا قائما قضية حكم فيها بوجود اتصال آخر وهو ليس بنقيض لاتصال
 الاول واذا كان الامر كذلك فذهب المنطقيين هو الحق **فصل** لما فرغ من
 تقسيم القضية بالنسبة الى الاقسام الاولى شرع في تقسيم المحلية باعتبار الموضوع
 وقال الموضوع لا يخلو ان كان جزئيا كافي قولنا زيدا قائما القضية شخصية لتشخص للموضوع
 ومخصوصة لمخصوصية وان كان كليا كافي قولنا الانسان كاتب فان حكم عليه ای

على الكلي من حيث هو بلا زيادة شرط عليه حق عن قيد الاطلاق فمهمة
 عند القدماء يجرى عليها احكام العموم والخصوص كما تقول الانسان نوع
 والانسان كاتب وتخلوها عن الشئ يسمى بهذا التسمية وان حكمه على
 الموضوع الكلي بشرط الوحدة الذهنية قطعية لكون الموضوع فيها طبيعة من
 الطبائع اى المحووظ من حيث الاطلاق من غير ان يؤخذ الاطلاق قيداً يجرى
 فيه احكام الخصوص فقط لكون الوحدة الذهنية مأخوذة فيه وان حكم فيها
 اى فى القضية على افراد اى على افراد الموضوع الكلي فلا يخلو فان بين فيها كمية
 الافراد فمحصورة لمحصرا الافراد بالحكم كلاً او بعضاً مسورة لاشتمالها على السو
 وما به البيان اى اللفظ الدال على كمية الافراد يسمى سوراً لان السور فى اللغة
 يقال لما ينحصر به وقد يذكر السور فى جانب الممول فتسمى القضية منحرفة لا تخالف
 السور عن موضعه وهذه القضية وان كانت غير معتبرة لكنه ذكرها
 طرداً للباب وان لم يبين كمية الافراد فيها فمهمة عند المتأخرين والفرق
 المهمتين ظاهرة لان الحكم فى الاولى على الطبيعية وفى الثانية على الافراد ومن
 اى من عدم بيان كمية الافراد فيها واحتمال تعبيرها بالكلية والجزئية قالوا انها
 تلازم الجزئية لان الجزئية تصدق على تعبيرها بالكلية ايضا وان كان ضمنا ولما
 كان مذهب اهل التحقيق فى هذا الباب مخالفا للعارف بينه والا ووجه ثانياً
 وقال اهل المذهب اهل التحقيق ان الحكم فى المحصورات على نفس الطبيعية كما
 فى الطبيعية والمهمة القدمائية لانها الحاصل فى الذهن حقيقة لان الكلي لا يكون
 موجود الا فى الذهن لانه ظرفه فهو معلوم بالذات والجزئيات معلومة بالعرض

لان المبررات الخارجية لا يكون حصولها في الذهن الا كذلك فليست محكوما
 عليها الا كذلك اي بالعرض الآن شرع في بطلان هذا المذهب وقال وربما
 يتراعى بظن انه لو كان كذلك اي لو كان المحكم على نفس الحقيقة لاقتضى الایجاب
 وجود الحقيقة حقيقة اي بالذات فان المذهب المحكوم عليه حقيقة مع انها
 قد تكون في القضية المرجبة عدمية كما في قولنا الاشي جاد بل قد يكون سلبية
 كما نقول ما ليس بي فهو جاد والموجبة في كلا الصورتين صادقة وصدق التخي
 بدون وجود الموضوع خلاف ما قالوا من ان ثبوت شئ لشيئ يقتضي ثبوت
 مثبت له فعلم من هذا ان المحكم على الافراد ولذا قال فالحق اي الامر الثابت
 ان الافراد وان كانت معلومة بالوجه لكنها محكوم عليها حقيقة وايد القول
 المذكور بقوله الا ترى الى الوضع العام الذي يكون لمحاظ المفهوم الكلي والموضوع
 له الخاص وهو الجزئي كما في المضمات فان للعلوم بالوجه وهو الجزئي المعلوم
 بواسطة الكلي هو الموضوع له حقيقة فعلم ان المعلوم حقيقة لا يقتضي ان يكون
 محكوما عليه كذلك كما زعم اهل التحقيق والجواب اي جواب اهل التحقيق ان
 مفاد الایجاب مطلقا اعم من ان يكون تحصيليا او عدوليا او سلبيا كما في المحصلة
 والمعدولة والسالبة الموضوع هو الثبوت مطلقا سواء كان بالذات او بالعرض
 للطبيعة او للافراد وكل حكم ثابت للافراد ثابت للطبيعة في الجملة اي في ضمن
 الافراد اما لما اذا اولا وبالذات للطبيعة او للافراد مفهوم رائد على الحقيقة
 اي على حقيقة الایجاب فمماثل اشارة الى الفرق بين المحكوم عليه والمثبت له لان
 الحكم فرع يتفرع على العلم دون الثبوت فلا يلزم ان يكون المحكوم عليه بالذات هو

المثبت له بالذات تامل لما فرغ عن بطلان مذهب اهل التحقيق شرع في بيان
 المحصورات وقال المحصورات اربع احدها الموجبة الكلية وهي التي حكم فيها
 على كل الافراد بالايجاب وسورها كل الافراد ولا م الاستغراق نحو الانسان
 وثانيها الموجبة الجزئية التي حكم فيها بالايجاب على بعض افراد الموضوع نحو بعض
 الانسان كاتب وسورها لفظ بعض ولفظ واحد كقولنا واحد من الحيوان انما
 وثالثها السالبة الكلية وهي التي حكم فيها على كل افراد الموضوع بالسلب كقولنا
 لا شيء من الانسان يحجر وسورها لا شيء ولا واحد نحو واحد من الانسان
 بفرس ووقوع النكحة تحت النقي ايضا من سورها نحو لا رجل في الدار واربعا
 السالبة الجزئية التي حكم فيها على بعض الافراد بالسلب وسورها ليس كل فليس
 كل حيوان بانسان وليس بعض فليس بعض الانسان بفرس وبعض ليس نحو بعض
 الانسان ليس بفرس والفرق بينهما ان سورا الاول يدل على رفع الايجاب الكلية
 بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام والثاني والثالث بالعكس وفي كل لغة سور
 يختصها اى ذلك اللغة لما فرغ عن بيان المحصورات الاربع شرع في بيان ما يتعلق
 بها وقال تبصرة اى مبصر الطالب قد جرى عادة بانهم يعبرون عن الموضوع
 بجمع وعن المحمول بب للاختصار وعدم التخصيص بادة من المواد والاشهر عند
 التلفظ بهما اسماء مركبة مثل الجيم والباء كالمقطعات القرآنية
 ويدل القرينة على ذلك انهم يعبرون بالجيم والجميمة والباء والبائنة ويقولون
 كل جيم باء وكل باء جيم ويريدون منه ما اصطلاحوا عليه من الموضوع والمحمول
 وبالجمل انهم اذا ارادوا التعبير عن الموجبة الكلية مثلاً لاجراء الاحكام جردوا

عن المواد دفعا لتوهم الانحصار والاختصاص بمادة دون مادة وقالوا كل ج ب
 اى كل موضوع محمول فلهنا اربعة امور السور والموضوع والمحمول والمحمل فليحقق
 احكامها اى احكام الامور الاربعة فى اربعة مباحث البحث الاول فى بيان مواد
 استعمال الكل والمعتبر منها ولذا قال ان الكل قد يطلق بمعنى الكلى نحو كل انسان
 وقد يطلق بمعنى الكل المجموعى نحو كل انسان لا يسعه هذا الدار وقد يطلق الكل ^{بمعنى}
 الكل الافرادى نحو كل انسان كاتب والفرق بين المفهومات الثلاثة ظاهر والمعتبر
 اى المستعمل فى القياسات مثلا فى كلية كبرى الشكل الاول والعلوم الحكمة
 كقولنا كل جسم فله حيز طبعى هو المعنى الثالث والمشتمل عليه اى المعنى الثالث
 هى المحصورة، واما الاوليان اى القضية التى فيها الكل بمعنى الكلى فطبيعية لان
 المحكوم عليه فيها طبيعية من حيث هى بدون تحققها فى ضمن الافراد والثالث
 التى فيها الكل المجموعى شخصية ان كان المضاف اليه للكل خبرا نحو كل زيد حسن او
 مملّة ان كان كليا والمحمول على الافراد التى اى الحقيقة التى اشتملت على البعض
 المجموعى مملّة لعدم تعيينه البحث الثانى ان ج لا تغنى به ما هو حقيقة ج ولا ما
 موصوف به بل تغنى به ما هو الاعم منهما وهو ما يصدق عليه ج من الافراد
 لان كل ج ب مثلا ميزان الموجبة الكلية فيراد به معنى ينطبق على جميع موازنه
 فالمراد منه ان كل فرد يصدق عليه مفهوم الموضوع فهو المحكوم عليه بالمحمول
 سواء كان هذا المفهوم ذاتيا للافراد عرضيا لها وهكذا سائر المحصورات ^{تلك}
 الافراد قد تكون حقيقة اذا كان الموضوع نوعا او فصلا او خاصته كالافراد
 الشخصية نحو كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وكل كاتب حيوان او الوعنة

اذا كان الموضوع جنسا نحو كل حيوان جسم وقد تكون الافراد اعتبارية كالحيوان
 البحر غيره فانه اخص من مطلق الحيوان بحسب الاعتبار لا بحسب الفعل
 الآن شيخ المصنف في بيان ان المعتبر والمستعمل من الافراد ما هو وقال الان المتنا^{وت}
 في الاعتبار والاستعمال القسم الاول من الافراد لان النطق بالعلم حكيمه التي يبحث فيها من الموجود^{الخارجية}
 وهي التي يصدق عليها عنوان الموضوع بالفعل فلذا اعتبر الشيخ صدق عنوانه عليها
 بالفعل وهو الحق عند المصنف ايضا ولما كان مذهب الفارابي مخالفا للعرف واللغة
 نقله لبيان وجه ضعفه وقال ثمة الفارابي الملقب بالمعلم الثاني اعتبر صدق^{عنوان}
 الموضوع ان ما يعبر به عنه علم ذاته اي على افرادها بالامكان حتى يدخل في كل
 اسود الرومي ايضا لا مكا صدق الاسود عليه لان بياضه بالفعل لا يتنا^ي مكا
 السواد والشيخ لما وجد ه^{اي} مذهب الفارابي مخالفا للعرف واللغة لان^{الحيوان}
 لا يطلق على الانطقية في العرف واللغة بل على الجسم النامي اعتبر صدقه^{عنوان}
 الموضوع عليها بالفعل ^{الوجود الخارجي} وفي القوس الذهني بمعنى ان العقل يعتبر ان^{فها}
 اي الافراد بان وجودها بالفعل اي في وقت من الاوقات في نفس الامر يكون
 كذا سواء وجد ام لم يوجد في وقت من الاوقات وقوله بمعنى ان العقل
 يعتبر آه جواب سوال مقدم وهو ان المحل يقتضي الاتحاد في الخارج وهو غير
 ملحوظ فكيف يحل عليه فالذات الخالية عن السواد دائما لا تدخل في كل اسود لانه
 لم يتصف بالسواد في وقت من الاوقات على راي الشيخ لعدم صدق عنوان الموضوع^{عليه}
 بالفعل ومن قال بانها اي الذات الخالية عن السواد على رايه في
 كل اسود فقد غلط من قلة تدبره في بعض عباراته جواب سوال مقدم هو

ان مشايخ المطالع ذهب الى ان الذات الخالصة عن السواد دائما داخل في كل اسود
 على مذهب الشيخ وتقرير الجواب ان الشيخ لم يقل به واما شارح المطالع فقد
 غلط في بعض عباراته عن قلته تدبره في لفظ الغرض الذهني الواقع في عجا الشيخ
 وفهم منه هذا القائل تعميم الموضوع وقال اعم من ان يكون اتصافه بحسب نفس الامر
 او بحسب العقل وان لم يتصف في الواقع حتى يدخل الرومي وليس كذلك بل رأى
 الشيخ تميم وجود الموضوع يعني ان الافراد التي يتصف بعنوان الموضوع في نفس
 الامر بالفعل بعد فرض وجودها سواء كانت موجودة في نفس الامر او لا فالافراد
 التي لم يتصف بالسواد في وقت من الاوقات وان امكن اتصافها ليست بدخلة
 في كل اسود وان فرضها العقل اتصافها به تامل نعم الذات المعدومة التي هي
 اسود بالفعل بعد الوجود داخله فيه جواب سوال مقدر وهو ان موضوع
 الحقيقية يخرج عن هذه الكلية لان موضوعها غير موجود بالفعل وبما حصل
 الجواب ان موضوع الحقيقة داخله فيها لان موضوعها بعد الوجود متصف
 بالسواد بالفعل تامل البحث الثالث المحل اتحاد المتغاثرين في نحو من التعقل
 اى في المفهوم والاتحاد بحسب نحو اخر من الوجود اى بحسب المصادق اتحادا
 بالذات كما في حليات الذاتيات نحو قولنا الانسان حيوان او ناطق او بالعرض
 كما في حمل العرضيات نحو الانسا كاتبة والمحل لها باعتبار قيام المبدأ بالموضوع
 لما فرغ عن تعريف المحل شرع في تقسيمه وقال وهو اما ان يعنى به ان الموضوع
 بعينه المحمول يعنى ان عنوان الموضوع بعينه عنوان المحمول فيسمى المحل الاول
 لان شئوت الشئ لنفسه ضروري كما نقول زيد زيد وقد يكون المحل الاول

نظراً أيضاً إذا كان بين الموضوع والمحمول تغاير بحسب الظاهر نحو الوجود ماهية دنع
 لما توهم من أن الأولى ربما يكون ضرورياً أي يقتصر التطرفية أي في الحمل على مجرد ^{التحاد}
 في الوجود أي في المصادق نحو الإنسان كاتب فيسمى الحمل الشائع المتعارف شيوع
 استعماله وتعارفه وهو الذي يكون الموضوع فرداً للمحمول نحو الإنسان نوعاً أو
 هو فرد للموضوع فرداً للمحمول نحو الإنسان حيوان وهو المقيد في العلوم لأنه
 المقيد الآن شرع في تقسيمه باعتبار المحمول وقال وينقسم المتعارف بحسب
 كون المحمول ذاتياً أو عرضياً إلى الحمل بالذات يعني إن كان المحمول ذاتياً للموضوع يسمى
 الحمل بالذات كما في قولنا الإنسان حيوان وبالعرض إن كان المحمول عرضياً للموضوع
 كما في قولنا الإنسان كاتب وأما حمل الذات على الفرد كما في قولنا زيد إنسان فحمل
 بالذات وهو ظاهر بعد الفراغ عن التقسيم المذكور شرع في تقسيم آخر له باعتبار حمل
 المحمول بواسطة حرف أو دونه وقال وقد ينقسم الحمل المتعارف بأن نسبة المحمول إلى
 الموضوع إما بواسطة حرف أو قواوله نحو زيد في الدار وزيد ذو مال وزيد له الفرس فهو
 الحمل المسمى بالاشتقاق في اصطلاحهم ولا مناقشة في الاصطلاح أو بلا واسطة
 أي يكون نسبة المحمول إلى الموضوع بلا واسطة الحروف المذكور وهو المذكور وهو
 المقول بعلى نحو الحيوان محمول على الإنسان فهو الحمل المسمى عندهم بالمواطاة تكون
 الموضوع والمحمول موافقاً في الصدق والاعتبة بالحق إن اطلاق الحمل عليهما بالاشتراك
 اللفظي وإما معنيهما فختلف ولما كان الحمل الأولي غير مختص بمفهوم محدد مفهوم قائل
 أعلام كل مفهوم يحمل على نفسه بالحمل الأولي نحو الإنسان إنسان والحيوان
 حيوان والجسم جسم والجوهر جوهر والعرض عرض وغير ذلك ومن هناك

ى من حل كل مفهوم على نفسه لتتبع ان سلب الشئ عن نفسه محال لان شئ
 نفسه ضرورى والا لم يكن الشئ شيئا بل قد يكون غير النفسه هف بقى
 كلام فى الحمل الشائع وبين حاله بقوله ثم طائفة من المفهومات وهى التى تعرض
 لاحضة من مباديها تحمل على نفسها حملا شائعا كالمفهوم والممكن العام ^{لها} ونحو
 يقال المفهوم مفهوم لان عروض المبدأ يستلزم صدق المشتق وطائفة لا تحمل
 على نفسها بذلك الحمل وهى التى لا تعرض لها حصة منها بل تحمل عليها نقاطها ^{لها} فلا
 يلزم ارتفاع النقيض كالتجزيى واللامفهوم يقال التجزيى كلى واللامفهوم مفهوم
 بوجه حلهما ظاهر ثم اعلم ان المفهوم لا يظهر امانا ان يكون مبدأ الاشتقاق
 فيه متكرر النوع فهو من الطائفة الاولى والا فمن الثانى والكل المتكرر بالنوع
 عبارة عن الكلى الذي يتحقق فى ضمن الافراد مرتين مرة بانه عين حقيقة فيكون
 محمولا بالمواطاة ومرة بانه عارض له فيكون محمولا عليه بالاشتقاق كالعشرة
 فيقال العشرة عشرة وذوات ومن ههنا اى من اختلاف حمل المفهوم على
 نفسها اعتبر فى التناقض اتحاد نحو الحمل فوق الوحدات الثمانية الذائعات اى
 المشهورات نعم لو اكتفى بالوحدات الثمانية فى التناقض لزم اجتماع النقيضين
 فى مثل قولنا التجزيى جزئى والتجزيى لا جزئى لتعاير نحو الحمل لما فرغ عن بيان ^{الحمل} اقسامه
 ومواد تحقيقها شرع فى بيان ما يرد عليه وجوابه وقال وههنا اى فى مقام الحمل
 وهو ان الحمل محال فلا يكون له اقسام ولا يكون هو شرط من شرائط التناقض
 لان ما لا يكون له وجود فى نفسه لا يتحقق فى ضمن الافراد ولا يكون شرط الغير
 لان مفهوم ج فى قولنا كل ج ب امانا ان يكون عين مفهوم ب او يكون غيره و

الحال ان العينية تنافي المغايرة المعتبرة في مفهوم الحمل والمغايرة تنافي الاتحاد
 الذي هو احد المدارين لتحقيق الحمل فلا يكون الحمل متحققا لانتفاء الكل بانتفاء
 الجزء وبين الجواب باختبار الشق الثالث وقال وحله ان التقاير من وجهى
 بحسب المفهوم لا ينافي الاتحاد من وجه آخر اى بحسب المصادات كما في قولنا
 الانسان حيوان فلا شك في تحقق الحمل تامل نعم يجب ان يؤخذ المحمول لا بشرط
 من الاتحاد والتقاير في المتعارف حتى يصور فيه امر ان جواب سوال مقداره
 ان الحمل الاول ينبغي حينئذ ان لا يتحقق في مثل قولنا الانسان انسان لانتفاء
 احد المدارين وهو التقاير فاجاب عنه بانه يجب ان يؤخذ المحمول لا بشرط
 حتى يصور فيه امر ان الاتحاد والتقاير تامل وكما علم ان الحمل المتعارف ما يكون
 الموضوع فيه فردا للمحمول او فردا للموضوع فردا للمحمول لكن لم يعلم ان المعتبر فيه
 ما اذا قال والمعتبر في صدق الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول على الموضوع بان
 يكون المحمول ذاتيا للموضوع كما في قولنا الانسان حيوان او يكون المحمول وصفا
 قائما بالموضوع بان يكون مبدأ المحمول منضما بالموضوع كما في قولنا الانسان كائنا
 او المحمول منتزعا عن الموضوع بلا اضافة امر اخر يعنى يكون منشاء انتزاعه نفس
 ذات الموضوع كما في قولنا الاربعة زوج او منتزعا باضافة كما في قولنا السماء
 فوقنا فالفوقية فيه منتزعة عن السماء بالاهانة الى ساكنين الارض فثبت الزوج
 للخمسة لا يستلزم صدق قولنا الخمسة زوج جواب سوال وهو انه اذا فرغ
 زوجية الخمسة بانها وصف قائم بالخمسة وتحمل عليها ويقال الخمسة زوج
 فينبغي ان يكون القول المذكور صادقا لان الحمل يقتضى الاتحاد واذا كان

المحمول متخذاً مع الموضوع في المصادق فيكون القول المذكور صادقاً والحال انه كاذب
 وتقدير الجواب ان ثبوت الزوجية الخمسة على تقدير الفرض لا يستلزم صدق
 القول لان الموضوع هنا في نفس الامر غير متصنف به فلا يكون صادقاً الا بالصدق
 عبارة عن المطابقة مع الواقع وهي منتفية هنا البحث الرابع من المباحث المتعلقة
 بالمحمول وفيه ثبات الاولى بثبوت شئ شئ في طرف سواء كان خارجاً او
 ذهناً فرع فعلية اى وجود ما ثبت له الشئ في طرف ومستلزم لثبوته اى
 لوجوده في ذلك الطرف كانه تمهيد لتقسيم القضية الى الذهنية والخارجية
 ولذا قال فمناه اى من الشئ ما ثبت لاهل ذهني محقق في الذهن بلا اعتبار
 معتبر كما في قولنا الانسان كلي وهي الذهنية لوجود موضوعها في الذهن وهو
 كلي بلا اعتبار معتبر او لامر ذهني مقدراً ثم من ان يكون محققاً او قد وجوده و
 هي الحقيقة الذهنية او ثبت لامر خارجي محقق كقولنا الانسان كاتب وهي الخارجية
 لان ثبوت الكتابة التي هي عبارة عن حركة الاصابع ثابت للموضوع في الخارج
 او ثبت لامر مقداره في الخارج اى فرض وجوده فيه نحو كل غنقاء طائر وهي
 الحقيقة الخارجية او ثبت المحمول للموضوع مطلقاً من غير اعتبار الخارج والذ
 والمحقق والمقدر وهي الحقيقة على الاطلاق كالقضايا الهندسية نحو زوايا
 المثلث مساوية للقائمتين والزوايا المتقابلة الحادثة من تقاطع الخطين متساوية
 والحسابية نحو الاربعه زوج والخمسة فرد لما فرغ عن بيان ثبوت المحمول للوضع
 في بيان سلبه عنه وقال واما السلب اى سلب المحمول عن الموضوع فلا
 يستدعي وجود الموضوع بل قد يصدق السلب بانتفاءه ايضا اعلم ان السلب

على قسمين سلب الشيء في نفسه وسلب الشيء من الشيء أما الأول فيصدق بقوله
 وأما الثاني فلا يصدق بدون وجود للموضوع كالإيجاب لأن المعدوم لا يند
 إليه من الإيجاب والسلب كما هو ظاهر من سياق الكلام وقوله ^{دي} شريكاً
 ليس بوجود سالب صادق لعدم وجود الموضوع ليس على ما ينبغي لأن
 سلب الوجود ههنا عن عنوان شريك الباري وأما ذاته فهو معدوم محض
 لأنه محال لا يسند إليه شيء من الإيجاب والسلب أمل نعم تحقق مفهوم ^{النسبية}
 في الذهن لا يكون كوت إلا بوجوده فيه أي في الذهن حال الحكم
 فقط جواب سؤال مقدّر وهو أن السلب لا يصدق بانتفاء الموضوع لعدم
 صحة الحكم بالسلب على المعدوم كما مر اتفاقاً بقوله الجواب أن المراد من قوله
 بل قد يصدق بانتفائه صدق السلب في الذهن بانتفاء الموضوع في
 الخارج كما في قولنا شريك الباري ليس بوجوده لكن صدقه في الذهن لا يكون
 إلا بوجود الموضوع فيه حال الحكم أقول هذا أيضاً غلط لأن الوجود في الذهن
 عبارة عن تصور الشيء فينبغي أن يكون موجوداً قبل الحكم والا يلزم الحكم على
 المجهول أو المعدوم وكلاهما باطل النكتة الثانية المحال من حيث هو محال ليس
 له صورة في العقل إلا بعنوان المحال فهو معدوم ذهنياً وخارجاً بحسب ^{الصدق}
 أقول إن المحال يحل على نفسه بالتأمل الأول ويقال للمحال محال والثبوت مطلقاً
 يقتضي وجود الموضوع وإن كان في الذهن فكيف يصح قوله وهو معدوم
 ذهنياً اللهم إلا أن يقال إن المحال من حيث هو محال مع قطع النظر عن
 كونه متصوراً بعنوان المحال ليس له صورة وحمل المحال على نفسه باعتبار

تصوره بعنوانه ومن هنا أي من أن الحال من حيث هو ليس له صورة في
العقل ثبوت أن كل موجود في الذهن حقيقته موجود في نفس الأمر لأن ^{هنا} الذهن
موجود في نفس الأمر فالموجود في الذهن موجود فيه ولما الحال فليس له وجود
في الذهن فلا يحكم عليه أي على الحال إيجاباً بالامتناع بأن يقال الحال
متشع الوجود أو سلباً بالوجود مثلاً يقال الحال ليس بموجود لأن الحكم
يقضي وجود المحكوم عليه وهو هنا منتفٍ الأعلى من كل أي يحكم على
أمر كل في صورة الحال جواب سؤال مقدّم هو أن قولكم شريك الباري يمنع
حكم بالامتناع على شريك الباري وهو محال فكيف يصح قولكم لا يحكم عليه
إيجاباً بالامتناع وقهر برأ الجواب أن الحال من حيث هو محال بحسب المصادق
لا يحكم عليه وأما مفهومه الكلي فيصح عليه الحكم إذا كان من الممكنات ^{تصوره}
حتى لا يلزم الحكم على المجهول فعلم منه أن الحال محال بحسب المصادق لا
المفهوم وكل محكوم عليه بالتحقيق هي الطبيعية المتصورة هذا صغرى الدليل
على قوله إذا كان من الممكنات تصوره والواجب فيه بمعنى إذا وكل متصورات ^{بها}
في نفس الأمر كبرى الدليل قول كل محال متصور بعنوانه فينبغي أن يكون
الحال ثابتاً في نفس الأمر وليس كذلك والنتيجة منه قوله فلا يصح عليه
أي على الكلي المتصور الحكم من حيث هو بالامتناع بدون تحققه
في الأفراد بالامتناع وما يحدّ وحدوه أي حد والامتناع من العدد
وغيره فيه نظر لأن أفراد المحال متشع الوجود ومفهومه من حيث هو
لا يصح عليه الحكم بالامتناع فما رجع صحة قولهم شريك الباري يمنع

اجاب المصنف عنه بانه نعم فالوجه باعتبار جميع موارده تحقيقه وهي الافراد
او بعضها يقع عليه اى على الكلي المحكم بالامتناع مثلاً فالامتناع حينئذ
ثابت للطبيعة لانها المحكوم عليها بالتصديق كما مر وذلك اى ثبوت الامتناع
للطبيعة صادق بانتفاء الموارده لانها غير ممكن الوجود والا فلا يكون متشككاً
وحينئذ اى اذا كانت الطبيعة محكوماً عليها بالامتناع باعتبار الحاطه ^{مهمه}
تحققها وحكم عليها بالامتناع لا اشكال بالقضايا التى محمولاتها منافية
لوجود نحو شريك الباري متمنع واجتماع التقيضين محال وللمحال المطلق
يتمنع عليه المحكم والعدم المطلق يقابل الوجود المطلق لان المحال له
اعتباران اعتبار من حيث تصور مفهومه ولاء ^ب من حيث انتفاء
مصادقه فالمحكم عليه بالامتناع باعتبار الثاني لا باعتبار الاول لان
وجوده في الذهن بذلك الاعتبار لكن هذا الجواب ينطبق على مذهب
المتقدمين واما على مذهب المتأخرين فلا ينطبق ويثنيه بقوله واما
الذين اى المتأخرين قالوا ان المحكم في القضايا المعنوية على الافراد حقيقة
لان القياس تركيب من المحصورات والمحكم فيها على الافراد لكن القضايا
التي محمولاتها منافية للوجود ليس المحكم فيها على الافراد لعدم وجودها
فمنهم من قال لدفع هذا الاعتراض انها اى القضايا المذكورة سؤالات
يعنى يعبر عنها بالسؤالات كما تقول في قولنا شريك الباري متمنع انه ليس
بوجود فقال المصنف في رد هذا القول ولا ريب انما اى القول بانها سؤالات
محكم لا يرتفع على انها سؤالات لان السالبة لم يحكم فيها بالسلب النسبة

وهم هنا ليس كذلك فمنهم من قال في دفع ذلك الاعتراض انها اي تلك
 القضايا وان كانت موجبات لكنها لا يقتضي الا تصور الموضوع حال
 المحكم لا في البقاء كما في السوالب لان سلب الشيء عن الشيء يقتضي تصور
 حين المحكم والا لم يمكن السلب من غير فرق لان ثبوت شيء لشيء لا يكون
 الا بعد تصور الثبوت له فكذا سلب شيء عن شيء لا يكون الا بعد تصور
 الشيء الاول ولما كان هذا القول ايضا غير مرضي له قال في رده ولا يخفى
 انه بهذا القول يصلح السبب اهتري يخالفها اقول بل هو يوافقها لان ^{الثبوت}
 كما يقتضي وجود الموضوع في البقاء فكذا السلب يقتضيه لان سلب الشيء
 عن الشيء في البقاء ايضا يستلزم تصورهما كما مر فلا فرق بين الايجاب والسلب
 في اقتضاء وجود الموضوع تأمل فان هذا المقام من مزال لا قدام ومنهم
 من قال في جواب الاعتراض المذكور ان المحكم في القضايا المذكورة على
 الافراد الفرضية المقدرة الوجود وان لم يكن لموضوعاتها افراد حقيقة
 كانه اي القائل المذكور قال كل ما يتصور بعنوان شريك الباري تعالى
 صدقه عليه ممنوع في نفس الامر وهذا القول لا يستلزم الا الوجود
 الفرضي وفرض المنع غير مستغنى فردا للمنع هذا القول ايضا وقال ولا بد
 عليك انه اي هذا القول يلزم ان يكون ثبوت الصفة زيدا من ثبوت ^{سرف}
 على هذا التقدير لان الامتناع الذي هو صفة لشريك الباري كتحقق
 في نفس الامر بخلاف الافراد وافراده فرضية على هذا التقدير قد يراد به الى منع قوله
 وهو يلزم ان ثبوت الصفة اه لان الامتناع عبادة عن عدم ضروري

للوضوح في نفس الامر وهو لا يستلزم الثبوت مطلقا فضلا عن ازيد النكته
 الثالثة لانقصان الانضمامي وهو الذي يكون الصفة والموصوف فيه موجودين
 بوجودين مغايرين كما في الثوب والابيض لكن الثوب موجود بالذات والبيض
 موجود بالعرض يستدعي تحقق الحاشيتين في طرف الانقصان لان انضمام الشيء
 الى الشيء لا يكون الا بعد وجودهما وان كان وجود واحد منهما تابعا لوجود الاخر كما ذكرنا
 بخلاف الانقصان الانتزاعي فانه لا يستدعي تحقق الحاشيتين بل يستدعي ثبوت
 الموصوف في طرف الانقصان فقط دون الصفة كما في قولنا السماء فوقنا فالموجود
 فيه هو السماء واما الفوقية فنترفع عنه واذا كان احد الانصافين لا يستدعي
 ثبوت الصفة مطلقا لانقصان الذي يحقق في كليهما لا يستدعي ثبوت الصفة
 في طرفه اى في طرف الانقصان واما مطلق الثبوت اى ثبوت الصفة فضروري
 والا لم يكن ثابتا لغيره جواب سوال مقدرو هو ان الصفة في الانقصان لا تتل
 اذ لم يكن ثابتا في نفسه فكيف ثبت للموصوف في الجزآن ثبوت الصفة للموصوف لا يقتضي ثبوت
 بالذات بل يقتضي مطلق الثبوت سواء كان لنفسها او باعتبار منشا انتزاعها
 وهذا القدر من الثبوت للصفة في انقصان الانتزاعي كاف واستدل عليه
 بقوله فان ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا لشيء اخر
 اقول ان التقريب غير تام لانه استدلال على ان مطلق الثبوت في ثبوت الصفة
 ضروري والثابت من ان الثبوت في نفسها ضروري لثبوت الموصوف
 تامل والانقصان ليس متحققا في الخارج لانه امر اعتباري بين الصفة والموصوف
 حتى يلزم تحقق الصفة فيه اى في الخارج جواب سوال مقدرو هو ان مطلق

لا تصاف كما ينقسم الى الانقسام والانتزاعى فكذلك ينقسم الى الخارجى و
 لذهنى ينبغى ان يستدعى الصفة في طرف الانقسام وتقرير الجواب ان
 الانقسام لا وجود له في الخارج لانه اى الانقسام نسبة وكل نسبة تحقق
 لمنتسبين اقول الموجود الخارجى ما يترتب عليه الاثا في الخارج وترتب الاثار
 الخارجى كما يكون على المنتسبين فكذلك يكون على الانقسام نقوله بل هو
 يتحقق في الذهن تحكم لا برهان له عليه فتحقق الحاشيتين في الذهن
 لان كان في الانقسام الانقسام الخارجى الموصوف متحدا مع الصفة
 في الاعيان كالجسم والابيض فانهما متحدان في الوجود الخارجى ومصادقهما واحد
 وفي الانتزاعى الخارجى الموصوف متحدا مع الصفة بحسب الاعيان كالشمس
 والفوقية فان الموصوف بهما موجود في الخارج والفوقية ينتزع عنه وقد
 يعبر عن الانقسام الانضمام بالانقسام في الاعيان ومن الانتزاعى بالانقسام
 بحسب الاعيان كما يشعر به عبارة المصنف التكملة الرابعة ان المتأخرين من اللطيفين
 اخترعوا قضية سميها سالبية المحول حتى لا يرد النقص على قاعدتهم وهي ان
 المرجح الكلية في العكس النقيض تعكس كنفسها ونقيض المتساويين متساويا
 في الصدق وفرقوا بينها وبين السالبة بالانقسام التي تصح الظن وان يحكم بالسلب سلب
 المحول عن الموضوع فعنى قولنا زيد ليس بقاتم على هذا التقدير زيد ليست قائم
 وفي السالبة المحول يرجع السلب الى الموضوع ويحل ذلك السلب على الموضوع
 فعنى قولنا زيد هو ليس بقاتم زيد ليس بقاتم است وحكموى المتأخرين لدفع
 النقص المذكور بان صدق الانقسام فيها اى في سالبية المحول لا يستدعى

الوجود للموضوع كالتسلب لا يستدعي بل السلب فيها يستدعيه كالايجاب
 فهي صادقة لوجود موضوعها لما كان هذا القول غير مضمي المصادرة وقال قد
 قريحتك حاكمة بان الرابط الايجابي مطلقا يقتضي الوجود اعم من ان يكون
 المحمول سلبيا او وجوديا ويؤيده قولهم ان ثبتت شئ شئ فرع ثبتت اثبت
 له لانه شامل لسالبة المحمول ايضا ومن ثم اي من ان الرابط الايجابي مطلقا
 يقتضي وجود الموضوع قيل الحق انها اي السالبة المحمول قضية ذهنية
 لان الذهن طرف انصاف الاشياء بالسلبيات وفيه نظر واستدل على كونه
 ذهنية بقوله وجميع المفاهيم التصورية موجبة في نفس الامر والوارثا
 بمعنى اذ التعليلية تحقيقا او نقديا الاول كالشئ والممكن والثاني نقائفيها
 وعلم منه ان الذهنية هنا عبارة عما يحكم فيها على الموجودات النفس الامرية
 والالبريةم القريب بالاستدلال المذكور ولذا كان الامر كذلك فبينها
 بين السالبة تلازم بحسب الصدق لوجود الموضوع فيهما اي في السالبة البينة
 والسالبة المحمول في الذهن واما بحسب المفهوم فلا لزوم بينهما وهو ظاهر
 فيه مانع وهوان السالبة قد يصدق بدون وجود الموضوع كقولنا
 الا شئ ليس بممكن ولا يصدق هنا الموجبة السالبة المحمول نحو الا شئ هو
 ليس بممكن لعدم وجود الموضوع في نفس الامر تامل واذا حققت الايجاب
 الكل اي الموجبة الكلية من المحصورات نفس عاياه اي على تحقيق الايجاب
 الكل والموجبة الكلية ساير المحصورات لما فرغ من بيان تحقيق المحصورات
 شرع في تقسيم القضية الى المحصلة والمعدولة وقال قد يجعل حرف السلب

فمن حرف القضية فتحت معدولة لعدول حرف السلب فيها عن الموضوع الأصلي
في القضية التي يجعل حرف السلب جزءا منها لا يخلو اما ان يكون معدولة الموضوع المتكسر
السلب فيها جزءا من الموضوع كقولنا اللاجي أو معدولة المحمول كقولنا السلب جزءا من المحمول كقولنا
اللاجي معدولة الطرفين ان كان حرف السلب جزءا من الطرفين كقولنا اللاجي لا حيوان والا
اي ان لم يكن حرف السلب جزءا من القضية فمحصلة لتصل طرفيها ويزيد على
قضية معدولة معقولة ومحصلة ملفوظة جواب سوال مقدر وهو ان حرف
السلب ليس بجزء من هذه القضية مع انها معدولة عند هم وتقرير الجواب
انها معدولة معقولة بحسب التعبير وهو زيد ليس له بصير ومحصلة لفظا
فلا اعتراض وتلكان بين السالبة والموجبة المعدولة المحمول التباسا لفرغه
قال وقد يختص اسم الموجبة بالمحصلة سواء كان حرف السلب جزءا منها او لا
ويختص السالبة بالبيضة لانها بسيطة بالنسبة الى السالبة المعدولة و
ايضا بين الفرق بينهما بحسب المصدق وقال وهي اي السالبة اعم بحسب المصدق
من الموجبة المعدولة المحمول لمصدق السالبة عند عدم الموضوع ايضا بخلاف
الموجبة وبين فرق اخر بينهما بحسب اللفظ وقال ويتاخر فيها اي في السالبة الرابط
عن لفظ السلب لفظا اذا كان الرابط مذكورة في القضية كقولنا زيد ليس هو
بقائم او تقدير اذا لم يكن الرابط مذكورة فيها كقولنا زيد ليس بقائم يعني ليس
هو قائما وبينهما فرق اخر بحسب تخصيص لفظ غير وليس لاحدهما دون الآخر
وبين الفرق بينهما وبين الموجبة السالبة المحمول وقال وفي الموجبة السالبة
المحمول رابطتان سلب النسبة وثبوت السلب والسلب متوسط بينهما

اما النسبة السلبية فهي جزء المحمول واما النسبة الايجابية فهي الرابطة كما في
 قولنا زيد هو ليس بقائم لان الموجبة السالبة المحمول يسلبها الايجاب ولا
 فينبغي ان يقدم الرابطة على السلب ثم يرجع ذلك السلب الى الموضوع ويجعل
 عليه فالانسحاب ان يكون الرابطة هو جزء اعنه ايضا بخلاف السالبة البسيطة
 والموجبة المعدولة المحمول فان فيهما رابطة واحدة تامل لما فرغ عن بيان
 المعدولة والمحصلة شرع في بيان الوجهة وقال كل نسبة سواء
 كانت ايجابية او سلبية فهي في نفس الامور واجبة او ممتنعة او ممكنة وذلك لان
 المحمول لا يخلو اما ان يكون شئوه للموضوع ضروريا كما في قولنا كل انسان حيوان فان
 واجبة واما ان يكون سلبه عنه ضروريا كما في قولنا الانسان ليس بحجر فالنسبة
 هنا ممتنعة او لا يكون منهما ضروريا كما في قولنا الانسان كاتب وليس بكاتب
 فالنسبة ممكنة وتلك الكيفيات يسمى المواد للنسبة واللفظ الدال عليها
 على الكيفيات النفس الامرية المذكورة يسمى الجهة وما اشتملت عليها
 على الجهة يسمى موجبة اي قضية موجبة لاشتمالها على الجهة وباعتبار كونها
 ذات اربعة اجزاء لان شرع في تسميتها وقال ببساطة ان كانت حقيقة بالانها
 فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او سلبا فقط كقولنا لا شئ من الحيوان
 بحجر مركبة ان كانت ملتزمة منهما اي من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان
 كاتب بالامكان الخاص والعبرة في التسمية بالموجبة والسالبة في المركبة
 للجزء الاول اي ان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان
 سالبا كانت القضية سالبا تجواب سوال مقدر وهو ان المركبة اذا كانت مركبة

٤ أو السالبة فخط عليها ترجيح بل مرجح بغير الجواب ان اطلاق الموجبة والسالبة عليها

من الموجبة والسالبة فاطلاق الموجبة عليها باعتبار الجزء الاول فان كان موجبا
 لى موجبة وان كان سالبا لى سالبة واما الترجيح للجزء الاول فباعتبار تقدم
 والا اى ان لم يشتمل القضية على الجهة فطلقة لاطلاق القضية عنها ومهمة من
 حيث الجهة يعنى لى القضية التى لم يشتمل على الجهة بالطلقة والمهمة من حيث
 الجهة لا من جهة اخرى وهى اى الجهة المذكورة فى القضية ان وافقت المادة
 الكيفية النفس الامرية صدقت القضية كما فى قولنا كل انسان حيوان بالضرورة
 والا اى ان لم تكن الجهة موافقة للمادة كذبت القضية ولما كان للبعض اتحدا
 فى ان المواد الحكمية التى هى عبارة عن الوجوب والامتناع والامكان بعينها
 الجهات المنطقية فلاظهاره قال والتحقيق ان المواد الحكمية هى الجهات المنطقية
 لاتحاد معانيها وقيل انها غيرها لان المواد الحكمية تستعمل فى القضايا التى
 محمولاتها الوجود او العدم او الامكان بخلاف الجهات المنطقية فانها تستعمل
 فى القضايا بدون الخصوصيات المذكورة والا اى ان لم يكن غيرها كانت
 لوازم الماهية لذاتها وليس الامر كذلك الا الواجب لذاته ما يكون وجوده ضروريا واما الوازم للماهية
 فهى ضرورى الثبوت لها على تقدير وجود الماهية فاین هذا من ذاك
 ورد المص مذهب قول المخالف للتحقيق بعين ما ذكر فى الشرح وقال الخ
 انه فرق بين وجوب الوجود فى نفسه وبين وجوب الثبوت لغيره والا
 محال وهو هنا غير لازم والثانى ههنا لازم غير محال بل واقع نحو الاربعة
 زوج هذا الحضر فى الكيفيات الثلاثة على راي القدماء واما على مذهب
 المحدثين اى المتأخرين فالمادة عبارة عن كل كيفية كانت للنسبة كالأمر

والتوقيت الى غير ذلك ومن ثمة اى من تعميم المادة عند التأخيرين كانت
 الموجبات غير متناهية بعد الفراغ عن تعريف الوجهة وبيان اقسامها
 الاولى والجهة شرع في تقسيمها اى للاقسام الثانوية وقال في اى الوجهة
 ان حكم فيها باستحالة انفكاك النسبة مطلقا بدون شرط ووصف فضرورة
 مطلقة بعدم تقييد الضرورة فيها بقيد كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
 او حكم فيها باستحالة انفكاك النسبة مادام الوصف موجودا في الموضوع
 فمشرطة عامة نحو قولنا كل كاتب متحرك الا بالضرورة مادام كاتب لان تحرك الكاتب
 ضروري للكاتب بشرط اضافه بالمبدء اما كونها مشروطة بكون الضرورة
 فيها مشروطة بالوصف واما كونها عامة فلعومها عن المشروطة الخاصة كما يحيط
 او حكم فيها باستحالة انفكاك النسبة في وقت معين وقتية مطلقة كقولنا
 كل قمر مخسف بالضرورة وقت حلوله الارض بينه وبين الشمس اما كونها
 وقتية فظاهر واما كونها مطلقة فلعدم تقييد ها بالادوام واللاضرورة
 او حكم فيها باستحالة انفكاك النسبة في وقت غير معين فمنتشرة مطلقة نحو كل
 حيوان متنفس بالضرورة اما كونها منتشرة لعدم تعيين الوقت فيها الشيء
 المحمول للموضوع واما مطلقة فلعدم تقييد ها بالادوام او حكم فيها بعدم
 انفكاكها مطلقا من غير تقييد ها بشرط ووصف يعنى حكم هنا يدوام ثبوت
 المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع موجودة فنقولنا كل انسان حيوان دائما
 فدائمة مطلقة لا شتمالها على الدوام وعدم تقييد ها لشيء او حكم فيها بعدم
 انفكاكها مادام الوصف ثابتا للموضوع فعرفية عامة ومرشالها في المشروطة

العامة اما كونها عرفية فلان العرف العام يفهم منها هذا المعنى واما كونها
 عامة فلعومها من العرفية الخاصة وحكم فيها بفعليتها فمطلقة عامة كقولنا
 بالاطلاق العام كل انسان متنفس اما كونها مطلقة فلعدم تقييدها بجهة
 من الجهات المذكورة واما كونها عامة فلعومها من الوجودية لا ضرورية
 والادائية وعلم من وجه كونها مطلقة ان عدها من الموجبات ليس الا
 مجازا تأمل او حكم فيها بعدم استحالتها فممكنة عامة كقولنا كل نار حادة
 بالامكان العام اما كونها ممكنة فلا مكان ان تلك النسبة فيها واما كونها
 عامة فلعومها من الممكنة الخاصة او حكم فيها بعدم استحالة الطرفين من
 الايجاب والسلب فممكنة خاصة كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص
 اما كونها ممكنة فلا شتم لها على الامكان واما كونها خاصة فلخصوصها
 عن الممكنة العامة ولا فرق بين الايجاب والسلب فيها اى في الممكنة الخاصة
 الا في اللفظ لان الايجاب في الموجبة صريح والسلب ضمني وفي السالبة
 بالعكس واما في المعنى فكلاهما عبارة عن سلب الضرورية عن الطرفين واعلم
 ان العموم والخصوص ههنا عبارة عن صدق القضايا في نفسها لا عن صدقها
 على الاخر كما مر في النسب الاربع لما فرغ من ذكر البسائط شرع في المركبات ^{فقال}
 وقد اعتبر تقييد العامين اى المشروطة العامة والعرفية العامة ^{تبيين} والتي
 المطلقين اى الوقتية والمنتشرة بالادوام الذاتي فتسمى المشروطة الخاصة
 والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة اما كون الاولين خاصتان فخصوصها
 من العامتين وما الاخران فلحذف لفظ الاطلاق عن لثمتها وتقييد

المطلقة العامة بالضرورة التي هي عبارة عن ممكنة عامترى معتبرة
 بها واللا دوام الذي هو عبارة عن المطلقة العامة التي هي عبارة عن ^{فعلية}
 النسبة وجودها في وقت من الاوقات الدائمتين اي الاضرو والادوالايتين
 تسمى الوجودية بالضرورة والوجودية الالدائمة كقولنا كل انسان ضاحك
 بالفعل لا بالضرورة وقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما وهي ^{المطلقة}
 الاسكندرية اي الوجودية الالدائمة لا الارسطوية اكثر امثلة المطلقة العامة
 في مادة الوجودية الالدائمة ففهم الاسكندر من المطلقة الوجودية الالدائمة
 تكلمة بحث الموجبات فيها مباحث الاول اشهر تعريف الضرورية
 المطلقة بانها التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحول للوضع او سلبه عنه مادام
 الموضوع موجود كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان ثبوت الحيوان
 للانسان ضروري مادام ذات الانسان موجودة وفيه اي في التعريف المشهور
 شك مشهور من وجهين الاول انه اذا كان المحول هو الوجود لزم عدم منافاة
 الضرورة الامكان الخاص في قولنا كل حيوان موجود بالضرورة لان الشيء لشرط
 انتصافه بالوجود يكون موجودا بالضرورة ويصدق الا مكان الخاص ههنا
 ايضا كما نقول كل حيوان موجود بالامكان الخاص فينبغي ان لا يكون بينهما
 منافاة مع انها متنافيتان لان الامكان الخاص يغني عن عدم ضرورة الثبوت
 واللا ثبوت وثبوت المشتق عند قيام التبدل ضروري فالمتافات بينهما
 حينئذ ظاهر ولما كان هذا الجواب ضعيفا اراد ان يبين وجه ضعفه
 وقال واورد على هذا الجواب انه اذا اعتبر الضرورة بشرط الوجود يلزم

واجيب بالعربي بين بين الضرورة في نفعان الوجود وبينها بشرط

حصراً أي الضرورة المطلقة في الضرورة الانزالية التي يحكم فيها ضرورة
 النسبة ^{لـ}ازلا وأبداً فلا يكون الضرورة المطلقة حينئذ أعم من الضرورة ^{لـ}الاز
 لأنه لما لم يجب وجود الموضوع لم يجب له شئ في وقت وجوده أي المثلث له
 لما كان وجوده ضرورياً في وقت وجوده كان ثبوت الشئ له أيضاً ضرورياً
 ونوقض ثبوت الذاتيات فإنه ضروري للذات دائماً لا بشرط الوجود ^{الـ}
 أي وإن كان ثبوت الذاتيات للذات ضرورياً بشرط الوجود لكانت حيوانية
 إلا أنسان مجعولة بوجوده وليس كذلك فافهم إشارة إلى رد النقض بالمنع بأنه
 لا نسلم مجعولة الذاتيات على تقدير ثبوتها للذات بشرط الوجود وإنما يلزم
 ذلك لو كان ثبوتها بعد الوجود وهو ممنوع لأن الذات عبارة عن الذاتيات
 في مرتبة فاته فلا يكون مجعولة لها الوجه الثاني للشك السلب أي سلب
 المحول عن الموضوع مادام الوجود أي وجود الموضوع لا يصدق بدون أي
 بدون الوجود كما أن الثبوت لا يصدق بدون الوجود فلا يكون السالبة
 حينئذ أعم من الموجبة وإيضاً يلزم على هذا التعريف المشهور للضرورة
 المطلقة أن لا يصدق السالبة الضرورية مثل قولنا لا شئ من العقابيات ^{لـ}
 بالضرورة لعدم وجود الموضوع وفي التعريف المذكور أخذ وجود الموضوع
 فينبغي أن لا يصدق هذه القضية المذكورة واجباً بأن مادام المذكور
 في التعريف طرف للثبوت الذي يتضمنه السلب يعني ثبوت المحول للموضوع
 مادام ذات الموضوع موجودة سلباً عنه وإن كان الضرورة قيداً للسلب
 فالضرورة في القضية المذكورة سلب المفيد تامل وحينئذ أي حين يكون

ما دام ظرفا للثبوت يجوز صدقها أي صدق القضية المذكورة بانتقال الموضوع
 كما قررنا بتقريب المحرر في الموضوع موجودا أما في جميع الاوقات أي يكون انتفاء
 المحرر عن الموضوع في جميع اوقات وجود الموضوع نحو لا شيء من الانسان
 بجبر الضرورة أو يكون انتفاء المحرر عن الموضوع في بعضها أي في بعض اوقات
 وجود الموضوع نحو لا شيء من القمر ينحسف بالضرورة وفيه رأي في هذا الجواب
 نظروا هل يلزم على هذا التقدير أي كون ما دام ظرفا للثبوت أن لا يتألف
 الضرورة الا مكان فان كل قمر ينحسف بالفعل صادق وهي مطلقة عامة اخض
 من الممكنة وصدق الاخص يستلزم صدق الأعم لان الاخص فرد منه فالممكنة
 حينذا ايضا صادقة ههنا فيصدق كل قمر بالامكان أي الممكنة مع السالبة
 الضرورية مع ان بينهما منافاة ويطلق كون ما دام ظرفا للثبوت ما قاله الان
 السالبة الضرورية الازلية التي يحكم فيها بضرورة السلب اذ لا والسالبة الضرورية
 المطلقة متساويتان فان سلب الأعم اخض من سلب الاخص كما هو المشتهر
 عندهم ان الضرورة المطلقة الموجبة اعم من الموجبة الضرورية الازلية واما
 سالتهما فمتساويتان لان صدق السلب ما دام ذات الموضوع موجودا
 يستلزم صدق السلب اذ لا فاذا صدق لا شيء من القمر ينحسف بالضرورة ولم
 يصدق السالبة الازلية بعدم كون السلب اذليا يعلم منه انه لا مساواة بينهما
 نامل وبالجملة على تقدير كون ما دام ظرفا للثبوت في التعريف المشهور للضرورة
 المطلقة يلزم مفاسد غير عديدة لا يخفى على المتدرب بعد التامل في باب
 العكس والخطاطات كما نقول يلزم على هذا التقدير ان لا تنعكس السالبة الضرورية

كنفسها والدائمة ايضا وغير ذلك وفقا لية ما يجاب به من الوجه الثاني
 ان الوجود المأخوذ في تعريف الضرورية اعم من الوجود المحقق في نفس الامر
 الوجود المقدم وان لم يكن في نفس الامر واذا كان الامر كذلك فيصدق قولنا لا
 شئ من العنقا ^{يقصد ما في} بانسان لان الانسان حينئذ مسلوب عن العنقا في زمان قبا
 وجود العنقا نعم السالبة عن الوجبة باق على حاله وايضا الوجود في التعريف
 اعم من الخارجي والذهني فلا يرد النقص بقولنا لا شئ من المتشع بموجود لان
 الموضوع وان لم يكن هنا موجودا في الخارج لكنه موجود في الذهن تامل ان
 من مباحث التكملة ان المشهور في تعريف الدائمة المطلقة ما حكم فيها بدوام
 النسبة مادام ذات الموضوع موجودة وهنا اي في التعريف المشهور شك
 مشهور وهو انه يلزم ان لا يفارق الدوام الذاتي الاطلاق العام في تعينه
 عمومها الوجود ولو ازم الوجود فان قولنا زيد موجود دائما ما دام موجودا
 صادق لان قيام المبدء بالموضوع دائما يستلزم حمل الشئ عليه كذلك
 والحال ان قولنا زيد ليس بموجود بالاطلاق ايضا صادق فلا يكون بينهما
 اى بين الدائمة والمطلقة تناقض مع انها عدا في باب التناقض من
 المتناقضين فيلزم اجتماع النقيضين وانه محال قيل في حله المتبادر من
 التعريف ان يكون المحمول فيها مغايرا للوجود كانه من تمة التعريف والتعريف
 للدائمة حينئذ ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع
 موجودة ويكون المحمول فيها غير الوجود وجبه التبادر انه لو لم يكن كذلك
 للزم الاستدراك في قولنا زيد موجود دائما ما دام موجودا فليس هناك

اى في القضية التي محمولها الوجود دوام ذاتي لان الذوام الذي معتبر في غيرها لا فيها
 فلا يلزم اجتماع النقيضين في الصورة المذكورة بل الدوام هنا بحث الوجودات بل
 ولما كان وجه ضعف الحل المذكور غير ظاهر اراد المصنف ان يذكره وقال اقول العقل
 الفعال ليس بموجب الفعل كاذب لعدم طريقا لعدم عليه فيلزم من كذبه صدق نقيضه
 وهو دأمة مطلقه محمولها الوجود نحو قولنا العقل الفعال موجود دائما والمحمول في
 في هذه القضية هو الوجود فالتخصيص في المحمول غير الوجود بقرينة التبادر لقولنا بل
 وتبدل الثالث من الكتاب الشرطية العاتارة تؤخذ بمعنى ضرورة النسبة بشرط الوصف العنوني
 كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كان متحرك الاصابع ضرورة لذات الكاتب
 وقارة اخر بمعنى ضرورتها في جميع اوقات الوصف في جميع اوقات قيام المبدأ بالموضوع وللثال اوقات
 تحرك الاصابع للكتاب في جميع اوقات اتصاف الموضوع بالكتابة والفرق بينهما اى بين
 المعنيين ان في الاولى اى في القضية الاولى يجب ان يكون للوصف مدخل
 في الضرورة اى ضرورة نسبة المحمل الى الموضوع من حيث انه متصف ^{الثانية} وبذلك
 بينهما اى بين الضرورتين عموم من وجه لصديقتها في مادة الضرورة الذاتية اذا
 كان عنوان الموضوع نفس الذات او الذاتي نحو كل انسان او ناطق حيوان بالضرورة
 وصدق الاولى دون الثانية في مادة يكون المحمول ضروريا للذات بشرط وصف
 مفارق كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة فان تحرك الاصابع ضرورة
 لذات الكاتب بشرط اتصافه بالكتابة لا في جميع اوقات الكتابة وصدق
 الثانية دون الاولى في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان وصفا
 مفارقا كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة الرابع من المباحث ذهب قديم

الى ان الممكنة العامة ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم وانما
 لم يكن قضية فليست الممكنة العامة موجبة لانها من القضايا وذلك اى وفقاً
 القوم الى ان الممكنة العامة خطأ لان الممكنة العامة هي التي تحكم فيها باتفاق
 الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف فعل هذا التقدير معنى قولنا كل نار
 حارة بالامكان العام ان سلب الحرارة عن النار ليس ضروري فالحكم فيها
 موجود قطعاً ولا نكار عنه سفسطة الا ترى تأييد لقوله وذلك خطأ ان
 الامكان كيفية للنسبة وهي سلب الضرورة عن الجانب المخالف نعم ذلك
 اى الكيفية المذكورة اضعف المدايح من المدايح النسبية ومن ثمة قالوا
 الوجوب والامتناع دالة على وثاقة الرابطة والامكان
 دالة على ضعفها فالثبوت بطريق الامكان نحو من الثبوت مطلقاً
 كان بالفعل والامكان فحينئذ خطأ قولهم ظاهراً لا ستره فيه غاية الامر اى
 غاية ما يجذب في هذا المقام ان المتبادر منه اى من الثبوت عند الاطلاق
 اى حين كونه مطلقاً عن القيود المستعملة في باب الموجبات هو الواقع
 على لجم الفعلية واجاب المصنف بقوله وذلك المتبادر عند الاطلاق
 لا يفتقر عمومياً في عموم الثبوت الا ترى ان المتبادر من الوجود هو الخارجى عند
 الاطلاق مع انه مستعمل في الذهن ايضا فعلم ان المتبادر لا يفترا العموم
 كما هو المستعمل على وجه العموم في الامور العامة فامل واذا كانت الممكنة
 موجبة مع اشتغالها على اضعف المدايح من كيفية النسبة فالمطلقة
 العامة التي هي مشتملة على فعلية النسبة يكون بالطريق الاولى

واصل النسبة الثبوتية

كما قالوا في الوجوب

من الوجهة كأنه جواب سؤال مقيد وهو ان الوجهة ما اشتملت على الوجهة
 والوجهة عبارة عن اللفظ الذي على كيفية النسبة من الوجوب والامتناع و
 الامكان والمطلقة مالا يكون فيها واحد منها فينبغي ان لا يكون من الوجهة
 مع انها عدت منها حاصل الجواب انها موجهة لاشتمالها على فعلية النسبة
 وهي ايضا جهة من جهات النسبة ولما الكيفيات المذكورة فليس ذكرها
 على سبيل المحصر بل ذكرها على سبيل الشهرة تأمل الخامس من المباحث الأولى
 اشارة الى مطلقة عامة واللاضروية الى بمكنة عامة مخالفتي الكيفية و
 موافقتي الكمية لما قد بهما ايها كان اصل القضية موجهة كان اللادوام و
 اللاضروية عبارة عن المطلقة العامة السالبة والممكنة العامة السالبة
 وان كان اصل القضية كلية كانت ايضا كلية وان كان جزئية كانت جزئية لا فائدة
 رافعان للنسبة التي هي في اصل القضية من غير تفاوت فالمركية حينئذ
 ينبغي ان تكون قضية متعددة لان العبرة في وحدتها وتعددتها بالوحدة
 المحكم وتعددده وتعدد الحكم فيها اذا كان اللادوام واللاضروية عبارة
 عن المطلقة والممكنة ظاهرة لاسترة فيه وتعددده اي الحكم اما باختلافه
 كيفاً او موضوعاً بان يكون الموضوع في القضيتين او محمولاً فيها مختلفاً
 لا لمربع لها اي لوجوه تعدد الحكم فوحدة القضية مع تعدد الحكم غير متصور
 وجوابه كما ان كونها موجبة وسالبة باعتبار الجزاء الاول فكذلك وحدتها
 باعتبار ما هو المذكور فيها صريحاً تأمل السادس من المباحث النسب الاربع
 في المفردات بحسب الصدق على شئ كما هو المذكور في تعريفها وفي القضايا

لا يتصور ذلك لانها لا تقبل على غيرها مفردا كان او قضية وانما هي فيها
بحسب صدقها اى تحققها في الواقع والفرق بينهما ان الاول يستعمل على
كما تقول الحيوان صادق على الانسان والثاني بقى كما تقول هذه القضية
متحققة في نفس الامر وايضا علم من ان الصدق الاول بمعنى الحمل والثاني
بمعنى التحقق ثم للنظر اى المراد في النسبة اى في نسبة القضايا بتمهيد لبيان ^{النسب}
في القضايا الموجبة بطريق الجواب كما سيبي من قوله ومن ثمه قالوا انه ما حكم
به مفوماتها اى مفومات القضايا في بادي الراى من حيث العموم ^{والخصوص}
بحسب التحقيق واما بناء الكلام في بيان النسب في الموجبات على الاصول
الدقيقة التى برهنت عليها في الفلسفة فذلك اى ذلك البناء مرتبة بعد
تحصيل هذا الفن اذ هوالة واسطة لتحصيلها ومن ثمه اى من اجل ان
الحكم في القضايا في بادي الراى قالوا ان الضرورية المطلقة اخص مطلقا
من الدائمة المطلقة لان ما يفهم من مفهومها في بادي الراى ان معنى
الضرورة امتناع انقكالة النسبة ومعنى الدوام شمول الازمنة فتى
تحقق الاول تحقق الثاني من غير عكس كل ثبوت ان يكون دائما ولا
يتمنع انقكالكما فان قيل ان دوام النسبة المجازة لا يكون الا بدوام العلة
فعند وجود العلة يكون وجود المعلوم ضروريا ولذا كان الامر كذلك
فالضرورة والدائمة متساويتان فاجيب عنه بان المراد بكون الدائمة
اعم من الضرورية ان علية الدوام غير ملحوظ حين الحكم بالعموم والخصوص
بل هذا الحكم بحسب نفس المفهوم تامل وحينئذ اى اذا تدريت ان

المحكم بالنسب في القضا على ما يقتضيه المفهومات بحسب الظاهر
 لا يستصعب عليك استخراج النسب بين الموجحات المذكورة فعليك
 استخراجها بمذلة المطولات وايضا لاستقرت مفهومات الموجحات
 المستعملة في الفن علمت من الاستقراء ان الممكنة العامة اعم القضايا
 المذكورة لان وجود النسبة بالضرورة وللدوام والاطلاق والتوفيت
 والانتشار سواء كان مقيدا بقيد اللادوام ولللاضرورة او لا يستلزم
 وجود النسبة بالامكان من غير عكس لجواز ان لا يخرج الامكان من القوة
 الى الفعل والممكنة الخاصة اعم المركبات مطلقا لانها عبارة عن
 الممكتن العامتين احدهما موجبة والممكنة اعم السوالب فيكون للجمع
 اعم والطلقة العامة اعم الفعليات وهي الدائمات والعامتان
 لان متى تحقق دوام النسبة بحسب الذات او بحسب الوصف تحقق
 فعليتها من غير عكس والضرورية المطلقة اخص البسائط لان كلما
 تحقق الضرورية بحسب الذات تحقق الدوام والضرورية بحسب الوصف
 فعليتها وامكانها بدون العكس والشرطة الخاصة اخص للمركبات
 على وجه اى باعتبار دوام الوصف لانها بهذا الاعتبار اخص من
 الشرطة العامة والبقا اعم منها فاعلم اعم لما فرغ من بيان المحلية
 شرع في الشرطية وقال الفصل اى هذا فصل بين بحث المحلية والشرطية
 الشرطية ان حكم فيها بثبوت نسبة التي هي في التالي على نقد يثبت
 نسبة اخرى التي هي في المقدم سواء كان ذلك الحكم فيها الرزوما او اتفاقا

او اطلاقا فمتصله لزومية لا اتصال النسبتين في الثبوت واللزم او
 اتفاقية لا اتصال النسبتين في الثبوت اتفاقا بلا علاقة او مطلقة
 لا طلاقا اتصال النسبتين في قيد اللزم والاتفاق وان حكم فيها بتنافي
 النسبتين المذكورتين صدقا وكذبا اي تحققا ورضا معا او صدقا
 فقط او كذبا فقط سواء كان ذلك الحكم بالمنافاة عناداً متحققا بين
 النسبتين او اتفاقا بدون العناد او اطلاقا بدون لحاظ الاتفاق و
 العناد فمتصلة حقيقة وما نفي الجمع ومانعاً لخلوفاً لشرطي في
 التسمية سواء كانت الثلاثة عنادية او اتفاقية او مطلقة اما وجه
 تسمية الاولى فلوجود حقيقة الاتصال فيها واما وجه تسمية الثانية
 والثالثة فيعلم من وجه تسمية الاولى تاثل وربما يعتبر في مانع
 الجمع والخلو والتنافي في الصدق والكذب مطلقاً من غير اعتبار التنا
 في الطرفين الاخر سواء كان التنا في موجودا فيه اولا وبهذا المعنى يكون
 اعم من هاتين التسميتين الاولى هذه اي هذه التعريفات المذكورة حقيقة
 الموجبات من المتصلة والمتفضلة اما حقائق سواء لها فرع ايجابا
 اي ايجاب الموجبات بالسالبة اللزومية على هذا التقدير مما يحكم
 فيها بسلب اللزم لا بلزوم السلب لان الاول رفع ايجابا لا الثاني
 وعلى هذا فقس في العنادية والاتفاقية فالسالبة العنادية
 ما يحكم فيها برفع العناد وهكذا الاتفاقية لما فرغ من تقسيم الاولى
 للشرط شرع في تقسيمها الى الاقسام الثانية ثم اعلم ان الاوضاع في الشرط

بمتزلة الافراد في المحلية فلذا قسمها على طريقة المحلية وقال ثم الحكم فيها
ان كان على تقدير معين فمخصوصة لكون الحكم فيها على وضع معين
مشخص مخصوص والا فان بين كمية الحكم فيها بانه على جميع تقادير
المقدم او على بعضها فمخصوصه كلية محصورة لا وضاع بالحكم فيها كلا او
جزئية لكون الحكم فيها على بعض التقادير والآي وان لم يبين فيها كمية
الحكم فمالة لا همال الا وضاع والطبيعة هنا غير معقولة جواب سوال
مقدر وهو ان تقسيم الشرطية لما كان على طريق تقسيم المحلية فلم يذكر
هنا الطبيعة كما ذكرها لما فرغ عن بيان محصورات الشرطية شرع في بيان
سورها فقال وسور الموجبة الكلية في المتصلة متى ومهما وكما نحو متي
الشمس او مما كانت الشمس وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسور الموجبة
الكلية في المنفصلة لفظ دائما نحو دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا
واما ان يكون فردا وسور السالبة الكلية فيهما اي في المتصلة والمنفصلة
لفظ ليس البتة كما في قولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فليس موجود
قولنا ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجود
وسور الموجبة الجزئية فيها لفظ قد لا يكون نحو قد لا يكون اذا كانت الشمس
طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما
ان يكون النهار موجودا وسور السالبة الجزئية فيها قد يكون باو خال حرف
السلب على سور لا يجاب الكلي نحو ليس كلما ليس مهما وليس متى في
المتصلة وفي المنفصلة ليس دائما لان رفع الايجاب الكلي يستلزم السلب

فيكون سور السالبة الجزئية فيها

فيكون سور السالبة الجزئية فيها

لمجزيه وإطلاق احوال واذا في المتصلة واو واما في المنفصلة لاهمال
 نحو كات الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما
 يكون الليل موجودا ولما كان مقصود المصبيان الفرق بين حروف المذكور
 للاهمال نقل قول الشيخ لانه ثقته في هذا الفن وقال قال الشيخ ان شديدا
 الدلالة على التزام ومتى يدل على ضعفه واذا كانت المتوسطة بينهما وفيه نظر
 اشارة الى رد قول الشيخ بانه لا تسلم ان هذا الفرق بينهما متحقق لان الوضع
 خال عن هذا الفرق غائبة الاستعمال وهو غير مفيد له لما فرغ عن بيان سوء
 الشرطية شرع في بيان من المقدم والتالي في الشرطية قضيتهم لا فقال واطراف
 الشرطية لا حكم فيها الا ان اى حال كونها اطراف الشرطية لان حرف الشرط
 والجزاء مانع عن دخول الحكم فيها لان الحكم فيها يقتضي ان يكون كلامها
 كلاما تاما فحيث لا يكون الربط بين المقدم والتالي فلم يكن الشرطية قضية
 واحدة كانه دفع دخل مقدر وهو ان الشرطية عندهم يتوكل من القضيتين
 والقضية في نفسها كلام تام فكيف يربط بغيرها ولا يلزم من ان يكون الحكم
 فيها قبله اى قبل دخول ادوات الشرط والجزاء ولا يلزم اى يكون الحكم
 فيها بعد التحليل بمواز ملاحظة الاطراف بدون الحكم قبل دخول حرف
 الشرط والجزاء والمجاز افتقار الحكم الى اعتبار المحاكمات التي لم يكن في اطراف
 الشرطية حكم كان مناط صدق الشرطية وكذا هيها هو المحكمات لا اتصال
 ولا انفصال بين المقدم والتالي كالايجاب والتلب اى كالايجاب الشرطية
 ومبليها باعتبار الحكم فان كان الحكم صادقا كانت القضية صادقة

ان كانت طعناها كاذبة نعم يكون شبهة بحليتين او متصلتين او منفصلتين
او مختلفتين جواب سوال مقدر وهو انه اذا لم يكن اطراف الشرطية قضائيا كما
هو من اى وجه يقولون ان الشرطية قد يتركب من حليتين وغير ذلك حاصل
الجواب ان ذلك الاطراف قد يكون شبهة بالحليتين بحسب الظاهر لعدم
دخول ادوات الشرط والجزاء وقد تكون شبهة بالمتصلتين والمنفصلتين
والمختلفتين بحسب التلفظ فلذا قالوا ان الشرطية قد يتركب اده وتلازم
الشرطيات وتعاند هاهنا مع قلة جدوها في باب القياس مبسوطه في
المطولات ان شئت الاطلاع عليها بافعليك مطالعة شرح المطالع من ذلك
الباب كانه جواب سوال مقدر وهو ان المعلوم لم ينكر هنا تلازم الشرطيات
وتعاند هاهنا كما فعله صاحب المطالع تتم بحث الشرطيات وفيها بحث
الاول قدنا شهرين القوم ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما عللة
للاخر وكلاهما معلول فلهذا واحدة كالتضائيف فان احدهما هو الابل
عللة لآخر وهو الابن وكالوجود لله بار ومضيت الارض مثلا زمان معلول
لعله واحدة وهي طلوع الشمس وذلك اى المشهور بين القوم بما لا دليل
عليه فهو كبحر بل يستدل على بطلانه اى على ما هو المشهور بين القوم بان
عدم عدم الواجب متلازم لوجوده كالسلب لرفع الايجاب فعدم ذلك
العدم غير مستند الى امر اخر بل هو امر ضروري لان احدا النقيضين
اذا كان متضا كان النقيض الاخر ضروريا لانه لو لم يكن ضروريا لكان متضا
او ممكنا فيلزم على الاول ارتفاع النقيضين وعلى الثاني امكانه وكان متضا

و اذا كان عدمه واجبا لكان متضا

فذلك

فلا يكون ممكنا وذكر في الالهيات ان وجوده تقدم غير معلل بجهة غير الذات
 والا لكان محتاجا اليها فيكون ممكنا لا واجبا هف واذا كان الامر كذلك
 فبين الوجود وعدم العدم تلازم بلا علة لكونها ضروريتين فتدبر
 اشارة الى جوابه بان العدم المضاف الى العدم ليس بشي فلا يلزم هنا التا
 من المباحث^١ اختلف في استلزام المقدم المحال للتالي في نفس الامر فمنهم
 من انكره اى الاستلزام مطلقا سواء كان التالي صادقا او كاذبا لان المحال
 عنده لا يستلزم شيئا ومنهم من انكره اى الاستلزام اذا كان التالي صادقا
 لان المحال لا يستلزم الصادق عنده وايداه بقوله وعليه يدل كلام الرب
 في الشفاء من ههنا اى من انكارهم استلزام المحال للتالي الصادق واستلزام
 للكاذب قال الشيخ ان ارتفاع النقيضين مستلزم لاجتماعهما وكلاهما
 محالان فانكارهم مطلقا غير صحيح وقال انه لا لزوم في ان كان الخمسة
 زوجا في عدد لان المقدم هنا كاذب والتالي صادق بحسب نفس الامر
 لما مر ومنهم من زعم ان الاستلزام بين المقدم المحال والتالي الصادق ثابت
 لكن لا مطلقا بل اذا كان التالي جبرم للمقدم نحو اذا كان مجموع شريك البارك
 محالا يكون شريك الباري محالا وذلك تحكم اى قول بلا دليل ومنهم من
 زعم انه ثابت اذا كان بينهما اى بين المقدم المحال والتالي الصادق علاقة
 نحو ان كان زيد حمارا كان ناهقا وهو اى هذا القول الاشهر بين الاقوال
 المختلفة ومن ثمة اى من ان العلاقة بين المقدم المحال والتالي الصادق
 بوجب الاستلزام قال الشيخ ان المقدم يجب ان لا يكون منافيا للتالي

فان المناقات تصح بل يقع الاتفكال والملازمة تمنعه اى الاتفكال لان
 الملازمة عبارة عن امتناع الاتفكال وفيه اى في قول الشيخ نظروها وان حصل
 يرجع الى انوميتين موجبتين تالي احد هما يقتض تالي الاخرى والخم لا سلم
 المناقات بينهما اذ لا سلم ان حاصل قول الشيخ يرجع الى ذلك بل حاصله
 ان التالى يجب ان لا يكون منافيا للمقدم حتى يتصور بينهما علاقة اللزوم ^{منهم}
 من قال انه لا يجزم العقل باستلزام المحال محالا او ممكنا اصلا لانه غير موجود
 في نفسه فلا يقتضى الغير سواء كان ممكنا او محالا فم التجريز لا يجز فيه اى
 تجريز العقل استلزام المحال محالا ولا يجز فيه لانه يتعلق بالمحال ايضا وهو
 الحق اقول هذا ايضا خلاف الواقع فكيف يكون حقا لان المحال غير واقع
 في الواقع وكما هو غير واقع في الواقع لم يجز العقل استلزامه لشي اخر فان العقل
 حاكم في عالم الواقع والمحال خارج عنه واذا كان الشئ خارجا عنه اى من عالم
 الواقع لم يكن تحت حكمه اى حكم العقل ومجرد فرضه له اى فرض العقل انه منه
 اى من الواقع لا يجدي لجران الحكم جواب سوال مقدروها انه لا سلم
 انه ليس بداخل تحت حكمه ثم لا يجز ان يكون مجرد فرضه انه منه كاف لتصرفه
 وحاصل الجواب ان مجرد الفرض لا يكفي لجران الاحكام في عالم الواقع لان
 الحكم فيه يقتضي وجودا يحكم عليه فيه وهو مشتق فيما نحن فيه وبقاء
 الاحكام في عالم التقدير مشكوك لان البقاء فرع الجريان وهو ممنوع في علم
 الواقع ولما الوجه على الخلاف ما ذكرنا فهو ان فرض جريان الحكم امر آخر
 لا امتناع فيه الثالث اى البحث الرئيس قيد التقابير والاضاع في

تفسير الكلية بالتقريب يمكن اجتماعها مع المقدم وان كانت محالة في انفسها
اقول ان المحال من حيث هو محال في نفسه لا يكون ممكن الاجتماع مع غيره
لان المحال محال على جميع تقادير وبيان الشيخ سبب التقييد انه لو علمنا
الامضاء يلزم ان لا يصدق الكلية اصلا سواء كانت متصلة او منفصلة
لان بعض الامضاء حينئذ تكون منافية للاتصال والاتصال فانه اذا
فرض المقدم مع عدم التالي في المتصلة او مع وجوده في المنفصلة لا يستلزم
المقدم التالي فلا يصدق الكلية المتصلة ولا ينافيه فلا يصدق المنفصلة
واورد على الشيخ بان المحال جازان يستلزم التقييد وان يعاند هما
فلا نسلم عدم الصدق بل يصدق الكلية حينئذ البتة واجيب عن
جانب الشيخ بان المراد من قوله لو علمنا لا يصدق الكلية لم يحصل الجزم
بصدقها على تقدير تقييد الامضاء من ممكنة الاجتماع لان لا يصدق في
نفس الامر وان كان فيه عدول عن الظاهر واستدل على المراد بقوله
فان الامكان اى امكان صدق الكلية على تقدير تقييد الامضاء لا يفيد الوجوب
اى وجوب صدق الكلية فيجب تقييد الامضاء بالممكنات في انفسها
حتى لا يرد ما مر فافهم اشارة الى المنع وهو اننا لانسلم ان صدق الكلية
على تقدير تقييد الامضاء لازم لجواز ان لا يكون الامضاء الممكنة
الاجتماع مجتمعة مع المقدم لعدم خروجها من القوة الى الفعل فلا يصدق
الكلية على تقدير التقييد ايضا الرابع اى البحث الرابع الاتفاقية قد
اغرب فيها صدق الطرفين اى تحققها بلا علاقة وقد يكفي فيها بصدق

التالي فقط كما هو المذكور في القطبي فيجوز اى يمكن على التقدير الثاني
 تركيبها عن مقدم محال وتال صادق واستدل بقوله فان الصادق
 المتحقق في نفس الامر باق على تقدير فرض كل محال صرح به الرئيس في الشفا
 والحق ان التالي لو كان منافيا للمقدم لم يصدق الاتفاقية وفيه نظرا
 المعبر في صدقها صدق الطرفين او صدق التالي فقط محامروا ما اعتبار عدم
 منافات التالي للمقدم فامرنا يد ولا اى تصديق الاتفاقية مع منافات
 التالي للمقدم امكن اجتماع النقيضين والمحال انه غير ممكن ولتسمى الاولى اتفاقا
 خاصة والثانية اتفاقية عامة لانها يتحقق مع الاولى وبدونها قيل
 ان الاتفاقيات ايضا مشتملة على العلاقة لان المعية ممكنة فلما علة
 اى المزج لوجودها والفرق بين اللزومية والاتفاقية على تقدير وجود
 العلاقة في الاتفاقية انها اى العلاقة في اللزوميات مشهور بها
 بخلاف الاتفاقيات وفيه نظر لم يجوز ان لا تكون المعية فيها بالعلاقة
 يجوز ان يكون المعية فيها اتفاقية ومطلق العافية لا يستوجب الارتباط
 جواب سوال مقدروها ان المعية اذا كانت بينهما لعل فكيف تكون
 اتفاقية بل بينهما ارتباط حينئذ ونقرا الجواب ان مطلق العلة سواء علة
 لها من جهة واحدة لا يستوجب الارتباط بينهما بل اني هي
 علة لها من جهة واحدة كما هو الظاهر من قوله اذا كانت بجهتين مختلفتين
 هذا اى خذ هذا الجواب الخامس من الابحاث مائة لولا ان انفصال ^{الحقيق}
 لا يمكن الا بين الجزئين لان الجزء على ما قال المولى حمد الله لا يخلو اما

ان يكون صادقا او كافا فانك الاول فيجتمع مع الصاق وانك الثاني فيجتمع مع الكاف فلا يكون
 بينهما انفصال بخلاف مانعة الجمع ومانعة الخلو فان الاتصال فيها يتحقق
 في اكثر من جزئين كقولنا في مانعة الجمع العدد انا زائد او ناقص او مساو
 وذهب جماعة الى ان الاتصال مطلقا سواء كان حقيقيا او غيره لا يتحصل
 الا بين اثنين لا زيد ولا نقص ومثل كل مفهوم اما واجب او ممكن او متمنع
 مركب من حملية ومنفصلة جواب سوال مقدر وهو ان حصر الاتصال
 بين الجزئين بطر لا ن كل مفهوم اما واجب او ممكن او متمنع منفصلة حقيقية
 والاتصال هنا متحقق بين الثلاثة فكيف قلتم لا زيد ونقرير الجواب
 ان هذا الاعتراض غير وارد لان مذهب الجماعة ان الاتصال الحقيقي
 في قضية واحدة لا يحصل الا بين الجزئين واما مادة النقص فليست
 قضية واحدة بل هي مركبة من قضيتين احدهما حملية وثانيهما منفصلة
 اقول بل هي قضية واحدة حملية مرادة المحرول ونعم بعضهم انه مطلقا
 وقد مرتبته يمكن تركيبه من اجزاء فوق الاثنين كما مر من الامثلة والحق
 من الاقوال الثلاثة هو الثاني لان الاتصال نسبية واحدة والنسبة الواحدة
 لا بتصور الا بين الاثنين واما القول بان العدد انا زائد او ناقص او
 مساو فعلى هذا التقدير قضيتان هكذا العدد انا زائد او غير وغيره
 اما ناقص او مساو وما قيل ان فيه اى في الدليل المذكور مصادرة لانه
 اى للسند ان اراد بالنسبة الواحدة ان كل نسبية واحدة اعم من ان
 تكون انفصالية او غيرها فهو محل النزاع والا وى ان لم يرد ذلك بل يباد

نسبة غير انفصالية فلا ينفع ذلك المراد له فمدفوع بما يدفع به لزومها
 اى لزوم المصادرة في كبرى الاول اى الشكل الاول وهو الفرق بين المدعى
 والدليل بالاجمال والتفصيل فتأمل اشارة الى ان الفرق المذكور لا يدفع
 المصادرة لان الغيرية بالاجمال والتفصيل اعتباري غير مقيد لدفعها
 بل المفيد هو الغيرية بحسب المصداق وهو غير متحقق هنا فالحقيقة لا يترك^ك
 الامن قضيتها ومن نقيضها او مساوية نقيضها لان الاجتماع والافتقار
 كلاهما تفنان هنا وما نفعنا بجمع منها وما هو اخص من نقيضها لعدم
 امتناع المحتوياتها وما نفعنا بالاختلاف فيها وما هو اعم من نقيضها لعدم امتناع
 الجمع فيها هذا اى خذ هذا التحقيق السادس من المباحث ان منهم من ادعى
 اللزوم الجزئية بين كل امرين حتى يقتضين فلا يصدق السالبة اللزومية
 لوجود اللزوم بين كل امرين بل لا يصدق الموجبة الحقيقية على هذا التقيد
 بل الاتفاقيه الكليات ايضا لا تصدق اما عدم صدق الموجبة
 الحقيقية الكلية فلو جرد اللزوم الجزئية وعدم الانفصال الحقيقي على هذا التقيد
 واما عدم صدق الاتفاقية الكلية لوجود اللزوم الجزئية وعدم تحقق
 الاتفاق المحض وبرهن ذلك البعض عليه اى على اللزوم الجزئية بين كل
 امرين بالشكل الثالث وهو كلما تحقق مجموع الامرين تحقق احدهما
 وكلما تحقق المجموع تحقق الاخر ينتج منه كلما تحقق احدهما تحقق الاخر
 بل برهن عليه بالاول اى بالشكل الاول بعكس الصغرى الشكل الثا^{لث}
 هكذا كلما تحقق احدهما تحقق مجموع الامرين وكلما تحقق مجموع الامرين

تحقق الاخرين منه كلما تحقق احدهما تحقق الاخر فالتمتضي عنه
 بعض المحققين بان المجموع انما يستلزم الجزء لو كان لكل من الاجزاء مدخل
 في لاقتضاء لوجود المجموع ومن البين ان الجزء الاخر لا دخل له فيه بل
 يجري مجرى الحشوفان الموجود وللا موجود لا يستلزم للموجود والا
 موجود حاصل التفضي منع صفر البرهان الثاني وقوله انما يستلزم
 سند وفيه اشارة الى بطلان السندان اللزوم لا يقتضي لاقتضاء ولا
 التأثير لانه ليس بضروري لان يكون اللزوم مقتضيا ومؤثرا في اللازم ^{فقط}
 عن ان يكون لاجزائه اقتضاء فيه فانه اي اللزوم عبارة عن امتناع الاشكال
 فارتباط الامرين بهذا النمط اي بامتناع الاشكال كاف فيه اي في
 اللزوم اقول لا نسلم ان اللزوم لا يقتضي بل هو اقتضاء كلا الامرين و
 لا يمتنع انفكاكهما تامل قال الشيخ تائيد الناظر اذا فرض المقدم
 مع عدم التالي استلزم ذلك المجموع عدم التالي فقال باستلزام المجموع الجزء
 ولما لتفصي بعضهم بمنع الكبرى في البرهان الاول باننا لا نسلم تحقق
 تلك الكلية لجواز استحالة المجموع فعلى تقدير ثبوته اي ثبوت ذلك
 المجموع المحال ينفك الجزء لان وجود الكل بدون الجزء محال والمحال ان كان
 مستلزما لمحال اخر فلا قباحة فيه وهو الحق في التفضي بقي من التخصيص
 في ذلك الدعوى وهو اننا ندعي ذلك اللزوم الجزئي بين كل امرين ^{تعيين}
 ونبرهن عليه باخذ تلك الكلية باعتبار انتقادها الواقعية ونقول
 كلما تحقق مجموع الامرين في الواقع تحقق احدهما في الواقع وكلما تحقق

مجموع الامرين في الواقع يتحقق الاخر في الواقع فالنتيجة اذا تحقق احدهما
 في الواقع تحقق الاخر فيه وما هذا الا لزوم جزئي بين
 الامرين الواقعيين على بعض التقادير فيبطل الاتفاقية الكلية الخاصة
 بتماثل اشارة الى ان الاتفاق لا ينافي اللزوم بخلاف ان يكون اللزوم فيها في
 الواقع لكنه غير ملحوظ تماثل لما فرغ عن بحث القضية شرع في بيان احكامها
وقال فصل كل امرين احدهما رفع الاخر فهما نقيضان ومن ثمة ولا
 ان التناقض من النسب المتكررة والنسبة المتكررة هي التي يكون ملحوظة
 بالقياس الى نسبة اخرى التي هي متصورة بالنسبة اليها كالا بوة والبنوة
 وان كل شيء نقيضا واحدا لان رفع الشيء لا يكون الا واحدة وما قيل ان التصور
 لا نفائض لها فهو يعني اخر جواب عن النقص الوارد على قوله ان لكل شيء
 اه تقرير الجواب ان النقيض الماخوذ في قوله بمعنى التدافع والمنع لا الرفع
 تامل وبهنا مثل مشهور هو انا اذا اخذنا جميع المفهومات بحيث لا يشذ
 عنه شيء فرفع نقيضه وذلك الرفع ايضا مفهوم داخل في الجميع فالجزم
 الذي هو الرفع نقيض الكل وهو الجمع وهو محال اقول لا نسلم ان ذلك
 داخل ولا لزوم اجتماع النقيضين بل الرفع ^{خارج} عن الجميع ويستثنى عنه باستثناء
 عفى لان النقيض عبارة عن الخارج المقابل فلا يكون جزءا ومثله يولد على
 تغاير النسبة للمنتسبين وهوان النسبة لا بد ان يكون متغايرة
 للمنتسبين فاذا اخذنا جميع النسب بحيث لا يشذ عنه نسبة فيكون
 الجميع الكل وللكل نسبة الى جزءه وهو ايضا داخل في الجميع فيلزم حينئذ ان

يكون النسبة من أحد المنتسبين وهو محال وجوا بما مر من الاستثا
 وعله ان اعتبار المفهومات لا يقف عند حد وعدم الزيادة في الاعتبار
 يقتضي الوقوف الى حد فاخذنا جميع كذلك اعتبار المنتسبين فاستلزام
 المحال غير محال كما هو المشهور عندهم فتدبر اشارة الى ان اعتبار الاجمال
 والتفصيل لا يقتضي التنافي بمجواز ان يكون الشيء باعتبار الاجمال متناظرا
 وباعتبار التفصيل غير متناظرا لما فرغ من تعريف مطلق النقيض وما يتلو
 به شرع في بيان تعريف تناقض القضايا وشرائط تحققه وبيان نقايتها
 فقال وتناقض القضيتين اختلافهما بحيث يقتضي لذاته صدق كل كذا
 الاخرى وبالعكس وذلك الاختلاف يكون بالايجاب والسلب اذا
 كان رفعه اي رفع الايجاب بعينه واردا على ما يرد عليه الايجاب
 كما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الابلان بجموع وان اذا كان
 الامر كذلك فلا بد من اتحاد النسبة المحكمية وحصره اي الاتحاد
 في الواحدات الثمانية المشهورة وبعضهم ادبرج بعضها في بعض يعني ادبرج
 بعض للتأخرين وحدة الشرط والكل والمحل في وحدة الموضوع والبيان
 في وحدة المحمول ان شئت الاطلاع على هذا التفصيل فعليك مطالعة
 القطبي في شرح المطالع اعلم ان القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب
 لا يخلو اما ان يكونا مخصوصتان او محصورتان فان كان الاول فالثاني
 لا يتحقق هذا الا بعد تحقق الواحد والثمانية وهي وحدة الموضوع
 والمحمول والشرط والكل والمحل والزمان والمكان والاضافة والقوة

والفعل فلو اختلفا فيها لم يتحقق التناقض فيها على مذهب المتقدمين
وان كانتا محصورتان فلتناقضهما شرطاً اخر كما سيبيحى وههنا اى في قوله
لكل شئ نقيض واحد شك مشهور هو ان الايجاب نقيض السلب
من انكره بدليل ما مر من قوله ان نقيض كل شئ رفعه فحينئذ نقيض
السلب رفعه لا الايجاب فخرق الاجماع لان اجماع المنطقيين منعقد
على ان نقيض الموجبة السالبة كما هو المذكور في باب التناقض
سلب السلب ايضا رفعه اى للسلب فليس شئ واحد وهو السلب نقيضاً
احدهما الايجاب والثاني سلب السلب مع انكم قلتم ان لكل شئ نقيض
واحد ومن تثبت في جواب هذا الشك بالعينه بين الايجاب و
سلب السلب فقد اخطأ جواب سؤال مقدم هو ان الايجاب و
السلب شئ واحد فلا يكون لشي واحد نقيضان واستدل على خطأ
المجيب المذكور بقوله فان تغاير المفهوم بين الايجاب و سلب السلب
ضروري اى بديهي فلا يكون بينهما مع التغاير المفهوم عينيه وهماى تغاير
المفهوم بينهما جيب للاستدلال على خطايه قال شك باق على حاله نعم المحل
للك شك ما قال البعض ان السلب لا يضاف حقيقة لا الى الوجود في نفسه
اذ لا معنى لسلب الشئ في ذاته من غير اعتبار ثبوت في نفسه او غير
على هذا التقدير اذا اضيف فهو في الحقيقة مضاف الى الثبوت تامل
فلسب السلب حينئذ رفع وجود السلب لا رفع السلب حتى يكون لشي
واحد نقيضان وهماى وجود السلب اما في قوة الموجبة السالبة

الموضوع اذا اخذ الوجود في نفسه للموضوع او الموجبة السالبة المحمول
 اذا اخذ الوجود لغيره فسلب السلب السالبة السالبة تفيض الموجبة
 السالبة الموضوع او السالبة المحمول لا السالبة المحصلة فحوا ليس ما ليس
 بحيوان انسانا وليس الانسان ما ليس بحيوان ففكر اشارة الى منع المحصر
 في اضافة السلب اللهم الا ان يقال ان المضاف يقتضي وجود ماضيف
 اليه ثم القضيان المتناقضان اللتان هما محصورتان تختلفان كما
 لتحقيق التناقض بينهما اذ لو اتفقا في الكم لم يحقق التناقض بينهما الكذب
 الكليتين وصدق الجزئيتين في مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول كقولنا
 كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان با انسان وبعض الحيوان انسان وبعض
 الحيوان ليس با انسان وجمعة اى تختلفا جمعة اذا كانتا موجبتين لا يمكن لواحدا
 جمعة لكذب الضروريتين في مادة الا مكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة
 ولا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة وصدق الممكنتان في المادة المذكورة
 نحو كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان بكاتب بالامكان فان نفع
 كيفية كيفية اخرى علمة لقوله وجمعة كما ان الامكان نفع للضرورة بالعكس
 ومن اثبتة اى التناقض بين المطلقين الوقتيتين بخلافها كالشخصية فقد
 غلط فان الثبوت في وقت معين يجوز رفعه برفع الوقت الذي هو
 قيد الحكم فرفع الثبوت المقيد بالاطلاق الوقتي اعم من الرفع المقيد بالوقت
 فان الرفع المقيد بالوقت لا يمكن صدقه الا بتحقيق الوقت فلا يتحقق التناقض
 بين المطلقين اللتين هما متناقضتان في الجملة بل لا بد من اختلاف الجملة

وتشكره

كما ذكرنا في الايات يقال ان المطلقين ليستا من الموجبات كما هو متبع
 البعض والكلام في تناقض الموجبات نامل ولذا شرط اختلاف الجهة
 لتحقيق التناقض في الموجبات فالتقيض للضرورة الممكنة العامة لان
 الممكنة عبارة عن سلب الضرورة وللدائمية المطلقة العامة لان
 السلب في كل الاوقات ينافيه الايجاب في البعض بالعكس وقد ينجم
 ان نقيض الدائمة المطلقة ^{الفعلي} يعني المنتشرة وليس كذلك فلدفع هذا التوهم قال
 وهي اى المطلقة اعم من المطلقة المنتشرة التي الحكم فيها بالفعليته في
 وقت ما اى الفعلية مفيدة فيها بكونها في وقت ما واما المطلقة العامة
 فيها غير مفيدة بوقت ما فيكون هي اعم من المنتشرة والمشرطة العامة المحيطة
 الممكنة الحكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب الخالف كقولنا
 كل من به ذات الحجب يكون ان ليسهل في بعض اوقات كونه مجنوبا وللعرفية
 العامة المحيطة المطلقة التي الحكم فيها بالفعلية الوصفية اي حكم فيها
 بثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان وصف الموضوع فكما
 ان الدوام بحسب الذات يتناقض الاطلاق بحسبها كذلك الدوام بحسب
 الوصف يتناقض الاطلاق بحسبه وللوقعية المطلقة الممكنة الوقعية
 التي الحكم فيها بسلب الضرورة الوقعية لان الوقعية فيها ضرورة وقعية
 وفي الممكنة الوقعية سلب الضرورة المذكورة ولانتشرة المطلقة الممكنة
 الدائمة التي الحكم فيها بسلب الضرورة المنتشرة والاستدلال عليه ما
 ذكرنا انفا كذا قالوا في بيان لنا فيها وهذا اي هذا البيان انما يتم اذا

كان الطرف في سوابب هذا المرحلات طرفا للمرفوع لا للرفع لان المشروطة
 للعامة السالبة كان معناها على تقدير الاول ضرورة سلب الثبوت
 المقيد وكان مناقضا لا مكان ذلك الثبوت واما على تقدير الثاني كان
 معناها ضرورة السلب المقيد بالوصف فلا يكون نقضا للحيثية
 الممكنة الموجبة التي معناها امكان الايجاب المقيد بالوصف لا امتناع
 ذلك الوصف فلا يكون الثبوت المقيد به ضروريا ولا السلب المقيد
 به ممكنا وعلى هذا فسر الباقى لما فرغ من بيان نقائص ايساط شرح
 بيان نقائص المركبات وقال وللركبة قضية متعددة باعتبار تغيير الجزء
 الثاني ورفع التعدد متعدد وهو اى رفع التعدد عبارة عن رفع احد
 الجزئين لا على التعيين على سبيل منع المختلفان جزئية اذا تحققا تحقق
 المخرج ورفع احدا الجزئين هو احد نقائص الجزئين فيكون لازما مساويا
 لنقيض المركبة يقال ما هذا النقيض وذلك النقيض وبالحقيقة منفصل
 ما فاعلم ان مخلو مركبة من الجزئين والكلية منها لا يتفاوت عند التحليل
 والتركيب لان موضوع الموجبة الكلية معينه موضوع السالبة الكلية
 فنقيضها ما فاعلم ان مخلو مركب من نقيض الجزئين يعنى طريقا عند نقيض
 المركبة ان تتحلل الى بسيطة ويؤخذ لكل منهما نقيض وتركب ما فاعلم
 ان مخلو من النقيضين فهي مساوية لنقيضها لانه متى صدق الاصل كان
 المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق جزاءه متى صدق الجزآن كذب
 نقيضها فالكذب المنفصلة المذكورة لكذب جزئها وبالعكس

متى كذب الاصل كذب احد جزئيه فصدق تقيضه فصدق الانفصال
لصدق احد جزئيهما وذلك اى اخذ تقيض المركبة ظاهرا لا ستره فيه
بعدا لا ساطة بمقتضى المركبات ونقائض البسائط تأمل فقولنا ليس
لك تقيض صريح للمركبة وقولنا اما كذا واما كذا الانفصال مساوية
للتقيض واذا اريد من التقيض ههنا اعم من الصريح واللزام المساوى فلا ^{التي}
في كون اى التقيض شرطية للحملية او موجبة للوجبة دفع دخل مقدود ومنع
كون الشرطية تنفيذا للحملية والموجبة تقيضا للوجبة لان التناقض عبارة
عن اختلاف القضيتين ايجابا وسلبا فلا يكون للوجبة تقيضا للوجبة وانما
النوعية شرط له ايضا فلا يكون الانفصال تقيضا للمركبة التي هي الحملية
وقررنا الجواب ان هذه الشرائط للتقيض الصريح واما اذا اريد التقيض
اعم من الصريح ولان المساوي فلا يرد هذا الاعتراض لان الانفصال للامتناع
المخلو مساوية لتقيض المركبة واما الاختلاف في الكيف والاتحاد في النوعية
فمعتبر في التقيض الصريح وفيه نظر لان التقيض الصريح ايضا يكون اخص
لتقييده بالاختلاف في الكيف والاتحاد في النوعية بخلاف الجزئية
يعنى ما ذكر من المفهوم المرددين تقيضى الجزئين لا يكفي لاخذ تقيض الجزئية
بجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المردد فانه يجوز ان يكون
المحمل ثابتا دائما لبعض افراد الموضع وسلبا عن الباقي دائما كما
قال فان موضع الايجاب والسلب فيها اى في الجزئية واجد
كقولنا بعض الجسم حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان

ان قيل كما ان المركبة الكلية عبارة عن مجموع القضيتين فكذلك الجزئية
 للمركبة فينبغي ان يكون طريقا عند تقطيعها واحدا قلت مفهوم المركبة
 الكلية بعينه مفهوم الكليتين المختلفتين بالايجاب والسلب لان موضوع
 الايجاب في الكلية بعينه موضوع السلب وفي الجزئية ليس كذلك
 لان الموضوع مختلف فالجزئيتان اعم من الجزئية المركبة لصدقها بدو^{نها}
 ونقيض اعم اخص من نقيض اخص كما مر في بيان النسب واذا لم يكف ما
 هو المذكور في نقيض الكلية لنقيض الجزئية بين له طريقا وقال فالطريق
 لاخذ النقيض هناك اى في الجزئية ان يرد د بين يقضى الجزئين بالنسبة
 الى كل فرد من افراد الموضوع في قضية حملية مردود المحمول مشاهدة لنفسه
 فيقال كل واحد واحد من افراد الجسم اما حيوان دائما او غيره دائما وبعد
 اطلاعك على خفايق المركبات ونقائض البسيطة تتمكن من استخراج النقا^{يل}
 النقا^{يل} نقيض كل المركبات ولتحقق التناقض في الشرطيات بعد الاختلاف
 كيفما وكما يجب الاتجاه في الجنس النوع كالزوم والعناد والاتفاق والجنس
 كالاتصال والاتصال فنقيض الكلية في الشرطية الجزئية المخالفة لها
 في الكيف والموافقة لها في النوع والجنس كنقيض الموجبة الكلية الزومية
 الجزئية السالبة الزومية فانهم اشارة الى منع وهو لا نسلم ان الاتحاد
 النوعي والجنسي شرط لتحقيق التناقض في القضايا التي هي النقا^{يل} نقيض
 تضمنابل هو شرط لتحقيق التناقض في القضايا التي هي نقا^{يل} نقيضها مراد
 لما فرغ عن بيان التناقض شرعا في العكس وقال فصل العكس النقيض

والمستوي تبدل طرف القضية في الذكر مع بقاء الصدق والكيف بحال
 ربما يطلق العكس على القضية المحاصلة منه أي من التبدل فعل هذا
 التقدير عكس كل إنسان حيوان نفس بعض الحيوان إنسان لا التبدل
 الذي هو المعنى للصدق وهذا إذا كان العكس أخيراً أي من العقود
 اللازمة بعد التبدل لكن لا ينبغي عليك أن هذا الشرط مجرد اصطلاح
 ولا مناقشة في الاصطلاح والسالبة الكلية تنعكس كنفسها بالخلف وهو
 ههنا عبارة عن ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج الحال فصدق النقيض
 مع الاصل مستنع يجب صدق العكس معه لئلا يلزم ارتقاع النقيضين
 كما في عكس قولنا لا شيء من الإنسان يجر لا شيء من البحر إنسان صادق ولا
 لصدق نقيضه وهو بعض البحر إنسان ونضم مع الاصل هكذا بعض البحر
 إنسان ولا شيء من الإنسان يجر ينتج منه بعض البحر ليس يجر لأن النتيجة
 تابعة للاختلاف وهو محال لأن ثبوت الشيء لنفسه ضروري فحين
 صدق يجب العكس وهو المطلوب وقولنا لا شيء من الجسم بمصدق في الجاهل
 إلى غير النهاية جواب نفي وهو أن اللازم في السالبة الكلية للاستغراق
 فمعنى العبارة كل سالبة كلية تنعكس كنفسها مع أن هذه القضية سالبة
 وعكسها لا شيء من الممتد في الجهات إلى غير النهاية سالبة كلية غير
 صادقة والدلائل بجميع مقدماتها وبارهانها والدلول متخلف وحاصل المطلوب
 أن القضية المذكورة أن أخذت خارجية فعكس صادق بانتقاء الموضوع
 لبطلان لا يهاهي الأبعاد بالبرهان السلي وأن أخذت حقيقة متنافا

صدقها اي صدق القضية المذكورة لان كل
مبتدأ في الجملة لا الى النهاية جسم فلا يصدق السالبة المذكورة لما فرغ
منها عكس السالبة الكلية شرع في عكس الجزئية وقال والجزئية السالبة
لا تنكس مجازا عزم الموضوع كافي قولنا بعض الحيوان ليس با انسان فانه صادق
وعكسه كاذب وهو بعض الانسان ليس بحيوان لان الحيوان ذاتي للانسان
عنوته له ضروري والقديم اي مجازا عزم للقدم فهو قولنا قد لا يكون اذا
كان الشيء حيوانا كان انسانا فانه صادق وعكسه كاذب وهو قد لا يكون
ذا كان انسانا كانت حيوانا لما مر والوجبة مطلقا كلية كانت او جزئية
تفكس موجبة جزئية لان الايجاب عبارة عن اجتماع الموضوع والمحمول في
الفراد والمصادق مع قطع النظر عن الكلية والجزئية لا كلية مجازا عموم
لحمول فيصدق في عكس كل انسان او بعضه حيوان بعض الحيوان انسان
والا لصدق تقيضه وهو قولنا لا شيء من الحيوان با انسان ونفمه
مع الاصل هكذا لا شيء من الحيوان با انسان فكل انسان او بعضه حيوان
بالضرورة فينتج منه لا شيء من الحيوان بحيوان وما هذا الا سلب الشيء
عن نفسه وهو محال والثاني في الشرطية نحو كلما كان الشيء انسانا كان
حيوانا صادق وعكسه وهو قولنا كلما كان الشيء حيوانا كان
انسانا كاذب وقولنا كل شيخ كان شابا لحمول فيه النسبة فأكسه
بعض من كان شابا شيخا صادق كالأصل فلا يرد ما قيل ان هذه القضية
صادقة وعكسها بعض الشباب كان شيخا كاذب فلا يصدق قول

ان للوجبة مطلقا تنعكس جزئية وحاصل الجواب ان المحول في الوجبة
الكلية المذكورة هو النسبة اى نسبة الشاب الى الشيخ في حين
يكون عكسه بعض من كان شابا شيخ وهو صادق لا كما ذكره الناقد
وقولنا بعض النوع انسان كاذب لصدق نقيضه وهو لا شئ من الانس
بنوع جواب عن النقيض الالوان للوجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية
والعكس ههنا كاذب مع صدق الاصل والجواب ان الاصل ههنا كاذب
لما مر فعكسه كاذب لكذب الاصل وهو اى لا شئ من الانسان بنوع
ينعكس الى ما يناقضه اى يناقض قولنا بعض النوع انسان وهو قولنا لا
شئ من النوع بانسان والاشغاف اى في كذب الاصل هو ان الاعتبار في
الحمل المتعارف صدق مفهوم المحول على الموضوع كلا او بعضا لا نفس مفهوم
اى يكون نفس مفهوم المحول موضوعا وليس كذلك في قولنا بعض النوع
انسان لان مفهوم الانسان لا يصدق على النوع بل يعبر عن الانس
ببعض افراد النوع فلم ان الاصل المذكور كاذب باعتبار انقضاء هو
معتبر في الحمل المتعارف فعكسه ايضا كاذب ولا عكس للمنفصلات
ولا اتفاقيات لعدم التجدد يعنى ليس المراد من نفي العكس لهما ان لا
عكس لهما في الاصل بل المراد ان لهما عكس لكن غير مفيد في باب القياس
فلنا نفي من اصله واقا العكس بحسب الجملة فمن السوالب ^{الكلمة} تنعكس اليها
والعامتان كنفسها بالخلف اما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة
فلانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شئ من ج ب وجب ان يصدق دائما

لا شيء من ج ب ج والا لصدق نقيضه وهو بعض ج ب ج بالامكان العام وصدق
 الامكان يستلزم صدق الاطلاق العام وينضم هو الى الاصل ويقال بعض
 ج ب ج بالاطلاق ولا شيء من ج ب ب بالضرورة او دائماً ينتج بعض ب ليس
 بالضرورة او دائماً وانه محال وهذا المحال لا يلزم الا من صدق نقيض العكس
 فيكون العكس حقا واما العامين فلانه متى صدق بالضرورة او دائماً
 لا شيء من ج ب مادام ج صدق دائماً لا شيء من ج ب مادام ج ب ولا ينفع
 ج ب حين هو ب لانه نقيضه ونضمه مع الاصل بان نقول بعض ج ب
 حين هو ب وبالضرورة او دائماً لا شيء من ج ب مادام ج فينتج بعض
 ب ليس ب حين هو ب وانه محال يلزم من صدق نقيض العكس كما
 للمص والتقريب بيّن الخلف في عكس السالبة الضرورية كنفسها انه لو لاها
 لو لم تصدق الضرورية السالبة في العكس لصدقت الممكنة التي هي نقيضها
 وصدق الامكان مستلزم لا صدق الاطلاق العام فيقال ان اصدق بالضرورة
 او دائماً لا شيء من ج ب اه كما ذكرنا اننا فيلزم المحال المذكور واستدل الصدق
 الممكنة بقوله فانا غنيا بالضرورة ههنا في باب العكس المعنى الاعم من
 الذاتي وغيره لان الامكان نقيض للضرورة المعبرة في هذا الفن بمعنى الاعم
 وهو امتناع الانفكاك سواء كان ناشياً عن الذات او عن غيرها فاذا صدقت
 الممكنة لزوم ان يكون الضرورة مسلوبة عن الجانب المخالف بالمعنى الاعم
 فيلزم امكان صدق الاطلاق في الجانب للوافق لكن صدق الاطلاق
 محال لاستلزام سلب الشيء عن نفسه كما ذكرنا فامكانه اي اطلاق العام

محال لان امكان المحال محال فصدق الامكان محال لانه متفرع على
 الامكان فكما استحال صدق الامكان لو لم يصدق الضرورة والا لزم
 ارتفاع التقيضين وعلى هذا اي التقريب للمكان كونه في عكس الضرورية
 نفس البيان اي بيان المخالف في الشرطية العامة وقيل لم يصدق الشرطية
 في عكس الشرطية لصدق الحينية الممكنة لان نسبة الحينية
 الممكنة الى الحينية المطلقة كنسبة الممكنة الى المطلقة فصدق الحينية
 الممكنة مستلزم لامكان صدق الحينية المطلقة لكن صدقها هنا غير
 ممكن لان ضمها مع الاصل ينتج سلبا لشيء من نفسه مثلا نقول بعقرب
 ج بالفصل حين هو يرب ولا شيء من ج ب بالضرورة ما دام فينتج بعقرب
 ليس ب بالضرورة حين هو يرب وانه محال والمشهور ان الضرورية تنعكس
 دائمة والشرطية العامة عرفتية عامة رد على مذهب من قال ان السالبة
 الضرورية تنعكس كنفسها يجوز ان كان صفة لغيره عين وثبت لاحد هادق
 الاخر فيكون النوع الاخر مسلوبي باعماله تلك الصفة ثابتة بالفصل فيكون
 مع امكان ثبوت الصفة له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب^{زيد}
 يكون ممكنا للفرس والجماد ثابتا للفرس بالفعل دون الجماد فيصدق السالبة
 نحو لا شيء من مركوب زيد جماد بالضرورة ولا يصدق عكسها وهو لا شيء من الجماد
 بمركوب زيد بالضرورة لصدق تقيضه وهو بعض الجماد بمركوب زيد بالامكان
 كما صرح المص بقوله واستدل على انعكاس الضرورية دائمة بان اذا
 قدرنا ان مركوب زيد مختص في الفرس مع امكانه للجماد يصدق لا شيء من

مركوب زيد بخار بالضرورة ولا يصدق العكس الضروري بعين ما ذكرناه
 انما يصدق الدائمة نحو لا شيء من الخمار مركوب زيد انما علم ان عكس الضرورة
 الدائمة لا ضرورة ويرد عليه اي على هذا الاستدلال انه يلزم على تقدير
 صدق الدائمة في العكس بدو الضرورية انعكاس الدوام عن الضرورة
 في الكليات مع ان ثبوت عدم ثبوت المحرل لجميع الافراد لا يخلو عن علة
 الدوام فالضرورة والدوام حين ملاحظة العلة متساويان فلا ينفك
 احدهما عن الاخر ومن هنا اي من اختلاف انعكاس السالبة الضرورية
 لنفسها اختلفوا في انعكاس الممكنين المرجئين العامة والخاصة كنفسها فن
 يقول بان انعكاس الضرورية كنفسها يقول بان انعكاسها كذلك ويقول استدل
 كلما صدق كل انسان كاتب بالامكان صدق بعض الكتابين بالامكان
 والا لصدق نفسه وهو لا شيء من الكاتب بالامكان بالضرورة ونعكس
 الى لا شيء من الانسان كاتب بالضرورة وهو في الاصل ومن لا يقول
 بان انعكاس الضرورية كنفسها فلا يقول بان انعكاس الممكنين كنفسها ويقول
 في الاستدلال لا يجوز انعكاس السالبة الضرورية كنفسها بعين ما ذكر
 بقوله واستدل على انعكاسه ثم اختلف في انعكاس الممكنين انما هو
 على راي الشيخ لانه قائل بانصاف ذات الموصوف بالوصف العنواني بالفعل
 اقول بل هذا الاختلاف مبنى على اختلاف واقع في معنى الضرورية فان
 اريد بالضرورة الضرورية المطلقة فيكون معنى الامكان سلب الضرورية
 المطلقة والوجبة الممكنة حينئذ يكون مستلزما للوجبة المطلقة

العامة وإلا فلا تماثل وإنما على مذهب الفارابي القائل بإمكان انصاف
 ذات الموضوع بالوصف العنواني فتتفق على انعكاسهما أي الموجبتين
 كنفسهما والأصل حينئذ في المثال المذكور بمركوب زيد غير صادق عند
 الفارابي لأن إمكان الانصاف متحقق هناك فلا يصدق السالبة
 الكلية ثم وههنا أي في انعكاس الضرورية السالبة كنفسها شك للرافع
 في الملخص وهو أن الكتابة ممكنة للإنسان غير ضرورية لفرد من الأفراد
 الإنسان والممكن ممكن دائماً ولا أي أن لم يكن الممكن ممكناً دائماً ^{بقلب} يلزم ألا
 أي انقلاباً ممكناً إلى الوجوب والامتناع لأن طبقات المفهوم مستحصرة فيها
 وهو محال وإذا كان الممكن ممكناً دائماً فالسلب الدائم ممكن فلو وقع هذا
 السلب الدائم مع الانعكاس لصدق لا شيء من الكاتب بإنسان دائماً وهذا
 محال لأن قولهم كل كاتب إنسان بالضرورة أيضاً صادق فيلزم اجتماع ^{المتضمنين}
 والمستلزم للمحال محال ولم يلزم هذا المحال من فرض الممكن ولا يعني أن لزوم
 المحال من فرض الممكن لم يكن الممكن ممكناً لأن الممكن ما لا يلزم من فرض وقوعه
 محال فهو أي لزوم المحال هنا من الانعكاس أي من انعكاس الذاتية كنفسها
 وحله يمنع اللزوم وهو أنه لا يلزم من دوام الإمكان إمكان الدوام إلا
 تركته نأيد منع اللزوم إلى الأمور الغير القارة فإن إمكانها دائم ولا
 فيلزم إلا انقلاب ودوامها غير ممكن ولا فلم يكن غير قارة هل تشك من
 تتم لنا يداستفهام انكار أي لا يجوز لأحد أن يشك في أن بقاء الحركة
 محال لذاتها بل هو امر متيقن لأنها من الأمور الغير القارة وهي التي لا

لا تكون بها بقا في زمان ثان ومن ههنا اني محذوم استلزام دولم الممكن المتكامل
 الدوام يستبين ان ازلية الامكان لا يمتنع لان الاول متحقق
 والثاني منتف ولا فيلزم ان يكون الامكان ازليا فلم يكن للحدث في العالم
 وجود هذا اي خذ هذا البيان لان هذا المقام من مزال الاقدام والخامسات
 اي المسترططة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى عامتين اي المسترططة
 العامة والعرفية العامة مع اللادوام في البعض لان دوام الاصل موجبة
 مطلقة وهي انما تنعكس جزئية ولو تدبرت في قولنا لاشي من الكاتب
 ساكن مادام كاتب لا داما تيقنت انهما لا تنعكسان كنفسهما كما قال منا
 التمسية واما المسترططة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية عامة
 لا دائمة في البعض واما العرفية العامة فذكرنا لارضية للعاشين ولازم
 العام لازم للخاص واما اللادوام في البعض فلا نه لو كذب بعض بيج
 بلا اطلاق العام لصدق لاشي من بيج واما تنعكس الى لاشي من ج ب
 دائما وقد كان كل ج ب بالفعل هف واما لا تنعكسان الى العرفية المقيدة
 بالادوام في الكل لانه يصدق لاشي من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتب
 لا دائما ويكذب لاشي من الساكن في كاتب مادام ساكنا لا دائما لكذب
 اللادوام وهو كل ساكن كاتب بلا اطلاق العام لصدق بعض الساكن ليس
 بكاتب دائما لان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض ولا عكس للبواقي
 فان اخضاها اي من البواقي الوقتية وهي لا تنعكس الى الممكنة التي هي اعم
 القضايا وعدم لزوم العام يستلزم عدم لزوم الخاص فلم يكن العكس لازما

لها ولما تنعكس الوقتية التي هي لخاص التباين تنعكس التباين لا عدم انعكاسها يستلزم
 انعكاس العام لصدق قولنا لا شيء من القمر ينخسف بالتوقيت اى في وقت
 التربع لا دائما كذب بعض النخسف ليس بقمر بالامكان لصدق نقيضها
 وهو قولنا كل منخسف قمر بالضرورة لما فرغ من بيان عكس الكلية السالبة شرع
 في بيان عكس السالبة الجزئية من الموجبات وقال من السوالب الجزئية لا
 تنعكس الا الخاصتان فانما تنعكسان كنفسهما لان الوصفين اى وصف
 الموضوع والمحل متماثلان في ذات واحدة بحكم الجزء الاول وهو السالبة
 الجزئية المشروطة العامة او العرفية العامة كما في قولنا بعض الثائم ليس
 مادام نائما فالنوم واليقظة متماثلان لا يجتمعان في ذات واحدة في وقت
 واحد بحكم الجزء الاول لانه سالب وقد اجتماعها اى في الذات الواحدة
 بحكم الجزء الثاني من الاصل وهو المطلقة العامة التي هي عبارة عن اللادوام
 فلك الذات الواحدة التي تحقق فيها الوصفان كما لم يكن ب مادام ج اى
 لم يكن مستيقظا مادام نائما لا يكون ج مادام ب اى لم يكن نائما مادام مستيقظا
 وهو المطلوب لانه لا يصدق في عكس الخاصتين المذكورتين الانفسها
 ولما فرغ من عكس السوالب شرع في عكس الموجبات وقال ومن الموجبات
 الموجبات تنعكس الوجوديتان والوقتيتان والمطلقة العامة بمطلقة عامة
 بالخلف لانه اذا صدق كل ج ب باعدا الجماعات الخمس لصدق بعض ب
 ج بالاطلاق العام والا فيصدق نقيضه وهو لا شيء من ب ج دائما وهو
 مع الاصل ينتج لا شيء من ج ج دائما وهو محال والاقتراض وهو ان

اجمع

نفرض ذات الموضوع شيئا معيناً ونحمل عليه وصف الموضوع ووصف المحمول يعني
وصف الموضوع والحمل في ذات واحدة فتلك الذات مرة عبرت بوصف الموضوع
ومرة بوصف المحمول فيصدق حينئذ بعض بـج لان الوصفين يصدق
عليها فنقول ج الذي هو ب د قد ب و د ج فبعض بـج بالفعل من الشكل
الثالث والعكس عطف على الافتراض وهو ان يعكس نقيض العكس ليرتد
الى ما يناق في الاصل فان الاصل اذا كان كلياً ونقيض عكسه سلب كل العكس النقيض
كنفسه في الكم كلياً او لا يخص من نقيض الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقاً
عامة العكس نقيض عكسها الى ما يناقضه الان نقيض عكسها سلبية كلية
دائمة وهي تنعكس كنفسها القضيها وان كان احدى القضايا الباقية العكس نقيض
الى ما هو اخص من نقايطها والتفصيل مذ كور في القطبي وشرح
المطالع واللائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة بالوجه المذكور
اي بالخلف والافتراض والعكس ان شئت الاطلاع فعليك مطالعة
المطولات والخامستان تنعكس حينية لا دائمة اما الحينية فلان لازم
منها وهو هنا العامتان والحينية لازمة لها لازم للخاص وهو هنا الخا
فتكون الحينية لازمة لها ايضا واما اللازم اي لزوم اللازم في العكس
فلولا له لازم العنواي عن الموضوع فبداً المحمول في الاصل وقد فرض لا دائماً
فيصدق حينئذ بعض بـج حين هو ب لا دائماً وهو المطلوب **فصل**
عكس النقيض وهو في اصطلاحهم عبارة عن تبديل نقيض الطرفين مع
بقاء المصدق والكيف عند المتقدمين كما يقال في عكس النقيض قولنا

كل انسان حيوان كلما ليس بحيوان ليس با انسان وهذا المتأخر من عبارة عن
جعل نقیض الثاني اولا وعین الاول ثانيا مع مخالفة کیف ومحافظة الصدق
والمعتبر في العلوم هو الاول لانه المستعمل في باب القياس وحكم الموجبات
هنا اي في العكس النقيض حكم السوالب في المستقيم يعني ان الموجبة الكلية
هنا تنعكس كنفسها كالسالبة ثم وبالعكس اي حكم السوالب هنا حكم الموجبة
ثم يعني السالبة تنعكس مطلقا سالبة جزئية والبيان اي الدليل هنا هو
البيان ثم وهما اي في لزوم عكس النقيض للاصل شك من وجوب الاول
ان قولنا كل اجتماع النقيضين لا شريك الباري اصل صادق مع ان عكسه
اي عكس النقيض وهو قولنا كل شريك الباري اجتماع النقيضين كاذب
فعلم من هذا ان تعريف عكس النقيض على مذهب المتقدمين غير جامع
لان الصدق هنا في العكس غير باق ولك ان تجيب عن النقيض المذكور لك
ان تلزم صدق اى صدق العكس المذكور وتجعله قضية حقيقية لا خاتبة
فحينئذ يجوز ان يكون العكس صادقا فان قلت ان المطابقة بين الاصل و
العكس في كونها حقيقتان شرط للصدق العكس وهما ليس كذلك قلت
هذا تحكم لا برهان عليه فافهم اشارة الى رد الجواب بان الصدق هنا
غير ممكن لان امكان الموضوع هنا في الاصل منتف فلم يتحقق حمل المحمول
عليه فابن الصدق ومن ههنا اي من التزام عكس المذكور حقيقة امكن
لك التزام تضاد المبتعات كلها يعني لو جاز ذلك الالتزام لجاز هذا
الا التزام ايضا وانما حال فكان الامتناع حين التضاد عدم واحد

يكون المتعاقبات كلها متحدة فيه فتخل بعضها على البعض كما ان الوجوب
 وجود واحد فكما ان منشاء اتزاع وجوب الوجود نفس ماهية الواجب
 فكذا لا متناع متزاع عن نفس المتناع واللام يكن متمنعانا حقيقة المتناع
 واحدة وشريك البادي واجتماع التقيضين والصنديين والخلاء وغيره
 سماها كما للحقيقة الواجبة اسما متعددة وهي واحدة ويتأكد عطف
 على امكن في استلزام الحال محالا مطلقا وجدا لعلاقة بينهما اولا لان
 صدق الحقيقة في العكس من غير علاقة فوكذا استلزام الحال محالا فكما
 لا علاقة هنا فكذا ثمة تأمل والثاني أي الوجه الثاني للشك ولما كان
 ذكره موقوفا على تهيد مقدمة فلذا ذكرها اولا وقال ولتتهيد مقدمة
 وهي كلما لا يستلزم وجوده رفع عدم واقفي كان ذلك الشيء موجودا دائما
 ولا أي لان لم يكن موجودا دائما بل يكون معدوما ويكون موجودا في وقت ^{وقت}
 استلزم وجوده رفع ذلك العدم لان وجوده لا يكون الا في وقت رفع
 ذلك العدم الواقفي وان لم يستلزم وجوده رفع ذلك العدم لتحقق ذلك
 العدم حين وجوده أي وجود ذلك الشيء فيلزم اجتماع التقيضين وانعلا
 واذا تهيد هذه فنقول في بيان وجه الثاني للشك أي للنقض قولنا كلما وجد
 الحادث استلزم وجوده رفع عدم أي عدم ذلك الحادث في الواقع حق مطابق
 للواقع ولا يلزم اجتماع التقيضين وهو أي قولنا المذكور ينعكس هذا الحكم
 أي بعكس النقيض إلى ما ينافي المقدمة المتهدة وهي قولنا كلما لم يستلزم
 وجوده رفع عدم في الواقع كان موجودا دائما فالاصل هنا صادق مع أن ^{عكس}

هذا كاذب وحده منع المناقات بين الموجبتين اللزوميتين وان كان تأليام
 نقيضين اعلم كما ان مناقات الحملات باعتبار تنافي المحمول فكذا تنافي الشرطيات
 باعتبار تنافي التوالي فامل وهذه شبهة الاستلزام ولها تفريعات منزلة
 الاقدام وهي مذكورة في المطولات لما فرغ من بيان عكس النقيض شرع
 في القياس وقال فصل الموصل الى التصديق وحده حجة ودليل وليس
بدين مناسبة بين التصديق والحجة اما باسئمال الموصل على التصديق
 كما في الاقتراني او استلزام كما في الاستثنائي ثبوت المقدم يستلزم ثبوت التالي وانتفاء
 يستلزم انتفاء المردوم في اللزومية وثبوت احد المعاندين يستلزم انتفاء
 المعاند الاخر وبالعكس في المنفصلة ويختصر الموصل في الثلاثة القياس
 الاستفراء والتمثيل والعمدة منها القياس لان اصاله قطعي والنتيجة
 ان الاحتجاج لا يتخلو اما بالكل سواء كان على الكلي او الجزئي فهو القياس او
 بالجزئي فاما على الكلي فهو الاستفراء واما على الجزئي فهو التمثيل وهو
 القياس قول مولف من قضايا يلزم عنها الذاتها قول آخر كقولنا
 العالم متغير اذ هو مشتمل على التصديق بان موضوعه في الصغر في
 محموله في الكبير وفوائد القيود معروفة اخر جوابا للزوم الثاني ما يكون
 اللزوم نسيه مقدمة اجنبية وهي التي لا يكون القياس شتملا عليها وهي
 اما ان يكون غير لازمة كما في القياس للمساوات ولما كان انتاجه موقوفا
 على مساوات الامرين سمى بهذه التسمية وهو المركب من قضيتين بحيث
 يكون متعلق محمول الاولى موضوع الاخرى خواصا ولب وبعبارة

لم يلزم من اى ينتج منه بواسطة مقدمة اجنبية وهي كل مساو لمساو ان مساو
 فحيث تصدق تلك المقدمة الاجنبية كاللزم بان يقال ان ملزوم الملزوم
 او يقال بان لازم اللازم لازم والتوقف كما تقول ان موقوف الموقوف
 موقوف تصدق تلك النتيجة وبما لا تصدق تلك المقدمة فلا تصدق
 النتيجة كالتناقض فان هنا لا تصدق تلك المقدمة فلا تقول ان
 النصف ضعف النصف لضعف مع والتضاعف فلا تقول ان ضعف النصف
 ضعف بل هو ضعف ضعفه لا ضعفه ولا يخل المحصر في الثلثة باخر
 اى قياس المساو عن التعريف لانه اى المحصر المذكور للموصل بالذات
 جواب سؤال مقدر هو ان قياس المساوات ايضا قياس كما اعترفت به انه
 قياس ينتج بواسطة مقدمة اجنبية فعلم منه ان المحصر غير عامر بخروج
 عن المحصر ونقرا الجواب ان المحصر المذكور ليس للقياس المطلق حتى يرد
 عليه الاعتراض بل هو للموصل بالذات واما القياس مع تلك المقدمة
 فراجع الى قياسين جواب اخر عن الاعتراض المذكور بان المحصر لطلق
 القياس واما قياس المساوات مع تلك المقدمة فليس قياس واحد بل
 هو راجع الى قياسين احدهما ان مساو لمساو ينتج منه ان مساو
 لمساو وثانيهما ان مساو لمساو لمساو وكل مساو لمساو لمساو ينتج
 منه ان مساو لمساو ثم اعلم ان لقياس المساوات اعتبارات ثلثة احدها
 انه ينتج النتيجة المطلوبة بواسطة المقدمة فهو بهذا الاعتبار خارج
 عن القياس وثانيها كونه منتجا للنتيجة اذا ضمت المقدمة مع النتيجة

كما انه قياس بالنسبة الى ان مساو لمساو

الحاصلة بالذات فهو بهذا الاعتبار راجع الى قياسين وثالثها انه
ينتج النتيجة الحاصلة بالذات فهو بهذا الاعتبار قياس واحد هكذا
ذكر البعض وتكرار الحد بتمامه في القياس ما دل على وجوبه دليل
جواب لمن يقول ان تكرار الاوسط لشرط الانتاج فاذا لم يكرر في القياس
المساواة لم ينتج فلم يكن قياسا بدون ضم النتيجة ومع ضمها لا يكون
قياسا واحدا اقول وجهه حصر الاشكال في الاربعة والاستغناء عن
تكرار الحد الاوسط بتمامه وجوبا تاملا ولما ان يكون المقدمة الاجنبية
لازمة للقياس متناقضة له في الحد وحيث مخالفة في الاطراف للقياس المذكور
كما تقول جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكلما يوجب ارتفاعه
ارتفاع الجوهر فهو جوهر وكلما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
يلزم منه اى من القول المذكور بواسطة عكس نقيض المقدمة الثانية
ان جزء الجوهر جوهر ولا ادري وجهه اقويا لاخراج هذا القسم من التعريف فانه
اى عكس النقيض كالعكس للمستوى في اللزوم فاخرجه من هذا الوجه
دون ذلك ترجيح بلا مرجح بل هو محكم سوى ان مناقضة الحد ودأ بعد
عن الطبع جدا وهو لا يصلح ان يكون سببا للاخراج وفيه ما فيه وهو ان
البعد عن الطبع ان كان سببا للاخراج فينبغي ان لا يذكر ولا يبدأ الشكل الرابع
من الاشكال لانه ايضا ابعد عن الطبع جدا القولا الشكل الرابع وان كان معدودا
من الاشكال لكنه غير منتج على هيئته بل يرد الى الشكل الاول فكانه
خارج عن الاعتبار ثم ان اخذ اللزوم من اللزوم الماخوذ في التعريف اللزوم

في نفس الامر بان يصدق القول متى صدقت المقدمات في نفس الامر فيها
 يعني فهو المراد ان اعتبر للزوم بحسب العلم وهو الاشهر بين المنطقيين فالمراد
 منه اى من الزوم الاستعقاب اى استعقاب القول اللام لا متناع انفكاك
 بعد تظن الانداج اى انداج الحدود بعضها تحت بعض كما قال ابن سينا
 ان النتيجة لا تحصل الا بعد انداج الحدود وذلك الاستعقاب
 على سبيل العادة كما هو مذهب الاشاعرة او التوليد كما هو مذهب
 المعتزلة والاعداد كما هو مذهب الحكماء على اختلاف المذاهب
 لما فرغ عن تعريف القياس شرع في تقيمه وقال وهو استثنائى ان كان النتيجة
 او نقيضها مذكورا فيه بهيئته كما نقول انكاف هذا جسيما فهو متخير لكنه جسم
 فهو متخير فالنتيجة هنا مذكورة بهيئتها والاى وان لم يذكر النتيجة
 فيه بهيئتها التركيبية بل يذكر فيه بما دلتها فاقتراني لا قتران الحدود
 فيه الان شرع في بيان قسمة الاقتراني وقال فان تركيب الاقتراني
 من الحملات الصرفة فحمل كقولنا كل جسم مولف وكل مولف محدث
 فكل جسم محدث والاى وان لم يتركب من الحملات الصرفة سواء
 كان تركيبه من الشرطيات الصرفة او لا بشرطى نحو كلما كان زيدا
 انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم فالكبرى فيه حملية واما قولنا
 كلما كان زيدا انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسيما فهو مركب
 من الشرطيات الصرفة لما فرغ عن تقسيم القياس شرع في بيان اسامي
 اجزاء القياس وقال موضع المطلوب اى موضع ما يستحصل من القياس

يسمى أصغر لكونه أخص من المحمول غالباً وما هو فيه أى القضية
التي فيها الأصغر تسمى الصغرى ومحمولة أى المطلوب تسمى الكبرى لكونها أعم
فالأغلب وما هو فيه أى القضية التي فيها الكبرى تسمى الكبرى
والتكرين موضع المطلوب ومحمولة يسمى وسط لتوسطه بين طرفي المطلوب
والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة وطرفاها أى طرفا القضية
يسمى حداً واقتزان الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضرباً وهيئة ونسبة ^{سط} الأولى
إلى طرفي المطلوب يسمى شكلاً لما فرغ عن بيان سامي اجزاء القياس واسم
اجزاء المقدمة شرع في تقسيم الشكل وقال فالأوسط أما وقع محمول في الصغرى
وموضوع في الكبرى فهو الشكل الأول لا يد على نظم طبعي أو الأول في مرتبة
الانتاج لأن النتيجة تحصل منه أولاً بدون الرد والعكس هو العالم
متغير كل متغير حادث أو يكون الأوسط محمولاً أى الصغرى والكبرى
فهو الثاني وهو أقرب من الأول فلذا اضع في المرتبة الثانية ووجه
القرب موافقته للأول في الصغرى التي هي شرف المقدستين لاشتمالها
على موضوع المطلوب حتى ادعى بعضهم أنه بين الحاجة إلى بيان وجه
انتاجه أو وقع موضوعها أى في الصغرى والكبرى فالشكل الثالث لانه
في المرتبة الثالثة عن الأول لمخالفة الأول في الصغرى التي هي شرف المقدستين
أو وقع في الصغرى والكبرى على عكس الأول فالرابع وهو أبعد جداً عن
الطبع لكونه على خلاف نظم طبعي حتى اسقطه الشيخان وهما أبو النصر و
سينا عن الاعتبار من حيث الاستعمال في العلوم وكل شكل يرتد إلى الآخر

بعكس ما يخالفه كالشكل الثاني يرتد الى الاول بعكس الكبرى والثالث يرتد
 اليه بعكس الصغرى والرابع يرتد اليه بعكس المقدمتين عند الانتاج
 ولا قياس من جزئيتين لاحتمال انتفاء الاندراج ولا من سالتين كليتين او
 جزئيتين لعدم تعدد الحكم من سلب الى سلب الا في الرابع والنتيجة تتبع
 اخر المقدمتين كما وكيفا بالاستقرار لما فرغ من بيان تقسيم الاشكال شرع
 في بيان شرائط انتاجها وقال وبشرط في الاول للانتاج ايجاب الصغرى
 وكلية الكبرى ليلزم الاندراج اى اندراج الاصغر تحت الاوسط اذ لو كانت
 الصغرى سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط لان الكبرى تدل على ما ثبت
 له الاوسط فهو متبكم عليه بالا كبر فحينئذ لو كانت الصغرى سالبة بسلب
 الاوسط عن الاصغر فالاصغر لا يكون داخلها يثبت له الاوسط فالحكم
 حينئذ باثبات الاوسط لا يقضى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة لان انتفاء شرط
 الانتاج وايضا لو كانت الكبرى جزئية كان بعض الاوسط محكوما بالا كبر
 فلا يلزم التقدى بجواز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فلا يلزم النتيجة
 واحتمال الضروب في كل شكل ستة عشر من تركيب المحصورات الاربع واسقط
 بشرط الايجاب ثمانية وبشرط الكلية اربعة ان شئت الاطلاع عليها
 فعليك مطالعة المطولات بقي ضروب اربعة الموجبتان كليتين جزئيتين
 مع الكليتين اى الموجبة الكلية والسالبة الكلية منتجا لمطالب اربعة اى محصورات
 اربعة بالضرورة لا يحتاج الى البرهان وذلك لان انتاج المحصورات الاربع
 من خواص اى من خواص الشكل الاول كالانجاء الكلى اى كانتاج الموجبة

الكلية من خواصه وههنا شك مشهور من وجوبين أي في شرط شكل
 الأول شك بوجوب الوجه الأول في شرط كلية الكبرى والثاني في إيجاب
 الصغرى كما يعلم من بيانه الأول أن النتيجة موقوفة على العلم بكلية الكبرى
 لأنها شرط تحقق النتيجة وبالعكس يعنى العلم بكلية الكبرى موقوف على
 العلم بالنتيجة لأن الأصغر من جملة أفراد الأوسط فدار وهذا الحال لا يلزم إلا
 من كلية الكبرى في حال وحده أن التفصيل في النتيجة موقوف على الإجمال
 الذي في كلية الكبرى فلا دور لا اختلاف جملة التوقف وأحال أن الحكم
 يختلف باختلاف الأوصاف فلا أشكال بالذات الوجه الثاني من الشك أن قولنا
 المحل ليس بموجود وكما ليس بموجود ليس بمجسوس ينتج لقولنا المحل ليس بمجسوس
 مع أن الصغرى سالبة فعلم أن إيجاب الصغرى ليس بشرط للانتاج أقول
 لا تخصيص بالمادة المذكورة بل كما تكررت النسبة السلبية انتجت نتيجة
 وحده كما نيل أنها أي الصغرى موجبة سالبة المحل فالنتيجة في المثال المذكور
 باعتبار وجود الشرط لا بانتفاءه فلا أشكال يدل على ذلك أي على كون الصغرى
 في القول المذكور موجبة سالبة المحل جعل النسبة السلبية في الكبرى مرة
 للأفراد في الكبرى وإذا كان الصغرى موجبة فلا أشكال أقول في رد الجواب لك أن
 تستدل من ههنا أي من انتاج قولنا المحل ليس بموجود حال كونه موجبة سالبة
 المحل على عدم استدعائ تلك الموجبة السالبة المحل الوجود أي وجود
 الموضوع والالم يكن صادقة فتدبر إشارة إلى أن صدق الموجبة بدون وجود
 الموضوع غير متصور لأن ثبوت الشيء بشئ مطلقا يقتضي وجود الموضوع لما

نرفع من بيان شرائط الشكل الأول شروع في بيان شرائط الثاني فقال وفي الثاني
 أي الشرط للانتاج في الشكل الثاني اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية
 الكبرى في الكم فالأى ان لم يشترط الشرط المذكور فيه يلزم الاختلاف في
 النتيجة لانا اذا قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان ينتج موجبة وهو
 كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان ينتج سالبة وهو
 لا شئ من الانسان بفرس وكذا الحال في السالبتين فعلم ان الاختلاف
 في الكيف شرط الانتاج في هذا الشكل واما اذا لم يتحقق كلية الكبرى فيقال
 مثلا كل انسان ناطق وبعض المحبوس ليس ناطق كانتا النتيجة بعض الحيوان
 انسان ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الصاهل ليس ناطق كان الحق السلب
 وهو بعض الانسان ليس بصاهل والاختلاف المذكور دليل العقم فعلم
 انها شرط الانتاج فينتج الكليتان أي الصغير والكبير في الكليتان اذا
 كانت الكبرى سالبة سالبة كلية والمختلفتان كما يعنى في صورة تكون المعر
 موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية لان النتيجة تأت
 للاخس الادفل وهو هنا السلب والجزئية بالخلف وقد مر ذكره في الاول
 او بعكس الكبرى فيصير الثاني اولا او بعكس الصغرى ثم بعكس الترتيب
 حتى يصير شكلا اولا ثم عكس النتيجة ليحصل النتيجة المطلوبة
 لما فرغ من بيان شرائط الشكل الثاني شرع في بيان شرائط الشكل الثالث وقال
 ويشترط في الثالث ايجاب الصغرى بحسب الكيف مع كلية احدهما اذ لو
 كانتا كلتا جزئيتين مجازان يكون البعض من الاوسط الذي هو المحكوم عليه

بالاصغر غير البعض الذي هو المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم نقدية المحكم من الاكبر
الى الاصغر لينتج الوجدان اى الموجبة الكلية والجزئية حال كونها صغريتان مع
الموجبة الكلية الكبرى او الكلية الكبرى مع الموجبة الجزئية الصغرى موجبة جزئية
ومع السالبة الكلية الكبرى او الكلية الصغرى الموجبة مع السالبة الجزئية ينتج سالبة
جزئية بالخلف ومرفوضة او بعكس الصغرى ليصير شكلا اولاً ثم بعكس الترتيب
بان يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى حتى يصير شكلا اولاً ثم بعكس النتيجة
ليحصل النتيجة المطلوبة او الرد الى الشكل الثاني بعكسها وفي الشفاهان هناك
وان رجعا الى الاول فلهما خاصية وهي ان الطبيعي في بعض المقدمات ان احدهما
الطرفين متعين الموضوعية والعمولية كما في قولنا الانسان كاتب لان الانسان
متعين للموضوعية لانه ذات حتى لو عكس كان غير طبيعي لا يتقبل الذهن منه
فالتأليف الطبيعي بما لم يقم الاعلى احد هذين اى الشكل الثاني والثالث فليس
عنهما غشية من كل وجه ومقصوده من النقل دفع دخل مقدر وهو انهما لا يحتاجان
الا بعد الرد الى الاول فلا حاجة الى ذكرهما بعد ذكر الاول والجواب انه قد يحتاج
اليهما في بعض المواد فلذا ذكر هذا اى خذ هذا الجواب والشرط في الرابع ايجابها
اى ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف مع كلية
احدهما اى شرط انتاج هذا الشكل احدا من اى ايجاب المقدمتين مع
كلية الصغرى واما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احدهما لانه لو لا
ذلك للزم اما كون المقدمتين سالتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية
او جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى هذا التقدير يحصل الاختلاف في النتيجة

او بعكس الكبرى

والا لزم الاختلاف

وهو دليل العقم وتفصيله مذکور في المطولات فينتج للوجبة الكلية الصغرى
 مع الأربع اى المحصورات الأربع والخمسة اى الموجبة الخمسة الصغرى مع السالبة
 الكلية الكبرى والسالبان الصغريتان كلية وخمسة مع الموجبة الخمسة الصغرى
 ان لم يكن سلبا والاى ان كان سلبا فسالبة جزئية اى ينتج سالبة جزئية حين
 وجود السلب الاى واحد من الضروب لم ينتج سالبة جزئية وهو الضرب السادس
 من ضروب وثبوت النتائج المذكورة من ضروب هذا الشكل بالخلف اى دليل
 الخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى احد المقدمتين او يرد الاناج الى الاول
 بعكس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لو يرد الى الاول بعكس
 المقدمتين او بعكس الصغرى فيصير ثانيا او بعكس الكبرى ليصير ثالثا فينتج
 ما هو المطلوب من ان شرط الاناج بحسب الجملة في المختلطات وهى
 الاتية بالحاصلة من خلط الموجبات بعضها مع البعض ففي الاول اى الشكل الاول
 فعليه الصغرى على مذهب الشيخ كما ترى في عقد الوضع من ان المقبر عند صدق
 العنوان على ذات الموضوع بالفعل فالحكم فى الكبرى على ما هو الاوسط بالفعل
 على مذهب فلو كانت الصغرى ممكنة لم يجب تقديمها للحكم من الاوسط الى
 الاصغر بخلاف ان يخرج الاصغر حينئذ من القوة الى الفعل فلم يكن محكوما عليه بالاوسط
 بالفعل وذهب هو والامام الى انتاج الممكنة والمقصود منه منع فعلية الصغرى
 على مذهب الشيخ لانها اى الممكنة ممكنة مع الكبرى فامكن وقوعها معها
 لان الممكن ممكن على جميع نقاد يروه حينئذ يندرج الاصغر تحت الاوسط فلا
 يلزم من فرض الوقوع محال لانه ممكن اى وقوع الممكنة مع الكبرى فيلزم ^{النتيجة}

ثم النتيجة

مع الموجبة الكلية والسالبة الكلية

فاجيب عنه تارة باثبات المقدمة المنوعة بانه لا يلزم من ثبوت امكان شئ
 مع اخر امكان ثبوته معه حتى يلزم منه النتيجة الا ترى تأييد الجواب من المجازة
 ان يكون وقوع الصغرى واقعا لصدق الكبرى كما لممكنة الضرورية فلا يجتنب
 قط فلا يلزم من امكان وقوع الممكنة مع الكبرى وقوع الممكنة معها وفيه ما
 اى فى الجواب ما يرد عليه وهوان فعلية الامكان لا يستلزم لامكانه لان الفعلية
 لا تكون بدون الامكان ناسل واجيب تارة اخرى بمنع لزوم النتيجة على تقدير
 الوقوع اى على تقدير وقوع الممكنة صغرى مع الكبرى الفعلية لان الحكم فى الكبرى
 على ما هو وسط بالفعل فى نفس الامر والا صغرا ليس كذلك فلا يتقيد الحكم
 اليه ففكر اشارة الى مقدمة ممنوعة بان لزوم النتيجة على تقدير وقوع
 الصغرى الفعلية مع الكبرى واضحة لا ستر فيها والحق فى الجواب ان يقال
 ان اخذ الامكان بالمعنى الاخص وهو عبارة عن سلب الضرورة المطلقة
 سواء كانت ناشئة عن الذات او عن الغير فهو مساو للاطلاق وهو ظاهر
 كالدام مساو للضرورة بالمعنى الاعم وهو بالضرورة المطلقة لان الدوام
 لا يخلو من الضرورة لعلته والامكان والاطلاق نقض لهما فيكونا متنافيين
 لان نقضى المتساويين متساويان كما جز اعلم ان الامكان بالمعنى الاعم و
 الاخص هنا غير الامكان العام والخاص فان الامكان العام عبارة عن سلب
 الضرورة عن الجانبين المخالف والامكان الخاص عبارة عن سلب الضرورة
 عن الطرفين والامكان بالمعنى الاعم عبارة عن سلب الضرورة الذاتية
 والامكان الخاص عبارة عن سلب الضرورة المطلقة فيلزم النتيجة

لتحقق شرط الانتاج وهو اطلاق في الصغرى والا كما وان لم يؤخذ الامكان
 بالمعنى الاخص بل اخذ بالمعنى الاعم فلا يلزم النتيجة لان الممكن لذاته يمكن
 ان يكون متمتعاً لغيره النتيجة كالكبرى ان كانت الكبرى من غير الوصفيات
 الاربع وهي الشرطتان والعرفيتان لان الكبرى حينئذ دلت على ان كل ما ^{ثبت}
 له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المعتبرة في الكبرى لكن
 الاوسط مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوماً عليه بالاكبر بتلك الجهة
 المعتبرة والا اى من لم يكن الكبرى من غير الوصفيات بل تكون من الوصفيات
 الاربع فكما للصغرى اى النتيجة كالصغرى لان الكبرى حينئذ يدل على ان دوام
 الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط دائماً للاكبر كان ثبوت الاكبر
 للصغرى بحسب ثبوت الاوسط فكان ثبوته له دائماً للاكبر وكان ثبوت الاكبر
 للصغرى بحسب ثبوت الاوسط فان كان ثبوته له دائماً كان ثبوت الاكبر له ^{ايضاً}
 دائماً وان كان في وقت كان في وقت وان كان الاوسط دائماً للاكبر بالضرورة كما
 في الشرطتين كان ضرورة ثبوت الاكبر للصغرى بحسب ضرورة ثبوت
 الاوسط لان الضرورى للضرورى ضرورى في حال كون النتيجة محذوفاً
 عنها اى عن الصغرى قيد الوجود اى اللادوام واللاوجود لان الصغرى لما كانت
 موجبة بحسب شرط هذا الشكل كان اللادوام واللاضرورة فيها سالبة
 والسالبة لا دخل لها في انتاج هذا الشكل والضرورة المختصة بالصغرى
 ايضا محذوفة عنها لان الكبرى اذا لم يكن فيها ضرورة جاز ان تفكك ^{كبرى} الاكبر
 من كل ما ثبت له الاوسط لكن الاكبر مما ثبت له الاوسط فيجوز انفكاك

الأكبر عن الأصغر فلم يتعد ضرورة الصغر إلى النتيجة ومنفصلاً إليها أي إلى
 الصغرى قيد الوجود في الكبرى أي لا دوام الكبرى ان كانت أحد الخاصتين
 لأن الكبرى حينئذ تدل على أن الأكبر غير دائم لكل ما هو وسط بالفعل
 والأصغر مما هو وسط بالفعل فيكون الأكبر غير دائم له مثلاً الصغرى الضرورية
 مع الشروط العامة ينتج ضرورية لأن النتيجة كالصغرى بعينها ومع الشرط
 الخاصة ضرورية لا دائمة لأن نظام اللادوام مع الصغرى ومع العرفية العامة
 ينتج دائمة بحذف الضرورة التي هي المختصة بالصغر ثم يتيق إلا الدوام و
 هكذا عليك استخراج نتائج المختلطات الباقية بالتأمل ولما فرغ من بيان
 شرائط الإنتاج في الأول بحسب الجملة شرع في بيان شرائط الإنتاج بحسبها
 في الثاني وهو أمران أحدهما دوام الصغرى وانعكاس سالبية الكبرى أي كون
 الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب وثانيهما كون الممكنة الصغرى
 مع الضرورية الكبرى يعني لا ينتج الممكنة في هذا الشكل إلا مع الضرورية
 المطلقة أو كبرى مشروطة أي مع الكبرى من الشرطين وذلك اذ لو انتفى
 الأمران الأولان لكانت الصغرى غير الضرورية والدائمة والكبرى من القضايا
 المنعكسة السوالب والحال أن الشروط الخاصة والوقفية أخص
 الصغريات لأن الشروط الخاصة أخص من الشروط العامة والوقفية
 والوقفية من الشيع الباقية وأخص الكبريات الوقفية واختلاط الشروط
 الخاصة والوقفية مع الكبرى الوقفية غير منتج وعدم إنتاج الأخص يستلزم

عدم انتاج الاعم وايضا ان الممكنة ان كانت صغرى فلم تستعمل الاعم مع الضرورية
 المطلقة او المشروطتين وان كانت كبرى فلم تستعمل الاعم مع الضرورية المطلقة
 اما الاول فلانه قد ظهر من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا تنتج
 مع السبع الغير المنعكسة السوالب لعدم صدق الدوام على الصغرى
 وعدم كون الكبرى من المنعكسة السوالب فلو استعمل الممكنة الصغرى
 مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدوام وهي الدائمة والعرفيتان لكن
 اختلاطها مع الدائمة عقيم لجواز ان يكون الثابت لشيء بالامكان مسلوبا
 عنه داما نحو كل ذلك فهو ساكن بالامكان مع ان السكون مسلوب عنه
 بالفعل داما ويلزم من عقم هذا الاختلاط عقم الاختلاط الممكنة مع
 العرفيتين لان الدائمة اخضر من العرفية العامة وعقم الاخضر يوجب
 عقم الاعم واما العرفية الخاصة فلان العرفية العامة مع الممكنة غير منتجة
 واما اللادوام فلان الاصل لما كان مخالفا للممكنة في الكيف كان اللادوام
 متوافقا لها في الكيف ولا انتاج في هذا الشكل من متفتقتين واما الثاني
 وهو ان الممكنة اذا كانت كبرى لا تستعمل الاعم مع الضرورية المطلقة فلان
 الممكنة الكبرى مع غير الضرورية والدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام على
 الصغرى وعدم كون الكبرى من القضايا السوالب فلو استعملت الممكنة
 الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منتج لجواز ان
 يكون المسلوب عن الشيء بالامكان ثابتا له دائما كما في قولنا كل رومى لبيس
 دائما ظاهر والنتيجة دائمة دائما ان كان هناك دوام سواء كان في الصغرى

او في الكبرى والآي وان لم يكن هناك دوام فكا لصغري اي تكون النتيجة
 كالصغري محذوف عنها قيد الوجود اي اللادوام واللاضرورة والضرورة
 سواء كانت ذاتية او وصفية او وقتية والبرهان على كون النتيجة مائة
 او كالصغري مائة في المطلقات او غير الموجبات من المخلف والعكس
 الا افتراض وفيه ما فيه قال في الحاشية هذا اي تحصيل النتيجة بالدائمة
 او كالصغري تماميتم لولم ينكس السالبة الضرورية والشرطية كنفسها
 مع انفسها ينكسان فلا يصح انحصار النتيجة في الدوام كالصغري مع عند
 الضرورية وقيد الوجود فتدبر انتم وشرط الانتاج في الشكل الثالث بحسب
 المهمة ما في الاول وهو فعلية الصغري لانها لو كانت ممكنة لم يلزم تعدد
 المحكم من الاوسط الى الاصغر لان المحكم في الكبرى على ما هو الاوسط بالفعل
 والاوسط ليس بالصغري بالفعل بل بالا مكان فبان ان لا يصدق الاصغر بالفعل
 على الاوسط فلم يندرج الاصغر تحته فلا يلزم من المحكم بالا كبر على الاوسط
 المحكم به على الاصغر والنتيجة تكون كالكبرى في غير الوصفية يعني اذا كانت
 الكبرى غير هذه الاربعة تكون النتيجة كالكبرى لانه حينئذ يكون جهة
 النتيجة جهة الكبرى بعينها والآي وان كانت من الوصفيات النتيجة
 كعكس الصغري محذوف عنها اي عن العكس لادوامه ان كان العكس مقيدا به ومعناها
 اليه اي الى العكس لادوام الكبرى ان كانت احدا الخاصتين واما كون
 النتيجة كالكبرى او كعكس الصغري فبالمخلف والعكس والافتراض
 واما حذف لادوام عكس الصغري فلان عكس الصغري موجبة فيكون

لا دوامه سالبة ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل واما ضم الادوام الكبرى
 اليه فلا نرى ينتج مع الصغرى لا دوام النتيجة ان شئت الاطلاع على
 تفصيل هذا الباب فعليك مطالعة جداول هذا الشكل في المطولات و
احكام اختلاط الموجبات في الشكل الرابع تعرف في المطولات وهي خمسة
 الاول ان الممكنة غير مستعملة فيه والثاني ان يكون السالبة المستعملة
 فيه منعكسة والثالث ان يصدق الدوام في الضرب الثالث على صغره
 بان يكون ضروريا وعامة او للعرف على كبراه بان يكون من القضايا ^{المنعكسة}
 السوالب والرابع ككان الكبرى في الضرب السادس من القضايا المنعكسة
 السوالب والخامس كون صغره في الضرب الثامن من احكام الخاصتين وكبراه
 مما يصدق عليه العرف العام ان شئت الاطلاع عليها فعليك مطالعة
المطولات ولما فرغ من القياس الحمل الاقتراني شرع في شرطي الاقتراني
 وقال ثم الشرطي يتركب من متصلتين او منفصلتين او حلية ومتصلة
 او حلية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة وينعقد فيه اى في الشرطي
 الاشكال الاربعة ايضا لان الاوسط اى الجزء المشترك ان كان تاليا في الصغرى
 ومقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليا فيها فهو الثاني وان كان
 مقدما فيها فهو الثالث وان كان مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى
 فهو الرابع والامثلة كلها مذكورة في المطولات والعدة من الاشكال
 في اثبات المطالب ههنا ايضا الاول والمطبيع متراي القريب الى الطبع
 من الشكل الاول مشترك المقدمتين في جزء تام كالمتالي والمقدم وشرائط

الانتاج كما وكيفا وخال النتيجة فيه اى في الشرطي كما في الحملات من غير
فرق كقولنا في الشكل الاول كلما كان اب نج د وكلما كان ج د فهو نتيج
كلما كان اب فهو د فانتاج اللزوميتين لزومية في الاول بين ك انتاج الحيلة
من الحملتين بين و ههنا اى في انتاج اللزومية شك اى منع او رده الشيخ
في الشفا وهو انه يصدق كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان
ك زوجا مع كذب النتيجة وهو قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا فلم
يكن انتاج اللزومية من اللزوميتين بين و هه اى الشك كما قيل منع كون
الكبرى لزومية وانما هي اتفاقية سند المنع فلا يكون هذا القياس مر كبا من
اللزوميتين وعدم انتاجه لزومية ليس الالهذه العلة وبجواب من حبا
الشك بان قولنا كلما كان الاثنان عددا كان موجودا لزومية لان
العدد يترتب توقفه على الوجود وكذا كلما كان زوجا كان زوجا لزومية و
هو منتج برعكسها منعدم وهو اللزومية اقول لك في حله ان تمنع الصفر
فانا لانسلم از عددية الاثنتين الفرد معلول الوجود لان المشتقات غير معللة
يعنى كون الاثنتين فردا تمنع والمنع مادام متمنع غير معلل بالوجود لنا فافهما
ولك في حله ان تمنع الكبرى وهي قولنا كلما كان عددا كان زوجا بناء على
ان العام لا يستلزم الخاص لان وجود الاثنتين الفرد من جملة وجود الاثنتين
نعم يصدق الكبرى اتفاقية لكن لا ينتج لزومية حينذ ولو ثبت في اثبات
لزومية يكونها اى كون الزومية من لوازم الماهية الاثنتين للزم حينذ صدق
النتيجة المفروض كذبها وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا

بجواز ان يستلزم الحال وهو كون الاثنين فردا محالا اخر وهو كون الاثنين
 الفرد زوجا في هذا الجواب قوله ولو ثبت جواب سوال مقدر وان قلنا
 كلما كان الاثنان عددا كان زوجا لزومية لان الزوجية لازمة لماهية
 الاثنين ولازم الماهية لا ينفك عنها في مرتبة من المراتب فيلزم ان يكون
 الاثنان الفرد زوجا فصدق النتيجة حينئذ ظاهر مع انها كاذبة فتمثل
 اشارة الى رد قوله للزم صدق النتيجة لان الواجب في لوازم الماهية عدم
 انفكاك اللزم عنها في نحو وجود من اتحاد وجودها وليس بفردية الاثنين
 نحو من الوجود فلا يلزم الزوجية له فلا يكون النتيجة صادقة واختار في
 محل صاحب الشك وقال بناء على اية اي على راي ابو علي سينا وهو صدق
 الوصف العرفي على ذاته بالفعل والفردية لا يصدق بالفعل على الاثنين
 ان الصغرى وهي قولنا كما كان الاثنان فردا كاذبة لا الاثنين لا يكون
 الا نصلوا قولهم ان اللزوميتين ينتج لزومية مبني على صدق اللزوميتين
 وفي صورة الشك ان لم ينتج لزومية فلا بقا حتمية لان الصغرى واقية
 المذكور كاذبة اقول رد الراب كمالا لم يكن الاثنان عددا لم يكن فردا يصدق
 لزومية فان انتفاء العام وهو العدد يستلزم انتفاء الخاص وهو الفرد لان
 العدد الفرد فرد من مطلق العدد فيكون اخص منه وهو اي القول المذكور
 تنعكس بعكس النقيض الى تلك الصغرى ومنه يستبين ضعفها فبه قال الشيخ انها كاذبة
 وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا ولما كان بقاء الصدق ما خوذ في
 تعريف العكس ببيان يكون هذا العكس صادقا لصدق الاصل وليس

كذلك والحق في الجواب منع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان
 فردا كان زوجا بناء على تجويز الاستلزام بين المتشائمين وهما الفرد والزوج
 فيكون النتيجة على هذا التقدير صادقاتا متلا وبقي البحث من الوجبات في
 المبسوطات لتأخر من بحث الشرطى الاقتراني شرع في الاستثنائي وقال
 والاستثنائي يتركب من مقدمتين احدهما شرطية متصلة كانت او منفصلة
 وثانيهما وضعيتان وضع احدا الجزئين من المقدمة المذكورة او دفعته الى رفع
 احدا الجزئين من المقدمة المذكورة ولا بد من كونها اى الشرطية موجبة
 لزومية هذا شرط اول لانناج هذا القياس كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
 فالهنا موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود لكن النهار ليس موجود
 ينتج ان الشمس ليست بطالعة او عنادية كقولنا دائما ان يكون هذا
 العدد زوجا فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد ولا كذلك ليس زوج
 ينتج انه فرد ففي المتصلة ينتج الوضع الوضع والرفع الرفع يعنى وضع المقدم وضع
 لان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم رفع التالي رفع المقدم لان انتفاء الملزوم
 يستلزم انتفاء الملزوم وفي المتفصلة ينتج الوضع الرفع وبالعكس ان كانت حقيقة
 ومن كلية الشرطية هذا شرط ثان لانناج هذا القياس لانه لو لم يكن كلية محاذ
 ان يكون وضع المقدم غير وضع الاستثناء فلا يستلزم الوضع الرفع ففي المتصلة
 ينتج وضع المقدم وضع التالي لان وجود الملزوم مستلزم لوجود اللازم ولا
 عكس يجوز اعمية اللازم وينتج رفع التالي رفع المقدم في المتصلة فان انتقاد
 اللازم ملزوم لا انتفاء الملزوم ولا عكس يجوز ان يكون الملزوم اخص فلا يلزم

من انتفاء الآخر انتفاء الاعم وههنا انما لزوم الرفع شك وقيل عويض وهو
 منع استلزام الرفع الرفع اي لا نسلم ان انتفاء التالي يستلزم لرفع المقدم يجوز
 استحالة انتفاء اللازم في نفس فاذ وقع انتفاء اللازم في نفس لم يبق للزوم معه
 فلا يلزم انتفاء المعلوم هذا اذا انتفى اللازم بدون المعلوم وهو في حيز المنع
 حله اي الشك ان اللزوم حقيقة امتناع الاتكالك بينهما في جميع الاوقات
 وجودا وعدما فوق الاتكالك وهو وقت عدم بقاء اللزوم داخل في الجميع
 اقول لا اتكالك تحليل انتفاءهما معاً لان الاتكالك متمنع والمتمنع متمنع دائماً
 والا يلزم ان يكون المتمنع ممكناً وهو محال فوهنا المنع يرجع الى منع اللزوم وقد
 فرض وجوده ههنا وفي المفصلة ينبغي الوضع الرفع كما في مانعة الجمع لعدم
 اجتماعهما في العجز وينبغي الوضع الرفع كما في مانعة الخلو لعدم الخلو منهما
 والحقيقة ينبغي النتائج الاربعة بعني وضع المقدم وضع التالي ونبذ المقدم وضع
 التالي ووضع التالي وضع المقدم وضع التاكيد وضع المقدام اجتماعها ماضوها لما فرغ المصنف من
 بحث القياس شرع في لواحقه وهي اربعة والاول منها القياس المركب وهو
 في اصطلاحهم ما يتركب من مقدمات ينبغي بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمات
 اخوى نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المقام سواء كان موصولاً لنتائج كقولنا
 كل ج ب وكل ب فكل ج ثم كل ج ب وكل ج فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ج فكل ج ب او
 اي موصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب فكل ج ا وكل ج فكل ج ب ا فبما
 جاز قوله والقياس المركب اذ يعني قياسات مرتبة موصلة للطلب ولهذا
 تسمى قياساً مركباً فان صرح بنتائج تلك القياسات فيرسمي موصول النتائج

لوصول النتائج بالمقدمات وان لم يصرح بها فيه لشمي مفصول النتائج نفسها
 من المقدمة في الذكر ستة اى من القياس المركب يعنى الثاني من لواحق القياس
 المختلف وهو ما يقصد فيه اثبات للمطلوب بابطال نقيضه ورجعه الى افتراضه و
 استثنائى كما نقول لو لم يصدق ليس كل ج ب لصدق نقيضه وهو كل ج ب
 فلنفرض ان ههنا مقدمة صادقة وهى كل ب ا ونجعلها كبرى المتصلة وهو
 القياس الافتراضى ينبج لو لم يصدق ليس كل ج ب لكانت ج ا ثم يجعل هذه النتيجة
 مقدمة لقياس استثنائى ونستثنى نقيض التالي ونقول ليس كل ج ا لاننا نرى حال
 فنبين ليس كل ج ب وهو المطلوب والثالث من لواحق القياس الاستقراء
 وهو حجة يستدل فيها من حكم الاكثر اى اكثر الجزئيات على الكل وقد يقال
 هو تصفح الجزئيات لاثبات حكم كل اعلم ان الحجة على ثلاثة اقسام لان الاستدلال
 اما من حال الكل على الجزئيات او بالعكس واما من حال هذا الجزئيات على الكل
 الواحد على الجزئيات الاخر فالاول هو القياس والثاني هو الاستقراء والثالث
 التمثيل كما نقول كل حيوان يتحرك فكه الا سفل عند المضغ لان الانسان يتحرك
 والبقر غير ذلك مما تتبعناه كذلك وهو ما يفيد الفن بجواز القلف كما قيل
 فى التماسح وانما سمي استقراء لان مقدماة تحصل تتبع الجزئيات كما فى القول
 المذكور لان الانسان وغيره كذلك لكنه لا يفيد اليقين بجواز وجود
 جزئى لم يستقر او يكون حكمه مخالفا لما استقر ولا يجب ادعاء الحصر اى
 حصر الكل فى الجزئيات المستقرة كما ذهب اليه السيد واتباعه جواب سواد
 مقدرو هو انه لم لا يجوز ان يكون الكل مخصصا فى الجزئيات المستقرة فنفيد

البقن البتة ولا اى ان وجب ادعاء المحرقات والاستقراء بالخبر وان كان
 المحرقات عانيا لاحاطة حكمه بالخبريات الادعائية ثم يجب ادعاء الاكثر
 بان الخبريات المستقرة اكثرها لان الظن تابع للاغلب الاعم ولذلك بقى
 الحكم في غير التماس كذلك وهما اى في ان الظن تابع للاغلب الاعم شئت
 وهو انه اذا فرض في بيت ثلثة اثنان مسلمان وواحد كافر لکن لم يعلم باعيانهم
 اى باسماهم فكل من تراه مظنون الاسلام بناء على قاعدة الاغلبية وكما
 تتبعت باسلام اثنين منهم على التبعين تيقنت بكفر الباقي بناء على الفرض
 المذكور والظن بالملزوم يستلزم الظن باللازم فيلزم ان يكون كل واحد
 مظنون الكفر كما كان كل واحد مظنون الاسلام عند رؤية كل واحد وفلك
 يعنى كون كل واحد مظنون الكفر بنات لما ثبت ان لا من كون كل واحد مظنون
 الاسلام فيحيند يلزم اجتماع المتنافيين وهو محال وحله اى الشك ان الملزوم
 لما كان امرين كما هنا احد هما كون الاثنين مظنون الاسلام والثاني كون
 الواحد مظنون الكفر فلا بد في يستلزم ظنه اى الملزوم الظن باللازم ان
 يظن بان كليهما معا متحقق لان يظن بكل واحد واحد بانفراده والثاني
 لا يستلزم الاول اى الظن بكل واحد بانفراده لا يستلزم الظن بكليهما والمتحقق
 فيما غرض فيه هو الثاني عني الظن بكل واحد بانفراده وهو لا يستلزم الظن بكفر كل
 واحد فلا محذور ففكر اشارة الى ان قاعدة الاغلبية تقتضى ظن اسلام
 كل واحد واحد على سبيل البدلية وهو لا يستلزم تحقق ظن اسلام الاثنین
 على سبيل الاجتماع اقول يرد عليه اى على المحل المذكور ان وجود الثالث

لازم لوجود الاثنين والثالث هنا مجزئاً فالأول أي الظن بإسلام الاثنين
متحقق كالثاني وهو الظن بكل واحد على الانفراد فان قلت المتحقق من الثالث ^{مطلقة}
هو لازم لوجود الاثنين ما بين أحده انتشاراً بل لا حظ لأحد واحد والمستلزم هو
الاحاد معاً حاصله نعم يلزم من وجود الاثنين وجود الثالث لكن لا نسلم أن
هذا الاثنين ملزم لثالث لأن الملزم هو وجود الاثنين وليس بينهما انتشار
بل الانتشار بين أحاده قلت ملزم اليقين هو اليقين بالثالث مطلقاً
سواء كان بين أحاده انتشاراً أم لا فكل القسامين أي قسمي اللزوم حينئذ ملزم
إلا أن يقال لا تفاوت في صونتي ملزم اليقين لعدم المرجح للانتشار
بل إنما التفاوت بالاعتبار وإما ما نحن فيه فبخلاف ذلك فمامل إشارة إلى
أن قاعدة الإغلبية قاضية بأن يكون كل واحد من الاثنين ^{انتشار} على سبيل
والانفراد منطوق الإسلام وليس هنا شئ يقتضي يقين كل واحد على سبيل
الانتشار فاليقين على أي نحو يحقق مستلزم بخلاف الظن والتشبه
استدلال بجزئته على جزئيه لا مر مشترك يعني اثبات حكم واحد في جزئيه لشوته
في جزئيه آخر بمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه أي التشبه قياساً والجزئ الأول
أي مقيس عليه هذا الفقهاء يسمى أصلاً والجزئ الثاني أي المقيس يسمى فرعاً
عندهم والمعنى المشترك يسمى علة جامعة لوجوده فيهما وقد عرف التشبه
بتشبيه جزئيه بجزئيه في معنى مشترك بينهما ليثبت الحكم في الشبهة الحكم الثابت في
الشبهة به العلة بذلك المعنى كما يقال البند حرام كالخمر وعلة حرمة الاسكار و
هو موجود في البند ولا ثبات العلة لترتب الحكم عليها طرق كثيرة والعلة

من الطرق الدوران اعلم انه لا بد في التمثيل من ثلث مقدمات اولها ان الدوران
 ثابت في الاصل اعني المشبهة به والثانية ان علة الحكم في الاصل هو الوصف
 الكذا في والثالثة ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعني المشبهة لانه اذا
 تحقق العلم بهذا المقدم ثابت الثلثة ينقل الذهن الى كون الحكم ثابتا في الفرع
 ايضا وهو المظهر من التمثيل لكن المقدمة الاولى والثالثة ظاهرتان في كل
 تمثيل وانما الخفاء في الثانية ولبيانها طرق متعددة وتفصيلها مذكور في
 كتب اصول الفقه والمصم ذكر منها طريقان الدوران وهو ترتيب الحكم على الوصف
 الذي له صلاح العلية وجودا وعدمه ما كترت بالحرمية في النحر على الاسكان فان
 مادام مسكرا حرام واذا زال الاسكان عنه كما في تخللها زالت الحرمية وهو المراد
 من قوله ويعبر عنه اي عن الدورات بالطرد والعكس اي ان وجد العلة وجد
 الحكم ولا يخلو عنهما اي الطرد والعكس الا فتران اي افتزان الحكم بالعلة وجودا
 وعدما قالوا الدوران اية كون المدار اي الوصف علة للدوران اي الحكم والثاني
 الترتيب يسمى بالسير والتقسيم ايضا وهو يتبع الاوصاف وابطال بعضها لتعيين
 الباقي يعني تفحص اول اوصاف الاصل ويردد ان علة الحكم هل هذه الصفة
 او تلك او غير ذلك ثم تبطل ثانيا على كل صفة حتى يستقر وصف واحد فيعلم
 منه ان هذه الوصف علة للحكم كما يقال ان علة حرمة النحر اما لا تتخذ من
 العنب او الطغيان او اللون المخصوص او الطعم المخصوص او الواجهة المخصوصة
 او الاسكان لكن لا قل ليس بعلة لوجوده في الدبس بل بكون الحرمية وكذا البواقي
 ليست علة سوى الاسكان فحينئذ الاسكان للعلية وهما في التمثيل يفيد

الظن والتفصيل اى تفصيل طرق اثبات العلة للحكم المذكور في علم اصول الفقه
ان شئت الاطلاع عليه فعليك مطالعة كتيبنا فرغ عن بيان لواحق القياس
شرح في بيان ضاعات الخمس وقال الضاعات خمس اعلم ان القياس كما ينقسم
باعتبار الهيئة الى الاقتراني والاستثنائي فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى
الضاعات الاولى منها البرهانية وهو القياس اليقيني المقدمات عقلية كقولنا
العالم ممكن وكل ممكن فله مرثا وعقلية كقولنا تارك المأمورية عامر فان النقل
قد يفيد القطع خلافا للمعترلة لان النقل عندهم غير مفيد للقطع لان الافادة
موقوفة على العلم بوضع اللفاظ للمعاني وغيره من ارادة المخبر وعدم التجوز
وعدم الاشتراك نعم النقل الصرف الذي لا يكون للعقل فيه دخل ليس
كذلك يعنى لا يفيد القطع فانه لا ينفى من صدق الخبر وهو لا يثبت الا
بالعقل واذا ثبت بالعقل فلا يكون نقلا صرفا بل بآيات الدين يتدققين
حاصله جواب سوال مقدروه ان الخبر اذا كان مفيدا للقطع فينبغي ان يكون
النقل الصرف ايضا مفيدا له لانه ايضا خبر واليقين هو الاستدلال الجازم
المطابق للثابت فيقول له الاعتقاد خرج الشك والوهم والتخيل وسائر
المصورات وبقي الجازم خرج الظن وبقي المطابق الجاهل المركب وبقي
الثابت التقليد ثم المقدما اليقينية اما بديهيات او فطريات واصولها
اى اليقنيات الاوليات وهي التي يكون تصور الطرفين مع النسبة فيها
كافيا في الحكم والجزم ولذا قال وهو اى الاول المذكور في ضمن الاوليات
ما يجزم العقل بها مجر وتصورا لطرفين سواء كانت ذلك التصور بديهيا

او نظرا وتفاوت الاوليات جلاء وخفاء لتفاوت الاطراف في البنية
 والنظرية كما في قولنا الكل اعظم من الجزء والجزء مغاير الكل وبنية البدهي
 كعلم العلم هنا وهو الحق اي بدهي النقل انه تحكم فله وجه والفطريات بمنى
 البدهيات الغير اوليات وهي ما يقتصر الى واسطة لا تغيب تلك الواسطة
 عن الذهن وتسمى ذلك الفطريات قضايا ثنائياتها معها كقولنا الاربعة
 زوج قضية محتاجة الى واسطة وهي لانها منقسمة الى المتساويين فالتساوي
 معها باعتبار وجودها وبعد تصور الطرفين الواسطة لا تغيب عن الذهن
 قط والمشاهدات لا تخلو اما ان يكون مشاهدتها بحس ظاهر وهي
 كقولنا الشمس مشرقية والنار محرقة او تكون مشاهدتها بحس باطن وهي
 الوجدانيات كقولنا ان لنا جوها وعطشا ومنها الوهميات في المحسوسات
 كحكمهم في الحياة بان الذات محروبة عنه والولد معطوف عليه واما
 غير المحسوسات فحكمها كاذبة كالحكم بان كل موجود مشار اليه وغير ذلك
 على الحق ان الحس لا يفيد احكاما جزئيا لان الكل لا ينطبق فيه فالمنطبق فيه
 لا يكون الا صورة جزئية والمفكرون لا فادته يقولون ان الحس هو قوع
 الغلط فيه كروية الكبير صغيرا في البعد والصغير كبير في الماء والساكن متحركا
 كحياب الشط مجالس السفينة والواحد اثنين كما في الاحوال المموجودة كما في
 الروبام لا غلاطا الحسية لا يفيد اليقين ولا يسمعون الادلة على
 افادة الحس لانهم قتم لا يسمعون الفائدة من الحس لانهم غمى والحدس
 اي من الوجدانيات الحدسية وهي مخرج البادية المرتبة دفعة بلا حركة

فكرية وهي الانتقال من المبدأ إلى المطالب ولا يجب المشاهدة في
 المحذيات فضلا عن تكرارها كما قيل وضعفه مذكور في شرح المبدأ
 فان المطالب العقلية قد تكون حدسية كالحكم بان نور القمر مستفاد
 من الشمس لان اختلاف النورية باعتبار اختلافها من الشمس في التبع و
 المقابلة تدل على ذلك اعلم ان الحق الظوحي قال في شرح الاشارات
 المحذيات مثل الجبريات في تكرار المشاهدة فينبغي ان يكون المشاهدة
 فيها ضرورية كما في الجبريات لكن تعريف المحذيات يوجب الاول والتجربيات
 من الوجدانيات لا بد من تكرار فعل فيها حتى يحصل الجزم بواسطة قيات
 خفي وهو ان وقوع الاسهال بعد وقوع شرب السقمونيا دائما واكثر
 ما يدل على ان عناسيب ولد لم يعلم ما هي وقد نازع بعضهم في كونها
 اى التجربيات من اليقينية كالمحذيات ليست من اليقينية
 عندهم لانهم يقولون لم لا يجوز ان يكون مخصوصية المادة للشاربين
 او مخصوصية الوقت دخل في ترتب الاسهال على شرب السقمونيا
 المتواترات اى من الوجدانيات المتواترات وهي اخبار جماعة يستحيل
 العقل تواترهم على الكذب كالحكم بوجود مكته وغيرها يقين العدد اى عدد
 الخبرين ليس بشرط يقين حصول العلم اليقيني في المتواترات غير مخصص على هذا
 معين مثل سبع واثني عشر بل انصا بطة فيها يحصل العلم بمبلغ الخبرين الى حد
 يقين اليقين اخبارهم سواء كان العدد قليلا او كثيرا اذ بما يبلغ العدد
 الى حد الكثرة ولا يحصل اليقين باخبارهم لعدم عدالتهم وربما يكون العدد

قليلا يحصل اليقين باخبارهم بعد التمهيد نعم بحسب الإختصاص في التواتر الى المحسوس
 اى الى المحسوس لان التواتر في الامور العقلية لا يفيد اليقين كما في حدود
 العالم غير مقيد ومساواة الطرف الوسط اى مساوات عدد الخبرين
 الذين اخبروا بالاحداث بخبرين الذين وصل لهم هذا الخبر وهذه الثلاثة
 اى المحسوبات التجرىبات والتواترات لا تنهض حجة على الغير بجواز ان لا يحصل
 له الخدس والتجربة والتواتر لا بعد المشاركة في الامور المقضية لها وحصر
 المقاطع اى مقتضى اليقينية بعقدهم وهو الامام في البديهيات و
 المشاهدات والاحكام وجما وهو ان الامام ادعج الفطريات في البديهيات
 والمجربات والتواترات والمحسوبات تحت المشاهدات لانها يها الى
 المحسوبات من هذه الستة المذكورة تسمى برهانها ثم الاوسط في البرهان
 ان كان علة للحكم في الواقع فالبرهان الحقي ولا فائتي سواء كان معلولا للحكم في
 الواقع وليستى وليلا اولا اعلم انه لا بد ان يكون الاوسط علة لنسبة الاكبر
 الى الاصغر في الذهن فان كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج
 ايضا فهو برهان حقي لانه يعطى البينة في الذهن والخارج كقولنا هذا متعفن
 الاخلاط وكل متعفن الاخلاط فهو محموم فهذا محموم فتعفن الاخلاط
 كما انه علة لثبوت الحمى في الذهن فكذلك علة لثبوت الحمى في الخارج
 وان لم يكن علة للنسبة في الخارج بل في الذهن فقط فهو برهان احمي لان
 يفيد نتيجة النسبة في الذهن دون اثباتها كقولنا هذا محموم وكل محموم
 الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط فالحمى وان كان علة لثبوت تعفن

الاخلاط في الذهن لكنها ليست علة في الخارج والاستدلال بوجود
 المعلول شيء على ان له علة ما كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف مؤلف
 لي جواب سوال مقيد وهو ان هذا المحصر باطل لان الاستدلال كما
 يكون بالعلة على وجود المعلول فكذا يكون بالمعلول على وجود العلة
 وهذا التقسيم الاول دون الثاني فلا ينحصر البرهان مطلقا في ^{القياس}
 المدكورين بل وجد له فيما اخر وهو الحق فان المعتبر في برهان الله سبحانه
 عليه الاوسط اثبت الاكبر للاصغر لا لثبوت في نفسه وهو موجود في
 الاستدلال المدكور بينهما بوجه بين لاسترة فيه لان الاول ثبوت باطل
 بخلاف الثاني وهذا شك اى في المقام المحصر للبرهان شك وهو ان الشيخ
 ذهب الى ان العلم الالهي بئله سبب لا يحصل الا من جهة الوجود وما ليس له
 سبب اما ان يكون بئله بنفسه او ما يوسع عن تبليانه بوجه يقيني وهل
 هذا الاهدم قصر برهان الا ان حاصله ان المحصر باطل لان العلم اليقيني
 بوجوده ما له سبب لا يحصل الا من جهة سببه وبوجود ما ليس له سبب
 اما ان تحصل بالبداية فلا احتياج حينئذ الى شيء قط لا يحصل أصلا
 فعلى هذا التقدير يلزم انحصار البرهان في العلم بالبداية ولا يكون الا
 فيما من البرهان وحده لعل مراده اى الشيخ ان العلوم الكلية وهو اليقين
 الدائم اما ان يكون بئله من جهة السبب او بئله بنفسه وانما تبدأ العلوم
 بالكلية فان العلوم الجزئية جازان معلومة بالضرورة كوجود الشمس
 القمر والبرهان غير الالهي ولنا زيد موجود وكل موجود محتاج الى مرجع

تأمل إشارة الى ان العلم بالجزئيات بالاحساس وعلم المحسوسات بفرق
 كما لا يخفى على احد لما فرغ من بيان اليقينيات شرع في بيان غيرها وقال ^{الكتاب} الجدل
 في القياس المسمى في اصطلاحهم بالجدل وهو المؤلف من المشهورات وهي
 قضايا يعترف بها جميع الناس المحكوم بها بالتطابق الا لا وشهرتها اما
 مصلحة عامة لا شتمها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والنظم
 سيئ او رقة قلبية نظرية في طباعهم كقولنا مراعاة الضعفاء محمود او
 انفعالات خلقية كقبض ذبح الحيوان عند اهل الهند او اجابة صادقة
 تلك المشهورات كقولهم هذا الشيء مكروه لانه مناد وكاذبة نحو هذا منضم
 لانه طيب ومن ههنا اي من اجل ان المشهورات قد تكون لانفعالات
 خلقية او غريزية قيل للاهوجية والعادات دخل في الاعتقادات
 ولهذا قال ولكل قوم مشهورات مخصوصات كقول الموحدين الله
 واحد وقول المتكلمين التسلسل مطلقا محال وقول الحكماء التسلسل
 في الامور الموجودة المرتبة بحال وربما التثبت المشهورات بالاوليات
 بلوغها في الشهرة الى حد يدعي البداهة فيها وتفرقت المشهورات عن
 الاوليات عند التجريد عن المصلحة والرقة والانفعال فيحكم في الاوليات
 من غير توقف بخلاف المشهورات او بالجدل مركب من المسلمات بين
 المتخاصمين كتسليم الفقيه ان الامر بالوجوب والمسلمات هي القضايا
 تسلم من الخصم وبني عليها الكلام سواء كانت مسلمة بينهما او بين
 اهل العلم كتسليم القضية اه والغرض من الجدال الزام الخصم او حفظ

الراى اى راير عن تغليط الخصم ^{لشأن} من القياس الخطابة وهو المولف
 من القضايا المقبولات الماخوذة من بحسن الظن فيه كالا ولياء والحكام
 فى الدينيات والمعقولات ومن عدا الماخوذات من الانبياء عليهم السلام
 منها اى من المقبولات المذكورة فقد غلط لان الماخوذ من الانبياء يقين
 او الخطابة مركب من المنطونات التى يحكم بها بسبب الرجحان كالحكم بنزول
 الماء عند وجود السحاب وتدخل فيها اى فى المنطونات التهريجات والجدات
 والمتواترات الغير الواصلة حد الجزم والغرض من الخطابة تحصيل احكام
 نافعة او ضارة فى المعاش والمعاد كما يفعله الخطباء والوعاظ ترغيبا للنا
 فيها ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم والرابع من القياس الشعر وهو المولف
 من الخيلات وهى قضايا يخيل بها فيتاثر النفس منها بقضايا بسيطة
 فتشعر وترغب كما تقول الخمر يا قوتية سائلة انبسطت بها النفس ورغبت فى
 شربها واذا تقول العسل مرهوق انقضت النفس وتنفرت عنه
 فانها اى النفس اطوع للتخييل من التصديق سيما اذا كان الشعر على
 وزن لطيف وانشداى قرع يصبو طيب والغرض من الشعر انفعال النفس
 بالترغيب او التهيب وهو اى الافعال كالنتيجة الخامسة من القياس المصطلح
 عندهم السفسطة وهو المولف من الوهميات وهى قضايا كاذبة يحكم
 بها الوهم فى امور غير محسوسة وامافى المحسوس فيحكمها غير كاذب و
 الوهم قوة جسمانية للانسان بهاد لك التجزيات المنتزعة من
 المحسوسات فهى تابعة للمحس فاذا حكم الوهم على المحسوس كان حكم

صحيحاً وحكمه على غير المحسوس كاذب كالحكم بنحو كل موجود مشار
 إليه والنفس مستعدة للوهم فالوهميات ربما لم يتميز عند ها أي عند
 النفس من الأوليات لاستيلاء الوهم عليها ولولا دفع العقل الصرف
 حكم الوهم بقي إلا لتباس بين الأوليات^{دائماً} والوهميات أو مولف من الشبهة
 بالصادقية صورة كما يقال لصورة الفرس المنقوش على الجدار انها صورة
 فرس وكل فرس صاهل فهذه الصورة صاهل او معنى كاخذ الخارجيات
 مكان الذهنيات كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن
 قائم بالذهن وكل قائم بالذهن عرض فالجوهر عرض وبالعكس أي اخذ الذهن
 مكان الخارجيات كما تقول الحدوث حادث وكل حادث فله حد والحدوث له
 حدوث والغرض من رأى من تألف المصنفات تغليب الخصم وإعطاء فائدة ما مفرتها
 للاحتراز عنها والمغالطة أي من العكس للمغالطة من أن يكون من القضايا
 نسبت صورة او مادة اعم من السفعطة فانه لو نسبت صورة
 او مادة والسفعطة فاسد بمادة فقط كقولنا الانسان حيوان
 والحيوان جنس فالانسان جنس والمغالطة ان قائل الحكيم فسوف سكا
 أي صاحب الحكمة الموهبة وان قابل الجبلي فمشا غنى هذا
 حذ هذا البيان والمقياس المؤلف من الراجح والمرجع مرجوح فتدبر
 اشارة الى ان المركب من الشئ وغيره لا يكون شيئاً خاتمة أي خاتمة
 الكتاب او خاتمة الابحاث اجزاء العلوم هي المسائل أي القضايا
 التي تطلب في العلوم بالبرهان والمبادي وهي حدود للموضوعات

واجزائها واعراضها هي من الوسائل يوصل بها الى المسائل وفيل
المسائل هي المحولات الثابتة بالدليل ولما من جعل اجزاء العلوم

ثلاثة فخطاً او تساع تامله

تم الكتاب بحون الملك الوهاب اللهم انفع به المتعلم والمعلم

فهرس اغلاط تنوير السالم التي استخرجها المؤلف مع بعض التصرفات من المحو والاثبات

صفحة	سطر	عناط	صحيح	١٣	٢	الثامة	العامه
٢	١٠	لم يكن	لم يكن	٥٠	٥٠	التحقق	التحقق
٤	١١	وتشخص اربابها	وتشخص اربابها	١٢	١٢	الشرع	الشرع
٣	٤	كما كانت	كما كانت	٨	٨	ولم	لم
٤	٤	وهي	وهي	١٠	١٠	بتعرف	لتعرف
٨	١٢	بوجودها	بوجودها	٨	٨	وصيغته	الوضعية
٥	٣	فقدن	فقدن	٨	٨	اذلا	اولا
٨	٩	مبانية	مبانية	٩	٩	بلاخطه	بلاخط
٨	١٢	لكل شيء	لكل شيء	١٠	١٠	ان الواضع	ان الوضع
٨	١٣	وهنا	وهنا	١٣	١٣	كل	كل
٨	١٩	بالمعلوم	بالمعلوم	١٢	١٢	العقل	النقل
٤	١٣	اواشارته	اشارته	١٢	١٢	بمعنى	لمعنى
٤	١	فانت	فانت	١٢	١٢	بعدد	لعدد
٨	١٢	نظر في	نظر في	١٢	١٢	وغيره	وغيره
٨	٤	وغيره	وغيره	١٢	١٢	يكون	فلا يكون
٨	١٠	متضمنه	متضمنه	١٢	١٢	بواسطة	بواسطة
٨	٩	واما بادهة	واما بادهة	١٢	١٢	في الحال	في حال
٨	١٤	الاكتساب	الاكتساب	١٢	١٢	والمحكى	والمحكى عنه
١٠	١	الان مخرج	الان مخرج	١١	١١	افراد	افرادا
٨	٨	وموضوعة	وموضوعة	١٢	١٢	صدقا	صدقه
٨	٥	الفهم	الفهم	١٢	١٢	مقصود	المفقود
٤	١٩	ضبايات	ضبايات	١٢	١٢	مقصود	مفقود
١١	٢	من ان تبعيتها	من ان تبعيتها	٨	٨	بل	بل
٨	١٢	التصور	التصور	٩	٩	حقيقيا	حقيقة
٨	١٦	بعلاقة ذاتية	بعلاقة ذاتية	٤	٤	الرفع	لرفع
٨	١٦	منها وضعية	منها وضعية	١٠	١٠	من التفضين	بين التفضين
٨	١١	مشهور	مشهور	٥	٥	انما	فاما

بنا على ذلك وان كان مع عدم التوضيح

صفي سطر غلط	صحي	صفي سطر غلط	صحي
٢٩	عظير	عظير	عظير
٣٠	وحالا انسان	وحالا انسان	وحالا انسان
٣١	وحالا انسان	وحالا انسان	وحالا انسان
٣٢	لايحتل	لايحتل	لايحتل
٣٣	مع الموصوف	مع الموصوف	بالموصوف
٣٤	وقع في الجواب	وقع في الجواب	وقع في الجواب
٣٥	يقترح	يقترح	يقترح
٣٦	فيها	فيها	فيها
٣٧	على الانسان	على الانسان	على الانسان
٣٨	غير محمول	غير محمول	غير محمول
٣٩	لصينها	لصينها	لصينها
٤٠	فراء نفسه	فراء نفسه	فراء نفسه
٤١	صكليه	ان صكليه	ان صكليه
٤٢	سلم ذلك	سلم ذلك	سلم ذلك
٤٣	مقصود	مقصود	مقصود
٤٤	ولم	ولم	ولم
٤٥	نوعا	نوعا	نوعا
٤٦	التفريعات	التفريعات	التفريعات
٤٧	يجلس	يجلس	يجلس
٤٨	وحالا انسان	وحالا انسان	وحالا انسان
٤٩	كونها	كونها	كونها
٥٠	حيوان واحد	حيوانا واحدا	حيوانا واحدا
٥١	ومع	ومع	ومع
٥٢	ولا يكون	ولا يكون	ولا يكون
٥٣	الماحيه	الماحيه	الماحيه
٥٤	بوزن يكون	بوزن يكون	بوزن يكون
٥٥	بطية	بطية	بطية
٥٦	يشئ	يشئ	يشئ
٥٧	سبب	سبب	سبب
٥٨	لسرله وجودا	لسرله وجودا	لسرله وجودا
٥٩	اولا يكون	اولا يكون	اولا يكون
٦٠	بطلب	بطلب	بطلب
٦١	بطلب	بطلب	بطلب
٦٢	بطلب	بطلب	بطلب
٦٣	هو الذي	هو الذي	هو الذي
٦٤	بطرفيه	بطرفيه	بطرفيه
٦٥	لعدم	لعدم	لعدم
٦٦	لوجود	لوجود	لوجود
٦٧	ثبت	ثبت	ثبت
٦٨	الفرق	الفرق	الفرق
٦٩	وجود منفرد	وجود منفرد	وجود منفرد
٧٠	للصورة	للصورة	للصورة
٧١	مثلا	مثلا	مثلا
٧٢	مثلا	مثلا	مثلا
٧٣	بالضدين	بالضدين	بالضدين
٧٤	دخلت	دخلت	دخلت
٧٥	للكم	للكم	للكم
٧٦	غير مقصود	غير مقصود	غير مقصود
٧٧	وبين	وبين	وبين
٧٨	استقام	استقام	استقام
٧٩	النتيجة	النتيجة	النتيجة
٨٠	ينزع على	ينزع على	ينزع على
٨١	واحد من	واحد من	واحد من
٨٢	تولا واحد	تولا واحد	تولا واحد
٨٣	بينها	بينها	بينها
٨٤	فليحقق	فليحقق	فليحقق
٨٥	الحكم على الاقراء	الحكم على الاقراء	الحكم على الاقراء

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح
٤٥	١٢	او الحقيقة	او القضية	٩٥	٥٥	واذ	واذا
٧٧	١١	النطقية	النطقية	٢	١٧	والجواز	والجواز
٩٨	١	دفع توهم ان الاول يكون حاداً +	اذول	٩١	٢٥	اقول	اقول
٨	٤	المقيد	المقيد	٢	٥٣	في	في
٢	١٣	للمذكور وهو المذكور	للمذكورة	٢	١٧	اما الى فهو ان	٢
٢	١٤	اما معنى الخلف لان المحل ارضع لمان	عمماها	٩٩	٣	عمماها	عمما
٧٩	١١	محولا	محولا عليه	٢	١٨	القييد	القييد
٢	١٢	إختار القيد	الان يفتقر التام	١٠٠	١١	مشهور	مشهور
٢	١٥	نحو المحمل	نحو المحل لان القول الاول	١٠٢	٢	مفيد	مفيد
٤٧	١٧	في ثبوت الصفة	للصفة	٢	٤	نقيضا	لنقيضا
٢	١٤	في نفسها	في نفسه	١٣٣	٩	واحدة	واحدة
٤٩	١	الموضوع	الموضوع	٢	١١	في قوله	في قوله ان الضمير
٢	٢	اما ان يكون	اما ان تكون	٢	١٢	الجمع	الجمع
٢	١٥	الرابطة	الرابطة	١٠٥	٣	الوقوف	الوقوف
٨٢	٣	اي للاقسام	الى الاقسام	٢	٢	اعتبار	اعتبار
٢	١٨	لثنى	ثنى	١٠٧	١٥	حسبي	حسبي
٨٣	١٥	على الآخر	على الآخر	٢	٢	لاستدلال على ان يكون النقيض لثنى واحد	واحد
٨٣	٢	وتسمى	تسمى	١٠٤	١٣	وليس كل انسان	لاشئ من الانسان
٢	١٨	بين بين	بين	١٠٩	١٨	متى	ومتى
٨٥	٨	بجولة	بجولية	١١٠	١	فصدق	فصدق
٢	٦٣	مثل	في مثله	١١٢	٩	ولا شئ	ولا شئ
٩٩	١٣	الضرورة	الضرورة	٢	١٢	فحينئذ صدق	فحينئذ صدق العكس
٢	١٧	بعدم	لعدم	٢	١٩	ممتنا	ممتنا
٨٤	٤	تأمل	تأمل فيه ما فيه وحده	١١٩	١	بها	لها
٢	١٢	وانما	انا	١٢٠	١٧	الموجات	٢
٢	١٣	بالاطلاق	بالاطلاق العام	١٢٢	٤	وهنا	وهنا
٨٨	١٣	بينها	وبينها	٢	١١	ولك	ولك اي جاز لك فربما
٩٢	٤	لنشره	نشره				
٢	١١	للشريعة	للشريعة				

وتماثلها

واحد

والجواز والوقف والاعتبار والحسبي والاستدلال على ان يكون النقيض لثنى واحد

والجواز والوقف والاعتبار والحسبي والاستدلال على ان يكون النقيض لثنى واحد

صفحة	سطر	غلط	صحیح
١٢٣	٥	التجو	التجويز
١٢٥	١٣	مطلق القياس	لقيام واحد
١٢٦	٤	استقرار	استقرار
١٢٨	٢	وسط	اللاوسط
١٢٩	١٤	بمحورات	لمحورات
١٣٠	١٩	بنى	لشئ
١٣١	١٦	لتحصل النتيجة	x
x	١٩	كلتاها	x
١٣٢	٨	خاصة	خاصية
١٣٣	١٥	ان يخرج	ان لا يخرج
١٣٥	١	وهو اطلاق	وهو الاطلاق
١٣٦	٩	بجسبها	بجسبها الثاني وقال
١٣٧	١٤	تثبت	تثبت
١٣٨	٩	صاحب الشك	x
x	١٤	قال الشيخ الاعداء	x
١٣٩	٣	هنا	منها
صفحة	سطر	غلط	صحیح
١٣٩	٣	ابديين الفلاحيه	x
x	١٢	بوقوع	لوقوع
١٥٦	٢	اكثرها	اكثرها
١٥١	٣	الوسعا	الوسط
١٥٢	٩	في المقام	في مقام
x	١١	بيننا	بيتنا
x	١٨	ان معلومة	ان تكون معلومة
١٥٣	١٣	النسبت	التبست
x	١٩	القضية اهـ	الفقيه اهـ
١٥٢	٢	يحن	يحن
x	٥	بها	فينا
١٥٥	٥٠	بالصادقية	الصادقة
x	٢٢	والمغالطة	والمغالط
x	x	بها	x
x	١٥	فتاغى	فتاغى

